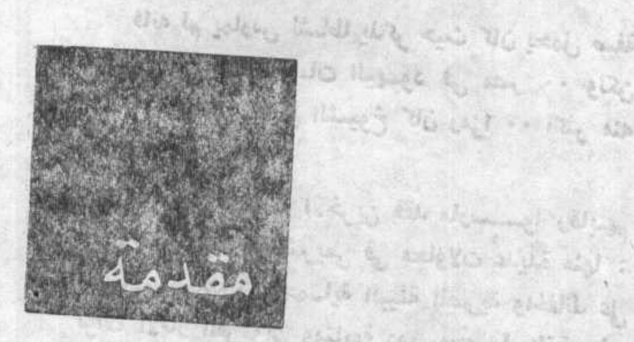


يهود في برلمان مصر

محمد الطويل

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

□ الغـلاف بريشـــة الفنان .
□ عــادل ثابت



نعم ٠٠ كان هناك يهود فى برلمان مصر ؟!

لأن مصر ، كانت عظيمة بمحتواها الوطنى ، ولم تعرف أى فتنة ، انما كان للاستعمار دائما وسائله وطرقه فى اثارة أى فتنة طائفية ، وكانت هناك الطائفة اليهودية المصرية ٠

وتمتعت هذه الطائفة بكل الحقوق الوطنية ٠٠ حتى بلغ بعض أقطابها الى أرقى المراكز السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر ٠

فمنهم من كان نائبا بالبرلمان سواء فى مجلس النواب أو الشيوخ ٠ ومنهم من كان وزيرا ٠٠ للمالية وللمواصلات ٠

وعلى ذلك كانوا يمارسون السياسة على أعلى مستوى مرموق ٠٠

وكان الظاهر من ممارستهم ، انها فى اطار القومية المصرية ٠٠ ومن خلال هذا الظاهر ٠٠ كانت لنا هذه الدراسة ٠

وان كنا سنستعرض نشاط نواب هذه الطائفة من الجانب البرلمانى ٠٠ فان احد نوابهم وهو حاييم ناعوم وهو عضو مجلس الشيوخ فى عام ١٩٣١ ٠٠

فانه لم يمارس نشاطا يذكر حيث كان يحمل صفة دينية فهو كبير الحاخامات اليهــود فى مصر ٠٠ ولكن ضمه وتعيينه بمجلس الشيوخ كان رمزا ٠٠ اكثر منه عمــلا ٠

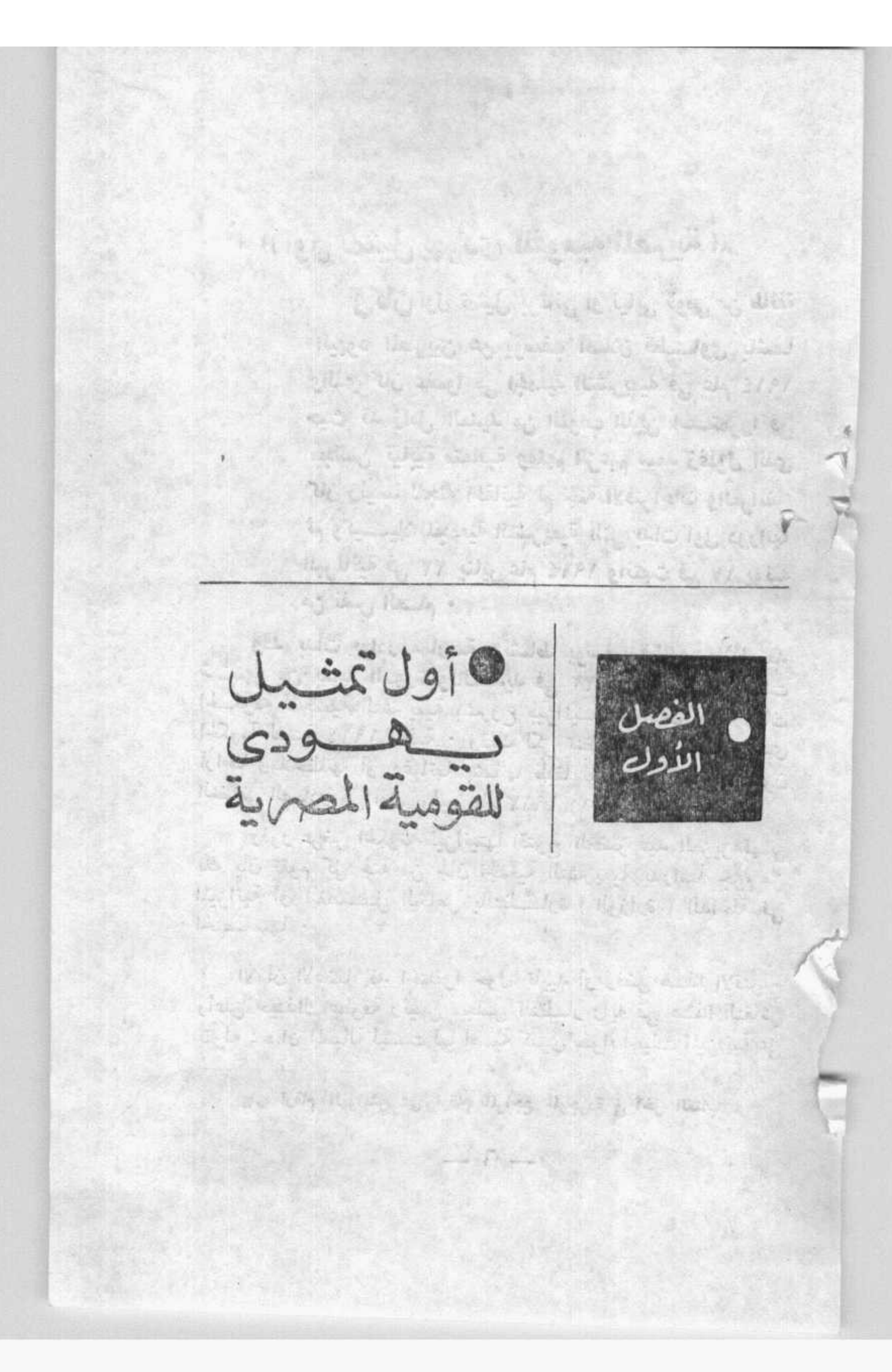
اما نواب الطائفة الآخرين فقد مارســـوا رقابتهم البرلمانية ودورهم التشريعى فى محاولات عديدة منها : الخدمات الجماهيرية وحمــاية البيئة المصرية والحفاظ على تراث الآثار الفرعونى ومتابعة دور محصول القطن فى الاقتصــــاد القومى وكذلك دورهم فى الشئون الماليــة بالبلاد ٠ وقد كانت هذه المجالات محــــل تساؤلاتهم واستجواباتهم ومناقشاتهم ٠

بالاضافة الى موقفهم الوطنى الظاهر من قرار تقسيم فلسطين وحرب ١٩٤٨ ، ثم التعرض لموقف هجرة بعض هذه الطائفة الى اسرائيل ٠

ومن هنــا فاننا نلقى الضــوء البرلمانى على تمثيلهم البرلمانى لاستكشاف مدى تمثيلهم الطائفى او القومى ، ومدى نيابتهم للاقلية ام للقاعدة القومية والشعبية جميعها والى أى مدى كانوا يمثلون جزءا من الحــركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى اطار القومية المصرية ؟

هذا ما سنحاول الاجابة عنه فى هذه الدراســـة البسيطة والتى اتقــدم بها الآن ٠

محمد الطويل



الفصل الأول

أول تمثيل يهودي للقومية المصرية

((أول تمثيل يهودى للقومية المصرية))

وكان أول تمثيل برلمانى او نيابى قومى من طائفة اليهود المصريين هو يوسف اصلان قطاوى باشا والذى كان عضوا فى الجمعية التشريعية فى عام ١٩١٤ حيث قد زامل العديد من النواب الذين استمروا فى مجالس نيابية متعاقبة ومنهم الزعيم سعد زغلول الذى كان رئيسا للجنة الحقانية ثم لجنة الاقتراحات والعرائض ثم وكيلا للجمعية التشريعية التى بدأت أولى دوراتها البرلمانية فى ٢٢ يناير عام ١٩١٤ وانتهت فى ١٧ يونيه من نفس العام ٠

وقد بدأت بوادر ممارسة ونشاط يوسف قطاوى باشا بعد شهر من بداية الدورة وبالتحديد فى ٢٢ فبراير حيث أرسلت الحكومة للجمعية التشريعية مشروع ميزانيـة ايرادات ومصروفات الحكومة لسنة ١٩١٤ المالية ٠ وذلك لكى تنظر الجمعية فيها وتبدى آراءها وملاحظاتها أو رغباتها بشأنها طبقا للمادة ٢٢ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليو عام ١٩١٣ (١) ٠

وفور عرض الحكومة لميزانيتها اقترح العضو عبد العزيز فهمى بك بأن تقوم كل لجنة من لجان الجمعية التشريعية بدراسة جزء من الميزانية أو الفصل الخاص بالنظارة (الوزارة) الداخلة فى اختصاصها ٠

الا أن الأعضاء قد اختلفوا حول تأييد أو رفض هذا الاقتراح وأعلن حينذاك عطوفة رئيس مجلس النظار رأيه فى هذا النقاش بقوله : « ان المسألة ليست لها أهمية كبرى سواء أحيلت الميزانية على

** ارقام الهوامش هى ارقام المراجع الموجودة فى آخر الكتاب .

لجنة المالية مباشرة أو قسمت على لجان لتضع كل لجنة تقريرا عن الجزء الخاص بها • ولكنني أرى أنها لو وزعت على اللجان لكان وقت اللجنة المالية قصيرا مع أنه في ذاته قصير لأنه يلزم وقت لأن تفحص اللجان الميزانية وتضع عنها تقارير ويلزم للجنة المالية وقت آخر لفحص تلك التقارير ووضع تقريرها هي » •

وقد اتفق **يوسف قطاوى باشا** معه فيما ذهب اليه ولكنه — للمواءمة السياسية استدرك قائلا : « وانه بالنظر لأن هذه أول مرة عرضت فيها الميزانية على الجمعية فيكون اقتراح حضرة عبد العزيز فهمى بك محتم القبول بوجه استثنائى فى هذه السنة ولذلك أوافق عليه » •

ولكن قلينى فهمى باشا رئيس اللجنة المالية رفض الاقتراح وكذلك المنزلاوى بك أحد أعضائها فى مواجهة عبد العزيز فهمى وقطاوى باشا عضوى اللجنة أيضا •

ثم تحدث مقدم الاقتراح موضحا دوافع وبواعث اقتراحه فقال : « أكرر علمنا ولا أخجل من أنى أصرح تصريحا تاما بأننى محتاج فى بحث الميزانية لمعرفة اخوانى فى ذلك • وأقول اننى لست كفا ويجوز أن رئيس اللجنة والمنزلاوى بك كفآن ولكننى لا أشك فى أن سعادة قطاوى باشا من الاكفاء وقد وافقنى على اقتراحى ويصح أن يكون فى كفة وقلينى باشا ومنزلاوى بك فى كفة » •

وهذه المقارنة — فى الكفاءة — قد أثارت غضب رئيس اللجنة الذى تصدى للرد عليها بقوله : « أنا لم أدع لنفسى العصمة ، وعبد العزيز فهمى بك يعيرنى ويقول بأنى لم أكن أحسن من قطاوى باشا • أنا لم أقل ذلك والدخول فى هذا الموضوع جارح للعواطف ، وأطلب من عطوفة الرئيس أن يشير على الأعضاء بأن يتجنبوا الغمز واللمز فى كلامهم » •

وسارع عبد العزيز فهمي بك بالاعتذار من سوء الفهم فـرد عليه قائلا : « أستغفر الله أنا لم أقصد ان أمس بك » .

وانتهى النقـاش برفض الاقتراح المقـدم من عبد العزيز فهمي بك .

ولكن من هذا الحـوار السابق وملابساته والجو العام للنقاش تبدو هناك عدة نقاط تلفت النظر ومنها :

أولا ـ ان العضو عبد العزيز فهمي بك اسـتند الى كفاءة قطاوى باشا دون النظر على الاطلاق لعقيدته الدينية أو انتمائه الى طائفة اليهود وانما كان الاستناد اليه لكفاءته المالية حيث أنه كان مديرا لبنك تجارى . بل ان هذا يؤكد الوحدة الوطنية فى اطـار القومية المصرية من أجل المصلحة العامة فى هذا المجال وهو تدارس ميزانية الحكومة بالتفصيل وبدقة .

ثانيا ـ ان غضب قلينى فهمى باشا ليس من الاستناد الى يوسف قطاوى باشا بحكم انتمائه لطائفة اليهـود وهو من طائفة الاقباط انما كان بسبب عقد المقارنة فى الكفاءة المالية بينه ومعه المنزلاوى بك فى كفة والقطاوى باشا فى كفة مقابلة وقد عبرت كلمات غضبه عن هذا المعنى ولا سـيما ان كلمات عبد العزيز فهمى تعنى ان كفاءة يوسف قطاوى المالية تساوى فى كفة واحدة عضوين وليس أحدهما فقط مما يعد اهانة عقلية فى اطار الفهم والدراسة والكفاءة للشئون المالية والاقتصادية .

ثالثا ـ ويلاحظ ان عبد العزيز فهمى باشا رجل مسلم وقلينى فهمى باشا رجل قبطى ويوسف قطاوى رجل يهودى . ورغم هذا الاختلاف الدينى الا أنهم تحدثوا ـ بالرأى للمصلحة العـامة دون حساسية أو حرج أو نظـر لهذا الاختلاف الدينى انما تحتويهم القومية المصرية فى ممارستهم السياسية والبرلمانية .

رابعا ـ لقد بدأ يوسف قطاوى باشا برلمانيا دبلوماسيا حيث ذهب الى الاتفاق مع رئيس النظار من حيث عدم أهمية الاقتراح الا أنه يرى الاستثناء لمواءمة سياسية وان احالة الميزانية الى اللجان المتنوعة هو امعان فى الفحص والدراسة الأعمق لابوابها وفصولها وبنودها ومن هنا فهو يشير الى الأخذ بنظام رقابى برلمانى أكثر دقة من خلال اقتراح عبد العزيز فهمى بك ٠ وهذا الاقتراح قد أخذ به البرلمان المصرى فيما بعد ويؤكد هذا المجالس النيابية المتعاقبة بعد هذه الواقعة ٠

وحيث أن يوسف أصلان قطاوى باشا كان عضوا بلجنة المالية بالجمعية التشريعية فقد ساهم وشارك فى تدارس ووضع تقرير ومذكرة فى هذه الميزانية رفعت الى مجلس النظار كما شارك فى العديد من التقارير الأخرى نذكر أبرزها : تقرير عن مشروع القانون الخاص بتعديل المادة الأولى من الامر العالى الصادر فى ٧ مايو عام ١٩٠٣ وثانيهما عن مشروع قانون الموازين والمقاييس وثالثهما تقرير برأى اللجنة المالية فى ردود الحكومة على آراء الجمعية وملاحظاتها ورغباتها بخصوص ميزانية سنة ١٩١٤ المالية ٠

فأما عن التقرير الأول فكان موضوعه أن أحمد حلمى باشا وزير المالية قد تقدم بمشروع تعديل لأمر عال (قانون) الى الجمعية التشريعية فى يوم ٢٠ ابريل عام ١٩١٤ ٠ حيث جاء به :

قضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٠٣ بأن مستخدمى وعمال الجمارك ورجال الضبط والربط المنوطين بالمراقبة الجمركية يعاقبون اذا ثبت ارتكابهم لجريمة من جرائم التهريب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين دون أن يكون الحكم بهذه العقوبة مانعا من الحكم بالغرامات والمصادرات التى تقضى بها قومسيونات الجمارك ٠

وقد لفتت مصلحة الجمارك نظارة المالية الى أن بعض مستخدمى المصالح الاميرية الأخرى كالبوستة والسكك الحديدية والموانى والفنارات كثيرا ما يقدمون على أرتكاب مثل هذه الجرائم واقترحت رغبة فى وضع حد لهذه التصرفات السيئة تعميم أحكام الأمر العالى الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٠٣ المشار اليه وجعلها سارية على مستخدمى جميع المصالح الأميرية بلا استثناء .

ولا ترى نظارة المالية مانعا من قبول هذا الاقتراح لأن اشتراك عمال الحكومة فى عمل من أعمال التهريب وهم أولى الناس باطاعة القوانين واحترام أحكامها ونواهيها أدعى الى المؤاخذة واللوم مما لو كان صادرا من فرد من أفراد الناس لا صفة رسمية له لا سيما وان وظيفة المستخدم والملابس الرسمية التى يرتديها تجعله فى مأمن من وقوع الشبهة عليه وتسهل عليه الخلاص من مراقبة حراس الجمارك بسبب ثقتهم به وخلو أذهانهم من الريب من جهته .

فبناء على ذلك تعرض نظارة المالية على مجلس النظار مشروع امر عال بتعديل الأمر العالى الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٠٣ راجية التكرم بالتصديق عليه .

وعندما أحيل هذا المشروع الى اللجنة المالية ، لم تكتف هذه الأخيرة بدراسة هذا المشروع انما رأت انه لما كانت القوانين لا توضع الا اذا قضت بها الضرورة ، فقد سألت اللجنة الحكومة عن الحوادث التى وقعت من مستخدميها واقتضت فى نظرها وضع هذا المشروع فأرسلت فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٤ كشفين بالحوادث التى حصلت ابتداء من سنة ١٩١٢ للآن أى حتى موعد تقديم الحكومة لمشروعها .

وعقدت اللجنة عدة اجتماعات وبعد البحث والمناقشة مع وزير المالية أصدرت اللجنة تقريرها برفض هذا المشروع وقد عرض على الجمعية التشريعية فى ١١ مايو ١٩١٤ حيث جاء به :

اولا ــ ان كل ما وقع من مستخدمى الحكومة بحسب الكشفين المذكورين ينحصر فى ثلاث وقائع فى سنة ١٩١٢ وثلاث فى سنة ١٩١٣ واثنتين فى سنة ١٩١٤ وكلها حوادث تهريب حشيش وجميعها حاصلة بجهة بورسعيد والمهربون غالبهم من عمال السكة الحديد ومعظمهم من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، فهى اذن حوادث محلية صرفة واقعة بمنطقة جمركية واحدة من جمارك الحكومة ومتعلقة بصنف واحد من الأصناف المحرم دخولها فى القطر وتافهة الموضوع فى ذاتها وعلى هذا الاعتبار فهى لا تدعو للانزعاج ولا لوضع المشروع الذى يراد به مع ذلك تعميم العقاب وهو الحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين على كافة عمال مصالح الحكومة على اختلاف أنواعها سواء فى الجهة التى وقعت فيها تلك الحوادث أو غيرها من جهات القطر وسواء كان الشىء المهرب هو الحشيش أو غيره •

بل ترى اللجنة ان شيئا من دوام المراقبة بتلك الجهة كاف لمنع وقوع هذه الحوادث او جعلها أندر مما هى عليه الآن •

على أن المشروع لا يقصر التعميم على ذلك فقط بل ان المادة تشمل أمورا لم تظهر للجنة بالمرة من مذكرة الحكومة الواردة مع المشروع مما يدل على ضرورة تعميم عقوبتها على عمال المصالح الاميرية الذين لا علاقة لهم بالجمارك •

ثانيا ــ أن قانون ٧ مايو سنة ١٩٠٣ المراد تعديله والذى ينص على عقاب مستخدمى الجمارك ورجال الضبط والربط المنوطين بالمراقبة الجمركية اذا ارتكبوا الأمور الواردة فيه ليست علته ان هؤلاء موظفون فى الحكومة بل علته الواضحة هى خيانتهم لما ائتمنوا عليه • والمشروع الجديد بتسويته فى العقاب بين هؤلاء وبين مستخدمى الحكومة الآخرين على الاطلاق يكون ظاهرا عدم صوابه اذ

يجعل مجرد التوظيف علة فى العقاب ويسوى فيه بين الخائنين فيما لم يؤتمنوا عليه وبين الخائنين فيما ائتمنوا عليه .

وهـذا لا انصـاف فيـه .

ثالثا – ان بين المستخدمين الذين وقعت منهم الحوادث الواردة بالكشفين المقدمين من الحكومة أشخاصا تابعين لدول أجنبية كما ان كثيرا من عمال الحكومة هم من الأجانب الذين يقضـون اجازاتهم الصيفية فى أوروبا وقد يجوز عند عودتهم أن يقع منهم شىء من المحظورات الواردة بالمادة فتكون النتيجة أن تلك المحظورات التى يأتيها الوطنى والأجنبى على السـواء يعاقب عليها الموظف الوطنى بالحبس ويفلت منها الموظف الأجنبى .

وهـذا لا انصـاف فيـه .

رابعا – نقول هذا على فرض ان القوانين الحالية ليست وافية بتفكير مانع من هذه الذنوب والا فان موظفى الحكومة وغير الموظفين أجانب كانوا أو وطنيين داخلون جميعا تحت حكم قانون الجمـارك الذى يقضى بالمصـادرة والغرامة وتضعيف الرسـوم على مهربى البضائع الممنوعة أو محاولى ادخال البضائع بلا رسم وهذا جزاء فوق الكفاية للموظفين وغير الموظفين .

خامسا – فيما يتعلق بالموظفين وبخصوصهم فان هـؤلاء ان استووا مع الافراد فيما يتعلق بعقوبات القوانين الجمركية فان لدى الحكومة سلاحا آخر خاصا بهم لا مانع مطلقا يمنعها من استعماله وهو العقوبات التاديبية التى قد تصـل الى الرفت والحرمان من المعاش بل أن معظم الموظفين هم عادة من الخدم الخارجين عن هيئة العمال كما يستفاد من الكشفين المقدمين من الحكومة وهؤلاء يمكن للحكومة طردهم بسهولة بلا محاكمات تاديبية نظامية .

سادسا ـ أن هذا المشروع عام يشمل صور تهريب الممنوع وتهريب غير الممنوع لعدم دفع رسومه الجمركية فتطبيقه فى العادة قد يئول الى مباغتات غير حميدة الأثر لا ترضاها الحكومة لموظفيها اذ قد يتفق كثيرا أن يحضر موظف صغير أو كبير من الخارج وقد يكون معه شيء من البضائع الواجب دفع الرسم عليها فلا يعلنها سهوا منه وقد يتضح وجود هذه البضائع بطرفه ويحصل خلاف بينه وبين عمال الجمارك على ما اذا كان عدم الاعلان عنها هو عمد أو سهو وقد تقوم قرائن كاذبة على أنه عمد فان لم يكتف فى حقه بالغرامة وتضعيف الرسوم كقانون الجمرك كان من الواجب محاكمته جنائيا فان مجرد المحاكمة ولو خرج منها بريئا يكون من أثرها ايذاؤه فى سمعته وايقاع الاضطراب فى عمل وظيفته وهذا أمر لا يصح أن ترضاه الحكومة .

لتلك الاعتبارات ترى اللجنة رفض المشروع والرأى للجمعية .

وحاول الوزير ان يرد على ما ورد فى التقرير من حيثيات الرفض وأسبابه الا أن عبد العزيز فهمى بك قد تصدى له بقوة اقناع وحجة وبدأ فى الشرح وبالتالى أقنع أعضاء الجمعية التشريعية برفض المشروع كما جاء بتقرير اللجنة المالية التى يرأسها قلينى فهمى باشا وعضوية أخرين منهم يوسف أصلان قطاوى باشا .

وأما التقرير التالى فكان خاصا برأى اللجنة المالية فى ردود الحكومة على آراء الجمعية وملاحظاتها ورغباتها بخصوص ميزانية ١٩١٤ المالية .

وهذا التقرير يعنى أنه عندما تقدمت الجمعية التشريعية بتقرير الرد على بيان الحكومة مشفوعا بالملاحظات والرغبات والمطالب فقد ردت الحكومة عليها الا أن اللجنة المالية عادت وتدارست هذه الردود ومن ثم وضعت هذا التقرير المشار اليه والذى سنعرض لبعض ما جاء به .

فقد سبق للجمعية التشريعية ان طلبت اضافة فوائد الأسهم ومتحصلات مبيع أملاك الميرى الى الاحتياطى العمومى وعدم درجها ضمن الايرادات الاعتيادية كما حصل فى ميزانية سنة ١٩١٤ فأجابت الحكومة بما يستفاد منه أنها لا تقبل ضم فوائد الأسهم للاحتياطى وان ضم متحصلات مبيع الأملاك اليه هو عندها محل نظر ٠

ولكن اللجنة المالية ترى انه يمكننا أن نقبل ما رأته الحكومة فيما يتعلق بفوائد الأسهم على اعتبار أن هذه الفوائد ليست جزءا من رأس مال الحكومة بل هى ثمرة لرأس المال كايجار أملاكها مثلا وبهذه المثابة قد يكون لا مانع من عدم اضافة هذا النوع للاحتياطى ٠ أما متحصلات بيوع الأملاك الاميرية فانه لا شبهة فى أنها جزء من رأس المال وكنا ننتظر أن تجيبنا الحكومة صراحة أنها ستعمل على اضافتها الى الاحتياطى بدل أن نقول أنها ستنظر فى الأمر فان الموضوع لا يحتمل الارجاء بل المقدمات التى وضعتها لردها فى هذا الصدد تنتج رقما بلا تردد وان هذا النوع هو احتياطى ومتى كان ولذلك وجب ضمه للاحتياطى بلا تردد ٠

كما أشارت اللجنة أنه مع استمرار الحكومة على درج كشف بيان السلفيات الممنوحة للسودان والمصروفات العسكرية المختصة به المحسوبة على ميزانية نظارة الحربية فى الحساب الختامى ومع اعلانها بأنها ستمسك حسابا مفصلا عن الفوائد ٠ لا ترى اللجنة موجبا لعدم نشر حساب هذه الفوائد مع حساب السلف فى الحساب الختامى خصوصا ان الجمعية لا تطالب بالدفع الا عند الميسرة وكل ما تطلبه هو معرفة الدين وفوائده سنويا فقط ٠

وعندما حصلت مصر على تصريح ٢٢ فبراير عام ١٩٢٣ واصبحت دولة مستقلة الا قليلا فانه على أثر ذلك تمت انتخابات عامة وتكون

اول مجلس نيـــابى على غـــرار المجالس النيـــابية الاوربيـــة
فقد نجح يوسف أصلان قطاوى باشا فى دائرة كوم أمبو بأغلبية مطلقة وانضم الى مجلس النواب كعضو فى ثلاث دورات متتالية ٠

وحيث عقد المجلس أولى دوراته فقد رشح نفسه لعضوية اللجنة المالية(٢) وحصل على ١٤٧ صوتا من أصوات الأعضاء للانضمام اليها فى مقابل ١٥٤ صوتا للدكتور فؤاد سلطان الذى جاء ترتيبه الأول ولكنه رأس اللجنة أيضا فيما بعد فى دورة كاملة ٠ كما انضم الى عضوية لجنة الاشغال حيث جاء ترتيبه الثالث ضمن المرشحين لعضوية هذه اللجنة ٠

ولكنه انتقل بعد ذلك لعضوية مجلس الشيوخ بدءا من يوم ٣١ يناير ١٩٢٧ واستمر به حتى ٦ يوليه ١٩٣٨ ٠ وحيث صـــدر تعيينه بالمجلس بمرسوم ملكى ليحل محل العضو المعين أحمد فؤاد عزت باشا لاستقالته ٠

وقد انضم للجنة المالية بالمجلس فى ٧ مارس ١٩٢٧ وفى العام نفسه وافق مجلس الشـــيوخ على ندبه لحضور جلسات المؤتمـــر البرلمانى الدولى للتجارة الذى يعقد فى ريودى جانيرو فى ٥ سبتمبر ، وكذلك فى المؤتمر الذى عقد فى ٣ أبريل من العام التالى أى ١٩٢٨ ، كما ندبه مجلس الشيوخ ممثـــلا له فى المؤتمـــر الذى عقد فى روما « بسراى الكابيتول » فى ١٩ أبريل عام ١٩٣٣ والايام التالية لذلـــك ٠

وكان دائما عضـــوا باللجنة الخاصة بالشئون المالية فى أى مجلس نيابى ينضم اليه ففى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٣١ وبقاعة مجلس الشيوخ كان قد حصل على ٦٧ صوتا لترشيحه للجنة المحاســـبة وحصل على مثليها محمود أبو النصر بك وبالتالى كان لابد لرئاســـة اللجنة من أحدهما ٠ ورفض محمود أبو النصر بك ذلك وأصر يوسف

قطاوى باشا على رفضه أيضا مما دعاه الى تقديم اعتذاره من عضوية لجنة المحاسبة • وازاء هذا الموقف رأس اللجنة أحمد عرفان باشا وكان قد حصل على ١٣ صوتا فقط(٣) •

ثم تقدم بترشيح نفسه لعضوية اللجنة المالية فى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٣١ حصل على ٧٣ صوتا وحسن سعيد باشا على ٧٤ صوتا وقلينى فهمى باشا على ٧٢ صوتا ومحمد طلعت حرب باشا على ٦٩ صوتا • وقد اعتذر هذا الأخير عن عضـــوية اللجنة لمشغولياته • فاصبح قطاوى باشا رئيسا للجنة •

واذا تابعنا نشـــاط يوســف قطاوى باشا فى مجلس الشيوخ من حيث اهتماماته وعن ماذا تدور مناقشاته أو رقابته البرلمانية فاننا نلمس على الفور ان الشئون المالية تجذبه للحديث والنقاش والاستيضاح وكذلك حماية مصر من الارهاب والجريمة من الاجانب وأيضا الصحة العامة وارتباطها بالفلاح المصرى •

فقد تقدم باقتراح يطلب فيه من الحكومة التفاهم مع ممثلى الدول الأجنبية لابعاد كل مشتبه فيه من رعاياها واصدار التعليمات لممثلى مصر فى الخارج بضرورة التثبت من حسن سلوك من يرغب الحضور الى القطر المصرى من الأجانب • وجاء فى نص الاقتراح(٤) : عرف القطر المصرى برحابة صدره لكل وافد اليه من الخارج ، وامتاز على غيره من الأقطار بأن الوافد اليه يجد فيه ما قد لا يجده فى غيره من توفر أسباب الراحة والرفاهية وتامين المعيشة بل وجمع الثروة ، ولذا تكاثر رواده بنسبة قل أن يكون لها نظير فى البلاد الأخــرى وكلهم يتمتعون بحماية القانون وبسخاء البلاد • الا أن هؤلاء ليسوا جميعا أهلا لهذه الضيافة فبعضهم تسول لهم نفوسهم الشريرة أن يقابلوا الخير بالشر ويهددوا الأمن العام بتعدياتهم على الوطنيين والأجانب •

ان تلك الجناية الفظيعة التى حصلت فى القاهرة وكان الجناة وشركاؤهم فيها كلهم أجانب ما عدا واحدا منهم هو فى كل حال من أصل أجنبى قد أزاحت نقابا محزنا عن حقيقة بعض العناصر الغريبة عن دارنا ·

ولقد رأينا الحكومة متخذة تدابير حازمة بازاء الدعايات الخطرة على نظام الاجتماع والاخلاق كالشيوعية وما شاكلها فكان لها شأنها المفيد · وحبذا لو ذهبت الى اتخاذ تدابير ادارية أخرى بازاء هذه الطغمة الفاسدة فستطرد لبلاد من جيرانها وتقام فى الوقت عينه حواجز منيعة فتحول دون هجومها علينا ·

وبناء عليه اقترح :

اولا ــ أن يطلب من الحكومة التفاهم مع ممثلى الدول الأجنبية فى مصر على أن يشرع قناصلهم فى تنقية رعاياهم الموجودين فى القطر تنقية تامة وابعاد كل مشتبه فيه ·

ثانيا ــ اصدار تعليمات شديدة الى ممثلينا فى الخارج لأجل التثبت من حسن سلوك من يرغب فى الحضور الى القطر المصرى من الاجانب عند التأشير على جوازاتهم ورفض ذلك التأشير كلما وجد لديهم شبهة ·

وعرض هذا الاقتراح على المجلس برئاسة محمد علوى الجزار بك بالنيابة ووافق المجلس على احالته الى لجنة الاقتراحات والشكاوى ثم عقدت هذه الأخيرة اجتماعا وافقت فيه على هذا الاقتراح(٥) » ·

وقد أرسل وزير الخارجية مرقص حنا باشا رده على هذا الاقتراح مكتوبا فى ١٤ مايو ١٩٢٧ حيث تلى على المجلس بعد يومين وجاء به (٦) :

« أنه قد أرسل مذكرتين الأولى خاصة بالفقرة الأولى من الاقتراح وهى الطريقة المتبعة لغاية الآن هى ان تراقب ادارة الأمن العام جميع الأجانب المقيمين فى القطر المصرى حتى اذا ما قامت شبهات ضد بعضهم وتحقق لديها ذلك تقوم بمخابرة القنصليات التابع لها هؤلاء الأشخاص للاتفاق معها على ابعادهم من هذا القطر حفظا للأمن العام فاذا اعترض تنفيذ ذلك صعوبات تخابر ادارة الأمن العام بوزارة الخارجية لعمل المساعى اللازمة لها من المفوضية التى تتبعها القنصلية التى عارضت فى أمر الابعاد لاقناعها بضرورة التنفيذ وللآن لم تقم أية صعوبات من قبل المفوضيات الأجنبية فى هذا السبيل . وبعد ابعاد هؤلاء الاشخاص تبلغ ادارة الأمن العام المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج أسماءهم وصورهم والأسباب التى بنى عليها أمر الابعاد حتى لا يتسنى لهم الحصول على تأشيرة باسماء مستعارة لدخول هذا القطر ثانية .

وأما الفقرة الثانية من الاقتراح والخاصة بالمفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج فلديها من التعليمات القنصلية والمنشورات ما يقضى بعدم السماح بمنح تأشيرات بالدخول الى القطر المصرى أو المرور منه لأى شخص الا اذا توفرت فيه شروط وضمانات وافيه سبق الاتفاق عليها مع وزارة الداخلية لكى لا يدخل الى هذا القطر الا من كان حسن السمعة ميسور الحال على ان يؤخذ رأى وزارة الداخلية فى المسائل المشكوك فيها عن كل شخص على حدة لم يتوفر فيه أحد الشروط المذكورة فى التعليمات والأوامر والمنشورات » .

ويلاحظ من مذكرة اقتراح يوسف قطاوى باشا عدة سمات منها :

أولا — ان الرجل رغم انتمائه لطائفة أقلية وهى اليهودية الا أنه يقر بأن مصر تفتح صدرها لكل وافد اليها لما تتميز به من تسامح ورحمة ورغد العيش .

ثانيا ـ ان مبادرته للحفاظ على مصر من أى ارهاب أجنبى لما يؤكد انتماءه وحبه للتراب الوطنى المصرى · بل أنه أبرأ أحدهم وهو يحمل الجنسية المصرية مشيرا الى أن أصله أجنبى ·

ثالثا ـ أنه كغيره من جموع الوطنيين فى مصر يرفض الشيوعية وماشاكلها لما فيها من نوازع نحو العنف والارهاب داخل مصر ·

رابعا ـ يشدد على الحكومة بالحزم فى دخول الأجانب مصر حفاظا على استقرارها وأمانها وأمنها للمواطنين جميعا ·

ومن هنا فان يوسف قطاوى باشا لا يسعى الى حماية أقليته التى ينتمى اليها بقدر ما يسعى الى حماية أمن المواطنين وأمنهم بغض النظر عن مختلف عقائدهم وقصده كان يدور فى فلك القومية المصرية ·

وأن كان يوسف قطاوى باشا قليل الكلام أثناء نيابته البرلمانية الطويلة والتى تمتد من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٣٨ مع اسقاط فترة عشر سنوات غابت فيها الحياة النيابية عن مصر فى الفترة المذكورة ·· الا أن المسائل المالية والحسابية تجذبه دائما للحديث والنقاش والادلاء برأيه ·

وقد يتجلى ذلك فى عضويته ـ دائما ـ باللجنة المالية بالمجالس النيابية التى كان عضوا فيها · كما بدا ذلك أيضا فى احد المواقف التى كانت الحكومة تعرض فيها أمرا ماليا · وكان خاصا بشركة مياه القاهرة ·

ففى احدى الجلسات عام ١٩٣٤ وقف يوسف قطاوى باشا ليصحح بعض الأرقام والحسابات الخاصة بشركة مياه القاهرة عندما كان الوزير يتحدث حولها · فقد وقف يقول(٧) :

أرجو أن يسمح لى بتصحيح رقم ورد فى كلام حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية فى الجلسة الماضية فقد ذكر سعادته ان حصة الحكومة فى شركة ميـاه القاهرة هى أربعة آلاف سـهم قيمتها لا تتجاوز ١٨٫٠٠٠ جنيه ، ففى سنة ١٨٨٧ اتفقت الحكومة والشركة على أمور كثيرة منها أن يكون للحكومة حصة فى الأرباح لا تقل عن خمسين ألف فرنك أو ألفى جنيه الا أنه بعد مضى سنتين اتضح أن أرباح الشركة لم تسمح بدفع حصة الحكومة المتفق عليها • فطلب وزير الاشغال وقتئذ تعديل الاتفاق • وبعد مفاوضات طويلة استقر الرأى على أن يكون للحكومة حصة فى رأس المال ويكون ربحها بنسبة هذه الحصة فان كان هناك ربح أخذت الحكومة نصيبها منه •

ثم استطرد فى حديثه قائلا : حدث بعد ذلك ان أدخلت الشركة تعديلات على شكل رأس مالها فكان من نتيجة هذه التعديلات أن أصبحت حصة الحكومة كما يلى : ٤٠٠٠ سهم من أسهم رأس المال ، ١٦٠٠٠ سهم من أسهم التمتع ، ٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة التبريدات •

وقد كانت شركة التبريدات فيما مضى فرعا من شركة المياه ثم استقلت ولذلك بقيت حصة الحكومة فيها كما هى ٢٫٠٠٠ سهم •

واستدرك يقول : ومما تقدم يتضح أن حصة الحكومة الآن تبلغ ٢٢٫٠٠٠ سهم من أنواع مختلفة قيمتها اليوم رغم نزول الأسعار المعروف ٢٨٥٫٠٠٠ جنيه لا ١٨٫٠٠٠ جنيه كما صرح حضرة صاحب السعادة الوزير بناء على البحث الذى أجرته لجنة قضايا الحكومة هذا وقد بلغت قيمة أرباح الحكومة من هذه الأسهم فى سنة ١٩٣٣ ، ١٤٫٠٠٠ جنيه •

وختم حديثه بقوله : ولا غرض لى مما تقدم الا تصحيح الرقم الذى ورد على لسان سعادة الوزير فى الجلسة الماضية •

ثم رد عليه عبد العظيم راشد باشا وزير الأشغال قائلا : أن قطاوى باشا أراد أن يبين أن الحكومة ليس لديها ٤ آلاف سهم فقط بل ان لديها فوق ذلك ١٦ ألف سهم (تمتع) و ٢٠٠٠ سهم من شركة التبريدات • ان هذا البيان بعيد جدا عن الموضـــوع الذى تكلمنا فيـــه •

فرد عليه قطاوى باشا على الفور قائلا : كيف ذلك ؟

وعاد الوزير الى اجابته قائلا : نحن كلنـا فى مجلس النواب ونكرر هنا أنه حصل بين الحكومة وشركة المياه بالقاهرة اتفاق فى ١٨٨٩ وهذا الاتفاق كان معدلا لاتفاق آخر سبقه فى سنة ١٨٨٧ ، فتنازلت الحكومة عن حصتها فى الأرباح نظير أربعة ألاف ســـهم والنص صريح فى الاتفاق •

وعندئذ رجا الوزير حضرة مقرر التقرير المالى المعروض ان ينوب عنه فى تلاوة ترجمة المواد من النص الفرنسى مباشرة • ثم عاد الوزير يقول :

على كل حال لا نريد أن ندخل فى كل هذه التفاصيل الخاصة بشركة المياه لأن هذا متروك لبحث رجال القانون وهم لم يقدموا بحثهم بعد وانما أردت فقط أن أستدرك على هذا البيان الذى قدمه حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا وأقول ان اتفاق ١٨٨٩ كان على أربعة آلاف سهم وأن الستة عشر ألف سهم (تمتع) جاءت فيما بعد ولا علاقة لها بهذا الاتفاق مطلقا •

ولكن قطاوى باشا يصر على رأيه قائلا : أن الاربعة آلاف سهم أصبحت الآن أربعـة ألاف سهم (رأس مال) وســـتة عشر ألف ســـهم (تمتع) •

فيتساءل الوزير على الفـــور : أخذت الحكـومة فى ١٨٨٩ ستة عشر ألف سهم !! انها لم تأخذ الا أربعة آلاف سهم فقط •

ويعود قطاوى باشا مؤكدا رأيه فيقول : ان ما أخذته الحكومة فى ١٨٨٩ أصبح الآن أربعة الاف سهم وستة عشر ألف سهم (تمتع) وألفى سهم من شركة التبريدات ٠

وبعد نقاش طويل قال قطاوى باشا : اننى لم أرد الدفاع عن الشركة بل كان كلامى منصبا على تصحيح رقم ورد فى كلام سعادة الوزير ٠

ويلاحظ ان قطاوى باشا قد استلفت نظره احد الأرقام التى أدلى بها الوزير فى جلسة ماضية وكانت يوم الاربعاء الموافق التاسع من مايو عام ١٩٣٤ ثم أثار تصحيح هذا الرقم فى يوم الأثنين الموافق الواحد والعشرين من ذات الشهر وبذلك فقد استغرق بحثه وفحصه ما يزيد عن عشرة أيام من أجل تصحيح هذا الرقم ٠ والى أى مدى تبدو دقة تصويبه من الاصرار على رأيه الفاحص الدارس ولا سيما انه كان عضوا بلجنة المالية فى الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ وكان قد مرت عليه هذه الاتفاقية ضمن بنود ميزانية الحكومة ٠ بل تأكدت بياناته عندما تعرض المجلس فى عام ١٩٣٨ لدستورية الاتفاق الذى عقدته الحكومة مع شركة مياه مدينة القاهرة فى الرابع من يوليو من العام المشار اليه ٠

وفى السادس من يوليو عام ١٩٣٨ ومع بداية جلسة ذلك اليوم فى قاعة مجلس الشيوخ أعلن رئيس المجلس محمد محمود خليل بك رسالة فقال :

ورد لى خطاب من حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا جاء به :

« أتشرف باحاطة سيادتكم علما أن حالتى الصحية وما تتطلبه من العناية لم تعد تمكننى من القيام بالعمل الذى تفرضه على

عضويتى فى المجلس بالكيفية التى أريدها والتى رسمتها لنفسى ونفذتها فى الأعوام الطوال التى تشرفت فيها بالتعاون مع زملائى المحترمين أعضاء هذا المجلس الموقر فى خدمة الوطن العزيز ٠

ولذلك تجدوننى جد أسف لاضطرارى لتقديم استقالتى وانى اذ أترك هـذه الهيئة المحترمة سأحفظ ما حييت أطيب الذكريات لتلك السنين التى اشتركت فيها بكل ما أوتيت من قوة مع اخوانى الأجلاء فى القيام بتأدية الرسالة المطلوبة منا ٠

وأؤكد لسعادتكم أنه بالرغم من ابتعادى عن المجلس سأحاول بذل أقصى ما أستطيع فى العمل لخير مصر تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك المحبوب ٠

« وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام »

٦ يوليه ١٩٣٨

يوسف قطاوى

وعقب رئيس مجلس الشيوخ على هذا بقوله : وأنا آسف ان المجلس سيحرم من خدماته وأرجو له الشفاء ٠

وقبلت استقالته وأعلن خلو محله ٠

الفصل الثاني

أول وأخر وزير يهودي

(أول .. وآخر وزير يهودى)

وربما لا يعلم معظم أهالى مصر وخاصة الشباب منهم . أنه كان هناك وزير يهودى فى الحكومة المصرية منذ ما يزيد على نصف قرن .

وكان هذا الوزير النائب البرلمانى يوسف أصلان قطاوى باشا وكان ذلك فى يوم ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ حيث كلف أحمد زيور باشا برئاسة الحكومة من الملك أحمد فؤاد وكان يوسف قطاوى عضو حزب الاتحاد الذى شارك فى تكوين هذه الحكومة . فرشح وزيرا للمالية حيث ان خبرته السابقة كمدير بنك تجارى مقومات تؤهله لهذا المنصب .

وان كان من جانب آخر فقد فسر ان تعيينه وزيرا للمالية يغدو مجاملة من الملك أحمد فؤاد لوصيفة شرف زوجته الملكة نازلى حيث كانت زوجة يوسف قطاوى تشغل هذه المكانة **وهى تعد بمثابة مرافقة للملكة فى حركتها داخل المجتمع الا أن هناك تفسيرا اقرب الى الصواب** تاريخيا وهو انضمام حزب الاتحاد المنتمى اليه يوسف قطاوى الى حكومة أحمد زيور باشا مما كان السبب فى ترشيحه لهذا المنصب .

ومع ذلك فالعبرة بالنتيجة ــ كما يقال ــ **فهل كان هذا الرجل** قوميا فى منصبه أم غير ذلك ؟! .

فى أثناء توليه مسئولية وزارة المالية . حرص يوسف قطاوى باشا على تحقيق أو دفع بعض السياسات المالية والاقتصادية للتنفيذ.

لزيادة موارد الدولة وتشجيع استثمار المال المصرى والأجنبى وتشجيع الصناعة الوطنية وتيسير التسهيلات الجمركية وكذلك مواءمة التصدير مع الاحتياجات الوطنية ·

● **ففى مجال تشجيع الصناعة الوطنية** فقد استخدم الضرائب كوسيلة لذلك · حيث قام بتوظيفها فى هذا الاتجاه · فقد استصدر مرسوما لالغاء الأمر العالى الصادر فى ١٣ أبريل عام ١٩٠١ بتحصيل رسوم على المصنوعات القطنية المشغولة بالقطر المصرى(٨) ·

● **ولزيادة موارد الدولة** فقد استصدر عدة مراسيم خاصة بزيادة بعض الضرائب لبعض المناطق التى اتسعت حدودها الجغرافية وما استتبع ذلك من زيادة فى نشاطها الاقتصادى · فقد استصدر مرسوما بتقرير رسوم مؤقتة على ضريبة الأطيان الزراعية بمديرية الدقهلية بنسبة ٥٪ من ضريبة الأطيان بالمديرية لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول أبريل عام ١٩٢٥ ، وكذلك تحصيل رسوم مؤقتة بنسبة ١٢٪ بمديرية الشرقية لمدة خمس سنوات وأيضا مرسوما بتعديل حدود بندر المنيا لتحصيل عوائد أملاك من المبانى الداخلة فيها وقد برر هذا ما حصل من اتساع يدعو الى تغيير هذه الدائرة ولنفس السبب صدر مرسوم بتحصيل جزء من أثنى عشر جزءا من قيمة الأجرة السنوية عن الأملاك المبنية ببندر قوص وآخر على عوائد مبانى بندر الباجور بالمنوفية · وتحصل الرسوم المذكورة مع أقساط ضريبة الأموال ونسبتها المقررة فى هذه المراسيم منها وقد صدرت هذه المراسم فى فبراير عام ١٩٢٥ ·

● **وأما التيسير فى التسهيلات الجمركية** فقد أصدر عدة مراسيم فى هذا المجال ومنها أنه حدد استقرار التعريفة الجمركية للصادرات والواردات لمدة ثلاثة أشهر لا تتغير اطلاقا وتبدأ الفرصة الأولى من أول يناير حتى ٣١ مارس عام ١٩٢٥ ·

ولذلك اصــدر تعليماته فى هذا المجال حيث جاء بها (٩) :
« أنه ليكن فى علم كافة المستخلصين خصوصيين كانوا أو عموميين الذين يرغبون فى تجديد رخص الاستخلاص الممنوحة لهم عن عام ١٩٢٥ أن يقدموا طلبا بذلك لمكتب سكرتارية جمرك الأسكندرية مبينا فيه أسماؤهم وعنواناتهم بالضبط ومصحوبا بشهادة تحقيق شخصية من المحافظة وشهادة سوابق من النيابة العامة ان كانوا وطنيين أو شهادة حسن سلوك من القنصلية التابعين لها ان كانوا من الأجانب ٠

وأما المستخلصون الخصوصيون فعليهم أن يقدموا أيضا خطابا من المحل التابعين له باعتمادهم لدى المصلحة عن عام ١٩٢٥ ٠ ومن لم يقدم الأوراق اللازمة لتجديد رخصته قبل انقضاء يوم ٣١ يناير عــام ١٩٢٥ يمنع بتاتا من مزاولة مهنته ســواء كان مستخلصا خصوصيا أو عموميا الى أن تستوفى هذه الأوراق ٠

أما الرخص المعتمدة من أول أكتــوبر عــام ١٩٢٤ فلا داعى لتجديدها ولكن يجب على حامليها تقــديمها لحضرة مأمور سراى الديوان للتأشير عليها بالاعتماد عن عام ١٩٢٥ ٠

ويبدو من ظاهر هذه التعليمــات انها تهدف الى تحقيــق الانضباط فى الدائرة الجمركية وهذا الانضباط يؤدى الى تســهيل الاعمال بالنسبة للموردين والمصدرين ويمنع المهربين من التواجد داخل الدائرة الجمركية ومنع العابثين بتحقيق مكاسب دون نظر ورقابة الحكومة ٠ كما أن هذه التعليمات لم تفرق بين من يمثل جهة حكومية أو فردا أو قطاعا خاصا فهى تسرى على الجميــع من أجــل المصلحة المالية للدولة فى داخل الدائرة الجمركية والتى تعد من أهم دوائر موارد الدولة ٠

● **وفى مجال المواءمة** – بين التصدير واحتياجات البـلاد وظروفها الطارئة فقد أصدر مرسوما بمنع تصدير الحبوب والطحين وقد جاء ذلك المنع : « حيث أنه من المفيد ومما يستلزم السرعة فى منع تصدير الحبوب والطحين منعا مؤقتا وذلك للتأكيد وضـمان تموين البلاد من هذه السلع الضرورية حتى ظهور المحصول الجديد • وقد شمل المنع القمح والذرة والذرة العويجة والشعير وطحنيها سواء كان نقيا أو مخلوطا بغيره ويمنع التصدير من جميع الحدود البرية والبحرية ولأى جهة كانت ، وفى حالة مخالفة هذه الأوامر تضبط وتصادر لجانب الحكومة الكميات موضوع المخالفة(١٠) •

● **وكان يوسف قطاوى باشا** أول وزير مالية يصدر العملة البرونزية من ذات الفئة مليم والفئة النصف مليم لدقة وتسهيل وتيسير المعاملات التجارية والحسابية فى البنوك والمحلات العـامة والشركات والمتاجر وغيرها وحيث ان هذه الفئة فى ذلك الحين كانت ذات قيمة شرائية ملموسة ولا سيما بالنسبة للفقراء • فقد أصـدر مرسوما بتعديل نظام النقود فى مصر حيث جاء به : « نظرا للحاجة الماسـة الى تداول قطع العملة الجديدة من البرونز ذات المليم لقلة هذه القطع فى السوق والتداول يصدر هذا المرسوم فى ٤ مارس عام ١٩٢٥ » • وقد حدد هذا المرسوم النقود المصرية القانونية كالآتى (١١) :

نقود ذهبية : الجنيه المصرى – قطعة الخمسين قرشا (نصف الجنيه المصرى) نقود فضية : قطعة العشرين قرشا – العشرة قروش – الخمسة قروش – قرشين نقود نيكل : قطعة العشرة مليمات – الخمسة مليمات – قطعة المليمين •

نقود برونز : قطعة المليم – قطعة النصف مليم •

ورغم هذا التعديل فانه نص على الاستمرار فى تداول النقود النيكل ذات الفئة المليم الواحد حتى لا يهتز السوق من الغائها أو سحبها مرة واحدة ٠

● وفي مجال تشجيع استثمار المال المصرى والعربى والأجنبى فقد استصدر أربعة مراسيم لانشاء أربع شركات متعددة الاغراض ٠

ومنها تأسيس شركة مساهمة تدعى الادارة العقارية **ومؤسسوها هم :**

الخواجة توفيق الحكيم تاجر من رعايا الحكومة المصرية ونصيبه ٩٥٠ سهما وجبريل مقصود حمام من رعايا الحكومة المصرية أيضا ونصيبه ٩٥٠ سهما ومن نفس الرعايا اسحق طوطح وهو تاجر ونصيبه ٢٠ سهما وموريس ليون قنصل دولة هولندا (بالنيابة) ونصيبه ٢٠ سهما وألفريد مقصود من ذوى الايراد التابع لدولة فرنسا ونصيبه ٢٠سهما ومثله يوسف حسون ونصيبه أيضا ٢٠سهما ثم توما زوخرانيو من رعايا الحكومة الايطالية ونصيبه ٢٠ سهما ٠ وقد جاء بالمرسوم ان هؤلاء جميعا مقيمون بالاسكندرية وأنه لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسئولية تعود فى أية حال من الأحوال على الحكومة المصرية وبشرط ان يتبع المذكورون فى ذلك قوانين البلاد وعاداتها كما لا يترتب على اعطاء هذه الرخصة أدنى مسئولية أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها ٠

وشركة مساهمة تدعى شركة مكابس الاسكندرية وغرضها الاشتغال بكبس وتنظيف الاقطان بجميع العمليات الملحقة لهذه الصناعة ومؤسسوها هم (١٢) :

ادوارد ترم تاجر من رعايا اليونان ونصيبه ١٦٢٥٠ سهما وانطون أرتش بك من ذوى الاملاك المصرية ونصيبه ٤٣٧٥ سهما ومن

نفس الرعايا كوست صوابا ونصيبه ٣٧٥ سهما وموسى سرسعة من ذوى الاملاك وسوري الأصل ونصيبه ٣٠٠٠ سهم وجريجوار قريصاتى عضو مجلس ادارة احدى الشركات ونصيبه ٥٠٠ ســـهم ٠ ومن الرعايا المصريين ألفريد يواكيم وميشيل صوليا ونصيب كل منهم ٢٥٠ ســـهما ٠

ثم شركة مبـانى الطراز الحديث والغرض منها شراء وبنـاء واستغلال وبيع العقارات ذات الايراد فى المدن وكذلك الأراضى فى المدن والقرى المصرية والقيام بجميع الاعمـــال المرتبطة بالاغراض المتقـــدم بيانها ٠

وشركاؤها هم(١٣) : جاك فومارولى من أرباب الصناعة المصرية ونصيبه ٦١٧٥ سهما والست روجينا فومارولى من رعـايا الحكومة المصرية ٢٥٠٠ سهم ونقولا جيوستينيانى صاحب مصرف من رعايا ايطاليا ٧٢٥ سهما وجبريل مقصود حمام من رعايا مصر ٣٠٠ سهم و ٢٥ سهما لكل من كارلو سكوتو مســـتخدم ومن رعايا بريطانيا وتومازفوانيو مستخدم ومن رعايا ايطاليا ومن ذات الرعية الأخيرة المهندس جورجيو كاسين بنصيب ٢٥٠ سهما ٠

وأخـيرا الشركة المســـاهمة للصـــحافة المصرية والغــرض منها انشاء وتملك واستثمار وادارة الجرائد والمجـــلات اليومية أو الدورية باللغة العربية أو باللغات الأجنبية والطبع والتجليد والحفر والنشر على اختلاف أنواعه وتحقيقا لذلك يمكنها ان تشترى وتعد جميع آلات الطباعة وان تطلب وتحصل على الترخيصات الادارية كذلك على العموم لها أن تقوم بكل عمل له ارتباط مباشر أو غير مباشر بغرضها ٠ وتتكون من المؤسسين(١٤) :

فؤاد عزت باشا ١٠٠ سهم وأحمد تيمور باشا ٤٠٠ ســـهم وفتح الله محمود باشا ٣٠٠ سهم ومحمد بدراوى عاشور ١٠٠ سهم وبولص حنا باشا ١٠٠ سهم ومحمد فتحى يكن باشا ٧٠ ســهما واسماعيل شاكر بك ١٠٠ سهم ٠

وجميعهم من ذوى الاملاك ومصريو الجنسية بالقاهرة ٠

ويلاحظ من تكوين مؤسسى هذه الشركات انها تضم العناصر الاسلامية والقبطية واليهودية ٠ ومن الجنسيات المصرية والعربيـة والأجنبية كالفرنسية والبريطانية والهولندية واليونانية والايطالية ٠

وهذه الشركات لا يحكمها قانون خاص للاستثمار الأجنبى انما كان يحكمها فى ذلك الحين قانون تأسيس الشركات المساهمة وكل شركة يصدر بتأسيسها وتكوينها مرسوم خاص بمنحها الترخيص طبقا لكل حالة على حدة ٠ ولا حدود لهذه الشركات الا وفقا للقوانين المصرية الجارية وعاداتها وفقا لما جاء بالمراسم ٠

● وبمناسبة قرب انعقاد المجلس الاقتصـادى ـ وهو مجلس استشارى ـ والذى كان قد صـدر قـرار بتشكيله فى ٢ سبتمبر ١٩٢٣ وعدل بقرار فى ٢٧ ديسمبر من العام المشار اليه ٠ فقد رأى يوسف قطاوى أنه لابد من اعـادة النظر فى تشكيله فيما يختص بالأعضاء غير المعينين بموجب وظائفهم والذين انتهت مدة انتدابهم بالمجلس كما أشفع قراره أيضا بتحديد اختصاصات هذا المجلس ٠

فتقـــدم بمشروع قرار لمجلس الوزراء حيث ضم فى تشكيله الجديد : اسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية ـ يوسف سـليمان باشا وزير مالية سابق ـ قلينى فهمى باشا عضو الجمعية التشريعية الأسبق وعضو مجلس النواب ـ يوسف بتشوتويك عضو مجلس الشيوخ ـ الفريد شماس أفندى عضو مجلس الشيوخ ـ والمستر هورنيس محافظ البنك الأهلى المصرى ـ المسيو لستاريس عضـو مجلس الادارة المنتدب لبنك أثينا ـ حسن سعيد باشا صاحب بك ـ وفؤاد سلطان بك نائب عضو مجلس الادارة المنتدب لبنك مصر ـ المستر باكستر السكرتير المالى لوزارة المالية ابراهيم علام بك تاجر

ـ علام محمد بك قاض بالمحاكم المختلطة ـ على المنزلاوى بك عضو الجمعية التشريعية سابقا ـ الدكتور ليفى مراقب مصلحة الاحصاء سابقا(١٥) ٠

ويلاحظ من التشكيل السابق :

● أنه يضم كلا من قلينى فهمى باشا وعلى المنزلاوى بك اللذين زاملاه فى الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ وأطراف واقعة المقارنة بينه وبينهم من حيث الكفاءة المالية والتى قد أثارها عبد العزيز فهمى بك ٠

● ضم فؤاد سلطان رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب والتى كان أحد أعضائها يوسف قطاوى باشا ٠

● كما ضم اليها عضو مجلس الشيوخ اليهودى يوسف بتشوتوبك ٠

كما نص القرار على اختصاص المجلس الاقتصادى على الوجه الآتى :

أولا ـ « يقوم المجلس مباشرة أو يعهد الى مصالح الحكومة صاحبة الشأن بالأبحاث والتحقيقات التى يطلب وزير المالية اجراءها فى الشئون الاقتصادية ٠

ثانيا ـ يبدى المجلس أى اقتراح بنى على الأبحاث والتحقيقات المذكورة من شأنه تنمية موارد البلاد المالية والاقتصادية أو التوفيق بين مصلحة الحكومة ومصلحة الطبقات المنتجة أو تشجيع الجهود القروية أو الاعانة على توسيع نطاق حركة التعاون أو مضاعفة أو تحسين ما تنتجه المصالح العامة التى لها صبغة اقتصادية بحتة وبالاختصار تعضيد رقى البلاد اقتصاديا عاما بكل الوسائل والاسراع فى تحقيقه » ٠

● وقد أنعم الملك احمد فؤاد عليه فى ٥ فبراير عام ١٩٢٥ وهو وزير بالوشاح الأكبر من نيشان النيل ٠

وقد أمضى يوسف قطاوى باشا فى منصب وزير المالية ما يقرب من أربعة شهور ، ثم أجرى تعديل وزارى انتقل به الى منصب وزير المواصلات فى ١٥ مارس عام ١٩٢٥ وتولى هذا المنصب لمدة تزيد عن شهر ونصف ثم انسحب حزبه ـ الاتحاد ـ من الحكومة فتقدم باستقالته فى ٤ مايو وقبلت فى ٦ مايو ١٩٢٥ ، وكان أبرز قراراته فى هذا المنصب الأخير هو نزع ملكية ١١ قيراطا بمركز طنطا لتوسيع محطة طنطا للسكة الحديد حيث أصدره فى ٢١ أبريل عام ١٩٢٥ .

هذا هو الوزير المصرى اليهودى الأول والأخير فى تاريخ مصر الحديث حيث أدى مهامه ومسئولياته الوطنية كما يملى عليه ذلك الواجب وذاك التكليف الوطنى ـ دون طائفية ـ فى اطار القومية المصـــرية .

وفى الثانى عشر من مايو عام ١٩٤٢ وفى جلسة الشيوخ أعلن رئيسه وفاة يوسف قطاوى باشا بعد حياة برلمانية وسياسية حافلة فى اطار القومية المصرية . فقد أعلن قائلا : أنعى الى حضراتكم المغفور له يوسف قطاوى باشا الذى كان عضوا سابقا بمجلسكم الموقر ، وأعرب باسم المجلس عن شديد الأسف على فقده ، وأرجو أن توافقوا على ان يرسل باسم المجلس كتاب تعزية الى حضرة زميلنا أصلان قطاوى بك (أخوه) والى أسرته الكريمة .

وبالطبع وافق المجلس : وأسدل ستار سياسى على أحد أقطاب الطائفة اليهودية المصرية تفانى فى خدمة مصر ومصالحها وقوميتها ..

□ □ □



يهودى.. يستجوب الحكومة

(يهودى يستجوب الحكومة)

وليس يوسف قطاوى باشا هو البرلمانى اليهودى الوحيد الذى انضم الى المجالس النيابية المصرية • بل هناك بعض النواب الآخرين • ونحن نستعرض ممارستهم النيابية لنصل الى الاجابة عن مدى قوميتهم الوطنية فى هذه الممارسة بعيدا عن انتمائهم لطائفتهم اليهودية ••

ومن هؤلاء النائب الوفدى يوسف بتشوتو بك عضو حزب الوفد الذى كان عضوا فى مجلس النواب ثم عضوا فى مجلس الشيوخ بدءا من عام ١٩٢٨ وقد تجددت عضويته من خلال القرعة مرتين •

وقد لزم يوسف بتشوتو بك جانب الرقابة البرلمانية فى أعلى مراتبها **حيث تقدم للحكومة باستجوابين اتهمها فى أولهما بالتقصير** والثانى اتهمها بسوء التصرف فى السياسة القطنية **وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطنى •**

وفى الاستجواب الأول : أثار قضية هامة تجلت فى الوقت المناسب الذى يجب فيه على البرلمان مناقشة واقرار ميزانية الحكومة وتأثير ذلك على أداء وانجازات الحكومة كما أن بعض النواب الآخرين انضموا اليه فى اتهام الحكومة بالتقصير وبدت جلسة هذا الاستجواب وكأنها مظاهرة احتجاج شديد اللهجة فى مواجهة الحكومة التى حاولت القاء التبعة على البرلمان من خلال توقيت مناقشة واقرار ميزانية الحكومة السنوية •

ففى الواحد والعشرين من مايو عام ١٩٢٨ وبقاعة مجلس الشيوخ (قاعة مجلس الشورى حاليا) وقف النائب يوسف بتشوتو بك يشرح الاستجواب الذى تقدم به الى كل من وزير الاشغال العمومية ووزير المالية • حيث قال :

تعلمون حضراتكم أن فى كل ميزانية تعرض على البرلمان المبالغ اللازمة للمصروفات بمعنى أن الحكومة تأخذ ايراداتها وتعطى للبلاد احتياجاتها • وطبعا تحتاط الحكومة دائما حتى لا تزيد المصروفات عن الايرادات •

لو رجعنا الى ميزانيات السنين الأخيرة لوجدنا أن الايرادات زادت زيادة كبيرة عن المصروفات بسبب عدم تنفيذ بعض المشروعات التى أقرها البرلمان وأضيفت تلك الزيادة الى الاحتياطى •

لقد قدمت لحضراتكم بيانا عن الزيادات فى الأربع السنوات الأخيرة وفيه ان الوفورات التى تجمعت فى تلك المدة تزيد عن عشرين مليون جنيه منها عشرة ملايين نتجت من وفورات فى اعتمادات لأعمال هامة لم تنجز فانه لم يصرف من اعتمادات الرى والصرف مبلغ ٣٫٦٧٤٫٩٨٩ جنيها ومن اعتماد السكك الحديدية ٣٫٤٢٧٫٤٧٢ جنيها ومن اعتماد الموانى والمنائر ٨٠٥٫١٩٣ جنيها ومن اعتماد الطرق والكبارى ٥٢٤٫١٢٠ جنيها ومن اعتماد المبانى ٥٦٤٫٦٤١ جنيها ومن اعتماد مصلحة الصحة ٤٦٤٫٦٢١ جنيها ومن اعتماد مصلحة التنظيم ٢٦٩٫٧٨٢ جنيها ومن اعتماد مصلحة المجارى ٥٩١٫٨٠٥ جنيهات فكل هذه المبالغ كانت مخصصة لمشروعات لم تنفذ فضمت الى الاحتياطى حتى بلغ الآن نحو أربعين مليون جنيه مع أن دين الحكومة لا يزيد عن تسعين مليون جنيه •

أن المشروعات كثيرة ولا شك فى أن قصد الحكومات السابقة والحالية هو تنفيذها واذا أردت سردها طال شرحها فمنها ما هو هام

حيوى كمشروعات الرى الكبرى لزيادة المياه المخزونة التى تسمح بزيادة الأراضى المزروعة الى أقصى حد ممكن . ومشروعات الصرف على صورة تتفق مع مجهودات الانتاج ومشروعات الطرق لتسهيل المواصلات فى أنحاء البلاد ومشروعات مساقط المياه لتوليد الكهرباء وتشييد المبانى للمدارس والمحاكم والمستشفيات وردم المستنقعات ومد السكك الحديدية فى أنحاء البلاد . كل هذه المشروعات موجودة ولم آت لحضراتكم بشيء جديد وقصدنا هو تنفيذها .

تتعاقب الوزارات فيتكرر درس المشروعات بواسطة لجان مختلفة تبلغ على ما يقال سبعين لجنة فهل وجدت هذه اللجان لدفن المشروعات أو لانجازها ؟ .

ليس من الحكمة أن يتكدس الاحتياطى لهذا الحد سنة بعد سنة مع حاجة البلاد الشديدة لتنفيذ تلك المشروعات الحيوية .

تعلمون حضراتكم أن الناس فى بلاد القطر ـ اذا استثنينا مصر والاسكندرية والمدن الكبرى التى يظهر فيها الرخاء واليسر ـ يعانون ضنكا شديدا زراعيا وتجاريا والسبب فى ذلك نقص الموارد المالية من أيديهم سنة بعد سنة والدليل على ذلك هو أن أوراق العملة المالية المتداولة فى أيدى الأهالى مع العملة الفضية والنيكل كانت ٣٦٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٦ وفى آخر أبريل سنة ١٩٢٨ نقصت الى ٣٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ومعنى ذلك أنه أخذ من الأهالى فى سنتين ٤ ملايين وربع مليون من الجنيهات واذا استمر الحال على هذا المنوال أدى ذلك الى استيلاء الحكومة على كل ثروة الأهالى وضمها الى الاحتياطى وهذا ما لا تسمح به البلاد ولا ترضاه حكومتنا السنية . لقد خصص فى ميزانية هذا العام ما ينوف على سبعة ملايين من الجنيهات لمشروعات جديدة حيوية ولكنا نخشى أن يتبع فى التنفيذ

ما اتبع فى السنوات الماضية وأنا مع ثقتنا بالوزارة الحالية المتضامنة فى تنفيذ تلك المشروعات نريد أن يقرر هذا المجلس مبدئيا أن كل ما درس من المشروعات ـ خصوصا ما كان منها متعلقا بالرى والمبانى والسكك الحديدية وغيرها من المشروعات الحيوية ـ ينفذ ·

ان تغيير الوزارة أو الوزير لا يكون سببا موجبا لاعادة درس ما سبق درسه من المشروعات فى عهد وزارة سابقة فيجب أن تكون للحكومة سياسة اقتصادية مستمرة ثابتة ليرتاح الأهالى وتستفيد الحكومة ونضمن تقــدم البلاد ·

ان سـبعة ملايين من الجنيهات المطلوب صرفها فى ميزانية ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ مخصصة كلها لأعمال حيوية وانى أوافق عليها كل الموافقة ، ولكن هل تعدنا الوزارة أن تسـتعمل كل ما فى طاقتها لتنفيذ هذه المشروعات فى بحر السنة المالية الحاضرة · أؤمل ذلك وأرجو أن تتقدم الحكومة فى السنة المقبلة بمشروعات أخرى مفيدة ولتطلب النفقات اللازمة لها من المال الاحتياطى ·

يقولون أن هذه الأعمال الكثيرة تحتــاج الى أخصائيين تفتقر البلاد اليهم فيجب أن نسير خطوة فخطوة ·

ان كان ينقصنا الأخصائيون فلمــاذا لا نعد بصــفة وقتية مكتبا أو مكاتب فنية كما هو الحال لدى كثير من الدول الأجنبيــة خصوصا أمريكا ـ ونستعين ببعض الأجانب الاخصائيين والى جانبهم الفنيون من الوطنيين لتنفيذ المشروعات الحيوية المستعجلة ؟ ·

تدفع الحكومة سنويا نحو ثلثمائة ألف جنيه ايجار المبــانى مع أن حكومات كل بلاد العالم تفخر بمبانيها الشاهقة فهل يصح ذلك فى حين أن فى استطاعتنا تشييد المبانى اللازمة لدور الحكومة ؟

ان من الأدلة على عدم تنفيذ المشروعات بالسرعة المطلوبة أن فى مدينة القاهرة شارعين هامين اعتمدت المبالغ اللازمة لهما منذ أربع سنوات ولم ينته العمل فيهما بعد ، فلا استفادت المدينة من الشارعين ولا استفادت الحكومة فائدة تذكر من بقاء الاعتمادات وعدم صرفها في نفاذ المشروع لأن ما تحصل عليه الحكومة من الأرباح لا يزيد عن ٣٪ .

لدينا مشروعات الرى الكبرى ومن بينها مشروع جبل الأولياء وهو من المشاريع الهامة الحيوية للبلاد ، فلماذا لم تسرع فى تنفيذها ؟ لا أظن أن فى التأخير فائدة فالذى أطلبه الآن هو أن تقرروا سياسة اقتصادية مستمرة تسير عليها الحكومة المصرية بأن تعين مكاتب فنية لتنفيذ المشروعات الهامة فى مدة تحددونها حتى لا تكون اجابة الحكومة دائما على ما يوجه اليها من الرغبات انها تفضل الأهم على المهم .

تستطيع الحكومة أن تقدم لنا بيانا عن المشروعات الحيوية مرتبة بدرجة أهميتها ثم تشرع فى تنفيذها بحسب ترتيبها بحيث تنتهى منها فى مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات .

ومن عرض النائب لاستجوابه تتبين عدة ملامح أو سمات هامة وهى :

أولا — ان مسألة اللجان وكثرتها وتعددها التى أشار اليها يوسف بتشوتو بك وان كانت حينذاك كلجنة فان الكاتب الساخر الكبير أحمد رجب قد أشار فى احدى تعليقاته بأنها تربو على الخمسمائة لجنة . ويبدو أن هذا الأمر ليس وليد اليوم أو سمة من ملامحه الراهنة انما له جذور فى الادارة الحكومية المصرية منذ عشرات السنين وان هذه اللجان تعد بمثابة معوقات وقنوات غير معاونة لادارة العمل الحكومى فى الوقت المناسب .

ثانيا ـ أنه قد أشار الى تكدس الاحتياطى من الوفورات المالية للمشروعات التى لا تنفذ وان هذا الاحتياطى أيضا يدخل فى تكوينه نقود المواطنين وان ذلك لا يدفع بحركة النقود الحركة المالية الصحيحة من تحقيق عائد انما تكدس الاحتياطى يؤدى الى تجميدها وبالتالى التأثير السلبى على المواطنين ٠

ثالثا ـ ان مسـألة تغيير الوزارات والتعاقب الزمنى المستمر منذ ذلك الحين وحتى اليوم مازال يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا شديدا على انهاء واستكمال مشروعات جار تنفيذها ودراسات تدور فى فلك لجان البحث والدراسة وان كان ذلك فى الثلاثينات فانه أيضا ماثل أمام العيان اليوم من مشروعات لم تستكمل من الستينات حتى كانت الخطة الخمسية ٨٢ ـ ٨٧ والتى ركزت على هذا الاستكمال بنسبة تزيد على ٧٠٪ من مشروعات هذه الخطة الخمسية ٠

رابعا ـ يطالب بضرورة الاستعانة بالخبرة الفنية المصرية بالتعاون مع الخبرة الفنية الأجنبية مؤقتا حتى تستطيع الخبرة المصرية سد احتياجات الدولة ولا جدال أن هذا المطلب مازلنا نردده منذ أوائل الثمانينات ٠

ثم قام بالرد على الاستجواب ابراهيم فهمى بك وزير الاشغال العمومية وكذلك بالنيابة عن وزير المالية حيث أنه مقدم لكل منهما ٠

فوقف يجيب بقـوله :

شرح حضرة الشيخ المحترم يوسف بتشوتو بك استجوابه ولو أمعنا النظر فى هذا الاستجواب لشاركنى المجلس فى أنه عبارة عن سلسلة اقتراحات ترمى الى تحسين الحالة الاقتصادية فى البلاد ومع أنها اقتراحات فانها غير محدودة فأرجو حضرة العضـو المحترم أن يحدد هذه الاقتراحات ويقـدمها للمجلس وهـو يحيلها على لجنة

الاقتراحات التى تدلى برأيها فيها للمجلس بما يتفق وصالح الدولة ٠

ولكننى لاحظت أثناء شرح حضرة العضو المحترم لاستجوابه أنه يبدى تخوفا من أن الحكومة لم تصرف بعض المبالغ التى اعتمدها البرلمان فى السنين الماضية فى الوجوه التى خصصت لها وبقى جزء منها من غير صرف ، لذلك أبين لحضراتكم الأسباب التى اضطرت معها الوزارة الى التأخير فى صرف المبالغ التى أشار اليها حتى تطمئنوا الى أن الحكومة لم تقصر فى القيام بواجبها ٠

بسبب قيام الحرب وما تبع الحرب مما تعلمونه جميعا كان طبيعيا أن تعطل الاعمال وتوقف المشروعات الكبرى ٠

وما جاءت سنة ١٩٢٣ حتى أخذ كثيرون من الموظفين الأجانب والفنيين منهم على الخصوص يعتزلون خدمة الحكومة الأمر الذى استوجب سد هذا الفراغ بالأيدى الوطنية كلما أمكن ذلك ، ولا يخفى ما يصحب دورة الانتقال عادة من بطء هو نتيجة لازمة لهذا الانتقال ٠

لذلك كان طبيعيا أن يحدث الوفر الذى يشير اليه حضرة العضو المحترم فى ربط ميزانية المصروفات المعتمدة للأعمال الجديدة فى مصالح الرى والتنظيم والمجارى والمبانى والمقدر بخمسة ملايين وكسور من أصل الاعتمادات البالغة تسعة عشر مليونا وكسورا ٠

على أن أسباب هذا الوفر من سنة ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ لم تكن راجعة لهذه الأسباب العامة التى أشرت اليها فقط بل مردها الى عوامل كثيرة أهمها :

أولا ــ تأخير اعتماد الميزانية وعدم امكان المصالح الارتباط بأى عمل قبل صدور قانون الميزانية وقد حدث أن اعتمدت ميزانية سنة ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ فى شهر أغسطس وميزانية سنة ١٩٢٦ ــ

١٩٢٧ فى أواخر سبتمبر وأبلغت للمصـــالح فى أوائل أكتوبر ، ولا يخفى أن غل يد المصالح نحو ستة شهور لا ينتج بطبيعة الحال الا وفرا فى الاعتمادات المربوطة للأعمال الجديدة ٠

ثانيا ـ عدم وجود العدد الكافى من الموظفين الفنيين اللازمين لبحث الأعمال والاشراف على تنفيذها خصوصا فى السنتين التاليتين لخروج الكثير من الموظفين الأجانب ٠

ثالثا ـ عدم الاســـتيلاء على الأراضى اللازمة لمشروعات الرى والصرف بسرعة تتفق وتنفيذ الأعمال فى السنة المالية ذاتها وذلك يرجع بعضـــه الى تأخير اعتمـــاد الميزانية كما قدمنا اذ بســـببه تعجز مصلحة الرى عن وضع المبالغ اللازمة لنزع الملكية تحت تصرف مصلحة المساحة كما يرجع الى الاجراءات المطولة التى يستلزمها قانون نزع الملكية فى حالة عدم الاتفاق على الثمن ٠ وهـــذه الاجراءات هى الآن موضع نظر وزارتى المالية والاشـــغال ٠

رابعا ـ كذلك يرجع بعض هـــذا الوفر الى حدوث خـــلاف بين المصالح وبعض المقاولين الأمر الذى يترتب عليه ترحيل المبالغ المعتمدة والمتنازع بشأنها من سنة لأخرى ، كما يرجع البعض الآخر الى تأخير أصـــحاب الأملاك فى اســـتيفاء مستنداتهم وبذلك يتأخر صرف استحقاقاتهم من سنة لأخرى ، وأكثر ما يحدث ذلك فى مبالغ نزع الملكية الخاصة بمصلحة التنظيم ٠

خامسا ـ هذا الى أن كثيرا من هذا الوفر يعود الى الفرق بين التكاليف المقدرة بمعرفة المصالح والواردة بالميزانية والاسعار التى ترتبط بها مع المقاولين سواء أكان ذلك فى الأعمال أو التوريدات ٠

سادسا ـ كذلك يوجد سبب آخر هو احتياط المصالح لعدم تجاوز الربط الموجود بالميزانية ذلك التجاوز الذى لا يمكن بحكم

الدستور اتيانه حتى لو جرى العمل بسرعة غير متوقعة ، وقد تنتج هذه الحيطة فى غالب الأحيان وفرا فى الاعتمادات ·

على أنه بالرغم من الأسباب التى ذكرتها يسرنى أن أعلن أن وزارة الاشغال مسترشدة بنصائح البرلمان عاملة على تنفيذ رغباته فى حدود ما تسمح به ميزانية الدولة من جهة وكفاية موظفيها من جهة أخرى قد ارتبطت بأعمال ومشروعات قدرت تكاليفها النهائية فى مصلحة الرى وحدها بمبلغ ١٥٫٦٧٠٫٧٣٦ جنيها وقد بدأ العمل فى الكثير منها مما يتطلب تنفيذه أكثر من سـنة واحدة منذ سنة ١٩٢٥ والمنظور صرفه لغاية اليوم هو ٣٫٥٧٩٫٥٩٤ جنيهـا حسب الوارد بالميزانية والاعتماد المفتـوح فى الميزانيـة المعروضـة على حضراتكم ٢٫٧٧٦٫٧٥٩ جنيها والبـاقى من هـذا المبـلغ موزع على السنوات القليلة المقبلة ·

هذا ولما كانت وزارة الأشـغال تقدر تماما ما حل بالبلاد من الخسارة بسبب التأخير فى تنفيذ مشروعات الصرف تلك المشروعات التى كانت محل عنايتها قبل الحرب قد عنيت كثيرا بهذه المشروعات التى قدر لاتمامها مبلغ ٦٫١٣٣٫١٩٩ جنيها والاعتماد المفتـوح فى ميزانية هذا العام لأغراض الصرف هو ٦١١٫٠٠٠ جنيـه وقد تحقق أمل وزارة الاشغال بالحصول على اعتمادكم لهذه المبـالغ أخـيرا ·

ومما يسرنى الاشارة اليه ما ورد بتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب مشاركة فى ذلك لجنة الاشغال فى تعليقها على الأعمال الجديدة بميزانية وزارة الاشغال عن سنة ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ اذ قالت « وقد أظهرت لجنة الاشـغال اغتباطها وتشاركها لجنة المالية فى ذلك ـ بما كان من توفيـق الوزارة فى توخى العـدالة فى أمر توزيع المشروعات على جميع جهات القطر كذلك رحبت بالزيادات المطلوبة

الأعمال الجديدة التي تعتبرها عنوانا لجهود صادق فى سبيل تحقيق رغائب البرلمان ٠

وبالجملة فميزانية هذا العام المعروضة على مجلسكم المحترم شاهد حى على ما اعتمدته الوزارة من المضى فى تنفيذ برنامج واسع النطاق يتناول أهم ما يشغل بالكم ٠ ووزارة الأشغال فى تحقيق ما رسمته لنفسها من خطط فى أشد الحاجة الى صادق معونتكم ودوام عنايتكم ٠

ولكن النائب يوسف بتشوتو بك عاد للحديث مرة أخرى ليعقب على اجابة الوزير وكان حديثه لاذعا حيث قال :

أشكر معالى الوزير جزيل الشكر على الايضاحات التى أبداها للمجلس الآن ولكن ليسمح لى معاليه أن أقول : أن نفس هذه البيانات قد أدلى بها فيما سبق ونحن لا نعارض فيها ولا نشك فى حسن نيات الحكومة الحالية ورغبتها فى تنفيذ المشروعات التى لديها بقدر ما يمكنها ولكن لو رجعتم حضراتكم الى الأسباب التى أبداها معالى الوزير فى عدم صرف بعض المبالغ التى اعتمدها البرلمان لوجدتم أن منها ما يرجع الى تأخر موعد اقرار الميزانيات السابقة ومنها ما يرجع الى اختلاف الاسعار أو الى وقوع خلاف بين الحكومة وبين المقاولين وغير ذلك من الأسباب التى أبداها معالى الوزير ، وهذا يدل على أنه من الضرورى أن تضع الحكومة سياسة اقتصادية ثابتة ترمى الى تنفيذ المشروعات التى يقررها البرلمان بحيث لا تتأثر هذه السياسة بتتابع الوزارات المختلفة ٠ ان القـــول بأن عدم تنفيذ المشروعات يرجع الى تأخير اقرار الميزانية ما كان يمنع الحكومة من أن تطلب الى البرلمان بصفة استثنائية فى خلال العام اعتماد المبالغ اللازمة لها من المـال الاحتياطى المكدس لتقوم بما تريد تنفيذه من المشروعات الجديدة الحيوية ٠ أما اذا استمر الأمر على هذا الحال من

أن تقول كل وزارة تأتى أنها لا تنفذ الا ما تستطيع ثم لا تعمل عملا وتأتى وزارة أخرى وتقول مثل هذا القول فان المال الاحتياطى يتجمع ويتكدس بينما البلاد فى احتياج شديد الى تنفيذ المشروعات التى خصصت لها تلك المبالغ ٠

أقول لو أنه لم يكن لدى الحكومة مال احتياطى لكان من الواجب عليها أن تعقد القروض للقيام بما تطلبه البلاد من المشروعات الحيوية المستعجلة فما بالكم ولدى الحكومة من المال ما يزيد عن حاجتها ؟ لذلك أطلب من الحكومة أن تعدنا بأن تضع لها سياسة اقتصادية ثابتة لتنفيذ المشروعات الحيوية الهامة ٠

أما أن يطلب منى معالى الوزير أن أبين ما هى هذه المشروعات فليس فى امكانى أن أبين ما هو الأهم منها وما هو المهم ، ولكن على الحكومة أن تبين لنا ما لديها من المشروعات مقدمة الأهم منها على المهم وتطلب من البرلمان الاعتمادات اللازمة لها حتى يقررها ٠

لذلك أرجو من المجلس أن يطلب من الحكومة أن تعدنا بتنفيذ المشروعات التى تقررت فى ميزانية سنة ١٩٢٨ ــ ١٩٢٩ وأن تطلب من البرلمان تقرير ما يلزمها من المال الاحتياطى لتنفيذ المشروعات الحيوية للبلاد ٠ وكفى ما ضاع من الوقت بما يعود بالضرر علينا خصوصا وأن الحكومة تأخذ من الأمة فى كل عام أموالا تتراوح بين المليونين والثلاثة ملايين من الجنيهات مع أنها ليست بحاجة اليها ولذلك فهى تضيفها الى الاحتياطى ٠

ان ميزانية الحكومة الانجليزية تبلغ نحو ٧٦٠ مليونا من الجنيهات بما يوازى ميزانيتنا عشرين مرة وعندما تقدمت تلك الحكومة بالميزانية الى مجلس العموم ورأى أن الايرادات تزيد على

المصروفات بمقدار أربعة عشر أو خمسة عشر مليونا من الجنيهات قرر تخفيف عبء الضرائب عن الأهالى بقيمة هذه الزيادة وبذلك يكون الأهالى قد استفادوا بمقدار هذا المبلغ . ولكننا هنا نفرض ضرائب ونحصلها من الأهالى لنضيفها الى الاحتياطى وهذا ما لا تسمحون به » .

ومن التعقيب السابق للنائب يوسف بتشوتو بك نرى أنه يشير للوزير الى عدة عناصر هامة وهى :

أولا — أشار اليه بوضوح ان اجابته مكررة وليس فيها جديد . وان كان حاول تخفيف حدة هذا الكلام بأنه لا يشك فى حديثه الا أن التلميح الواضح عدم اقتناعه بمبررات التأخير .

ثانيا — اصراره على وجود سياسة اقتصادية ثابتة للبلاد بغض النظر عن تعدد وتعاقب الوزراء فى أى قطاع بالدولة .

ثالثا — رفض مطلب الوزير بتحديد المشروعات الأهم فالمهم حيث أن هذا الأمر يبدو من الاختصاص التقديرى للحكومة وان ذلك يعد مخالفا لمبدأ الفصل بين السلطات وانما يرى أن اختصاص البرلمان ينحصر فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لهذه المشروعات أو غيرها .

رابعا — ان التأخير أصاب البلاد بالضرر حيث أن الضرائب التى تحصل من الجمهور لابد من استثمارها فى مشروعات تخدم الجماهير ولا يجب تكديسها أو تجميدها كاحتياطى وبالتالى تفوت فرصة الاستثمار والنفع للجماهير .

خامسا — أنه يرى ألا تحصل ضرائب من الجمهور طالما أنه لا يستفاد بها وليس بالكلام انما تخفيف هذه الضرائب لنفس المبرر .

سادسا — أنه يمنع مبرر التأخير بامكانية طلب الحكومة من البرلمان الاستثناء فى اعتمادات مالية للمشروعات خشية تأخيرها

وان البرلمان لن يمانع فى ذلك تحقيقا للمصلحة العامة للجماهير ·

ويلاحظ أن الوزير حاول أن يسقط مبرر التأخير على البرلمان وهذا ما دفع نوابا آخرين أن يتصدوا لذلك وان يتضامنوا مع النائب بتشوتو وحيث توالت أحاديثهم فى هذا الاطار · فوقف النائب عزيز ميرهم أفندى وتحدث قائلا :

من الأسباب التى تقدم بها معالى وزير الأشغال تبريرا لعدم صرف المبالغ التى طلبت الحكومة فتح اعتمادات لها والتى قررها البرلمان بالفعل عدم اقرار الميزانية فى الوقت المناسب ، أى أن معاليه يقول ان الميزانية تتقرر فى وقت متأخر فلا تستطيع الوزارة القيام بتنفيذ الأعمال التى طلبت من أجلها تقرير الاعتمادات واننى أرى أن هذا العذر ليس وجيها لأن الحكومة نفسها هى التى طلبت تأخير السنة المالية شهرا وهى التى طلبت من البرلمان تقرير ذلك فاذا كان قد تراءى للحكومة أن موعد اقرار الميزانية متأخر فما عليها الا أن ترجع الى النظام القديم أو أن تطلب من البرلمان جعل موعد اقرار الميزانية أسبق من هذا الموعد بشهر ، هذا ومن الجائز أن تحتج الحكومة بأن انعقاد البرلمان يأتى أيضا متأخرا مع أننا نعلم جميعا أن مرسوم افتتاح كل دور برلمانى هو عمل حكومى تأتى به الحكومة من نفسها ، فاذا كانت ترى أن فى موعد الافتتاح تعطيلا للعمل فلها أن تبكر فى افتتاح الدور البرلمانى فبدلا من أن يكون فى منتصف نوفمبر يكون فى أكتوبر مثلا وينص الدستور على أن البرلمان ينعقد من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من نوفمبر اذا لم يدع للانعقاد قبل ذلك ولكن للحكومة أن تبادر بافتتاحه ·

فاذا فتح البرلمان فى شهر أكتوبر فان الجو يكون وقتئذ ملائما للعمل وقد تنتهى الدورة فى شهر مايو بدلا من اضطرارنا للعمل فى شهر يوليه أو أغسطس مثلا فى جو حار نئن منه والتبكير بافتتاح

البرلمان عمل حكومى تستطيع الحكومة أن تأتيه من تلقاء نفسها ، فاذا ما أتته استحقت شكرنا وتكون قد أدت بذلك للبلاد خدمة جليـلة ٠

ثم تحدث النائب عبد العزيز رضوان بك فقال :

أنى أنضم أيضا الى ما قاله الأستاذ عزيز ميرهم أفندى من أن الأعذار التى ذكرها معالى وزير الاشـغال قد لا تكفى جوابا ويمكن لهذه المناسبة أن أذكر مثلا يناقض ما قاله معاليه تناقضا تاما ٠ يقول معاليه أن من الأسباب التى تدعو الى تعطيل الأعمال تأخير التصـديق على الميزانية ، فما قول معاليه فى مشروع بنـاء لتفتيش رى القسم الاول ببندر الزقازيق ؟ ذلك التفتيش الذى تقرر انشاؤه منذ خمسة عشر عاما وأدرجت له الاعتمادات اللازمة فى الميزانيات السابقة ولم يبدأ فيه بالعمل للآن ٠ يشمل اختصاص تفتيش رى القسـم الأول جميع المنطقة الواقعة بين السـويس والقاهرة فالفـلاح الذى يقيم مثلا بسرابيوم المجاورة للسويس يضطر ان كانت له مصلحة أن يتكبد مشاق السفر خمس أو ست ساعات للحضور الى مركز التفتيش بالقاهرة ٠ عمت الشـكوى وتقرر انشاء مكتب لتفتيش الرى بالزقازيق وأدرج الاعتماد اللازم بالميزانية منذ سنين ولكن الاعتماد كان ينقل من ميزانية لأخرى ولم يبدأ العمل به للآن ٠

هذا مثل من أمثلة كثيرة ٠ لذلك أنضم الى حضرة عزيز ميرهم أفندى وأرجو أن تتخذ الحكومة وعلى الأخص وزارة الأشـغال خطة حازمة منتجة خصوصا وأن فى تنفيذ تلك المشروعات فائدة أخرى هى تشغيل الأيدى العاطلة ٠

ثم التقط خيط الحديث النائب ابراهيم نور الدين بك حيث قال :

عرض زملائى للرد على معالى وزير الأشغال فيما قاله من أن

تأخير التصديق على الميزانية هو السبب فى عدم انجاز الأعمــال وأقول أن هذا السبب كان ومايزال موجودا للآن وسيتكرر وقوعه كلما قدمت الميزانية لأن الموعــد المحــدد لتقديمها لم يتغير والموعد الذى اعتاد المجلسان التصديق عليها فيه لم يتغير أيضا اذن فالعلة التى استوجبت تأخير انجاز الأعمال فى الماضى باقية وستبقى وعلى هذا فلا أمل فى السير بالمشروعات فى الوقت الملائم ، وفى تأخير تنفيذها يضاف الى هذا أن الوزارة لم تعمل على ايجاد حل معقول كأن الميزانية يجب أن تقدم فى موعد كذا فيتم بذلك التصــديق عليها فى الوقت الذى تراه كافيا لانجاز الأعمال ، لم تقدم الحكومة للمجلس هذا فى الوقت المناسب وبما أنها لم تفعل ولا أظنها تفعل وقد كان الجواب فى غاية الابهام ، فمن أجل ذلك كنا ولازلنا عند رجائنا لمعالى الوزير ان يتقدم ببيان أوضح يبين فيه الوقت الملائم للبدء فى تلك الأعمال واذا قيل بأن المجلس لا يبدأ انعقاده الا فى شهر نوفمبر فان فى الامكان فى أى وقت حتى وفى غير الدورة متى وجدت أعمال هامة اذا ما طلبت الحكومة عقده وهو ما لم يحصل للآن ، فالمسألة اذن فى يد الحكومة وهى التى فى مقدورها ازالة هذا العــائق .

من أجل هذا كنت ولازلت عند رجائى وحسن اعتقادى فى أن الوزارة تعمل مع المجلس يدا بيد فى سبيل تنفيذ ما طلبه زميلى صاحب الاستجواب حتى نصل الى الفائدة المرجوة من القيام بتنفيذ المشروعات المعطلة سنوات وخصوصا ما كان منها حيويا للبــلاد كمشروعات الرى .

وما يلى ذلك من اصلاح الأراضى اصلاحا يدر الخير على البلاد .

ثم تدخل رئيس المجلس ليؤكد سببا آخر لتأخير التنفيذ لم يرد باجابة الوزير حيث قال :

ان لتعطيل الأعمال أسبابا أخرى منها اعتزال عدد كبير من الموظفين الأجانب الذين شـــجعهم قانـون التعويضـات على ذلك بالحصول على مكافآت باهظة عن خدمة الحكومة وكانت الوزارة تبحث عمن يحل محلهم فللوزارة شيء من العذر في هذا التأخير •

ولكن النائب حضرة ابراهيم نور الدين بك عقب على كلمة رئيس المجلس فقال :

أفهم من أدراج المبـــلغ فى الميزانية أن الوزارة جادة وعلى استعداد لتنفيذ المشروعات فورا ولكن عبارة سعادة الرئيس يفهم منها أن الوزارة غير مستعدة للقيام بهذه المشروعات اذ كيف نوفق بين ادراج الأموال فى الميزانية لعمل المشروعات وعدم الاستعداد لتنفيذها ؟

ان القـول بعدم وجود الاكفاء من الموظفين لا أظن أن معـالى الوزير يوافق عليه •

وأما النائب الوحيد الذى دافع عن الوزير فهو معالى محمد شفيق باشا حيث قال :

ارى قبل التكلم فى موضوع الاستجواب أن أتكلم عنه من الوجهة الشكلية •

هذا الاستجواب وجه الى حضرتى صاحبى المعالى وزير المالية ووزير الاشغال العمومية على أن المطلع على الأوراق المؤيدة له يجد أنها تتضمن أعمالا خاصة بالسكك الحديدية والموانى والمنائر والطرق والكبارى وهذه الأعمال على الرغم من أنها تتطلب مبالغ كثيرة فانها ليست تابعة لا لوزير المالية ولا لوزير الأشغال •

نرى أيضا أرقاما خاصة بالصحة وهذه من الأعمـال التابعة لوزارة الداخلية ولا أفهم كيف يمكن لمعالى وزير الاشغال أن يتناقش فى أعمال السكك الحديدية وغيرها وفى الأعمال المتعلقة بالصحة •

وكذلك لا أفهم كيف يناقش وزير المالية فى هذه الأعمال أيضا ٠ ان وظيفة وزير المالية هى حفظ أموال الدولة وصرفها فى الطرق المقررة لها فاذا لم يصرف وزير المواصلات المبالغ الواردة فى ميزانية وزارته فما ذنب وزير المالية فى ذلك ؟

فمن جهة الشكل ، أرى أن هذا الاستجواب غير مستوف ولا يصح مطلقا أن يستجوب وزير عن عمل وزير آخر ٠

أما اذا كان صاحب الاستجواب مصرا على استجواب وزير الاشغال ووزير المالية فيجب أن يقصر استجوابه عليهما دون التعرض لأعمال الوزارات الأخرى ٠

هذا فيما يتعلق بالشكل ، أما فيما يتعلق بالموضوع فأرى أن مصروفات الحكومة فى المدة التى أشار اليها المستجوب هى ١٣٤ مليون جنيه عن الأعمال العادية والأعمال الجديدة والمبلغ الذى لم يصرف هو عشرة ملايين جنيه أى نسبة ٧ر٥٪ من مجموع المبالغ المقررة للمصروفات فاذا رجعنا للأعمال الجديدة نجد أن المبلغ المقرر لها كان ٤٩ مليون جنيه والذى لم يصرف منه عشرة ملايين جنيه فى أربع سنوات ٠

سمعنا من معالى وزير الأشغال أسبابا وجيهة جدا عن تأخير تنفيذ المشروعات ومع ذلك يقال أنها أسباب غير وجيهة هذه الأسباب التى ذكرها معاليه وجيهة جدا ويجب أن نعترف بأنها وجيهة وستؤثر علينا مستقبلا كما قال حضرة ابراهيم نور الدين بك ٠

نحن الآن فى الحادى والعشرين من شهر مايو أى أنه مضى واحد وعشرون يوما من السنة المالية ولا ينتظر أن ننتهى من نظر الميزانية قبل نهاية شهر مايو وشهر يونية وقبل نصف شهر يولية سنة ١٩٢٨ ٠

أنظروا حضراتكم الخطر العظيم من تأخير بحث الميزانية الى ما بعد حلول السنة المالية ٠

لا يمكن لمصلحة من المصالح أن تبدأ بتنفيذ عمل من الأعمال أو طـــرح مناقصة من المناقصات التى أدرجت من أجلها مبـــالغ بالميزانية قبل التصديق عليها فاذا فرضنا أن الميزانية تنتهى فى ١٥ يونيـــة مع أن ماضينا يدل على أننا لا ننتهى من بحثها فى السنة الماضية قبل ١٥ يولية وقد تستمر الاجراءات الى آخر هذا الشهر وبذلك يكون قد ضاع على مصالح الحكـومة ووزاراتها ثلاثة أشهر وهى شهر مايو ويونية ويولية وهى أحسن أيام العمل ٠

افرضوا حضراتكم أن وزارة الأشـــغال قررت عمل مصرف وأدرجت المبالغ اللازمة له فى الميزانية فاذا صدقنا على الميزانية فى شهر يونية وطلبنا تقديم عطاءات قد لا تتم الا بعد ثلاثة شـــهور فلا يمكن بعد ذلك لوزارة الاشغال أن تقوم بعمل المصرف المذكور لانها تجد نفسها أمام استحالة مادية وهى غمر الأراضى بالمياه ٠

ولكن اذا صدقنا على الميزانية قبل حلول السنة المالية أى قبل أول مايو بالضبط فان وزارة الاشغال وغيرها من المصالح تستطيع أن تقوم بالأعمال والاوقات المناسبة لها ٠

ان البرلمان اذا استمر على التأخير فى التصديق على الميزانية فسيترتب على ذلك تأخير الأعمال وترحيل المبالغ المقدرة لها من سنة الى أخرى لذلك أرى أن الضرر من عدم تنفيذ الأعمال سببه تأخير التصديق على الميزانية وعدم وجود الوقت الكافى للوزارات وأخصها وزارة الأشغال التى كما قلت أن أنسب الأوقات لأعمالها هى أشهر مايو ويونية ويولية لا شهر أغسطس وسبتمبر حيث تكون جميع الأراضى مغمورة بالميـــاه ٠

اننا اذا أردنا عدم ترحيل مبالغ تقررت لأعمال جديدة من سنة الى أخرى وجب علينا أن نصدق على الميزانية قبل حلول أول السنة المالية ولو أدى ذلك الى تقديم وقت عمل البرلمان شـــهرا فنبدأ عملنا فى أكتوبر بدلا من شهر نوفمبر ٠

ولم لا نكتفى ببحث الميزانية فى شهرين وقد سبق لمجلس الشيوخ الفرنسى أن أتم بحث ميزانية دولته فى ظرف أثنى عشر يوما ٠

ولكن المستجوب عقب على الحديث السابق دفاعا واصرارا على صحة استجوابه فوقف يعلق بقـوله : اعترض زميلى المحترم معالى محمد شفيق باشا على شكل الاستجواب المقدم منى ولكنى لا أقصد أن أناقش كل وزارة فيما يخصها بالذات وانما قصدت أن يصدر المجلس قرارا فيما يختص بالمشروعات عـامة ٠

ذكر معاليه أن الحكومة قد رحلت فى أربع سنوات من المبالغ المقررة للأعمال الجديدة مبلغ عشرة ملايين جنيه الى المال الاحتياطى والحقيقة أنها رحلت ٢٠ مليون جنيه كما يتضح لمعاليه من البيان المرافق للاســتجواب ٠

وأذكر أن معاليه شـكا مرات من تأخير تنفيذ المشروعات الحيوية للبلاد خصوصا ما كان منها متعلقا بالرى والصرف ولقد جاء فى مذكرة معاليه التى قدمها لمناسبة الاستجواب المقدم من حضرة ألفريد شماس أفندى بالصفحات ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ما يتضمن الشكوى من تأخير وزارة الأشغال العمومية لمشروع اصلاح القناطر الخيرية وتنفيذ ما وعدت به ٠

أردت بهذا أن أذكر لمعاليه بأنه متفق معى فى المبـدأ وأنه لا يصح ترحيل مبالغ مقررة للأعمال الجديدة من سنة الى أخرى ٠

والذى أرجوه من الحكومة هو أن تعدنا بتنفيذ المشروعات فى مدة معينة وألا تحصل من الأهالى على مبالغ لا تصرف ثم تضيفها الى الاحتياطى خصوصا وقد ذكرت لحضراتكم أن النقود المتداولة فى أيدى الناس تقل سنة بعد أخرى ٠

أما اذا أرادت الحكومة تأجيل تنفيذ المشروعات فليس من العدل أن تجبى من الأهالى مبالغ كضريبة القطن وزيادة فى العوائد وفى أجور السكك الحديدية التى تحصل منها على فوائد بنسبة ٦٪ من رأس مالها مع أنه فى بلاد أخرى لا تزيد الفائدة عن ٣٪ اذا لم تتمكن الحكومة من القيام بتنفيذ هذه المشروعات فيمكنها أن ترحم الناس من تلك الضرائب ٠

لذلك أرجو من معالى وزير الأشـــغال الذى يتكلم عن نفسه وبالنيابة عن معالى وزير المالية أن يعدنا بتنفيذ الأعمـــال الجديدة الواردة فى ميزانية سنة ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ وعن الموظفين الأجانب فهذا له علاج وهو أنه يمكن للحكومة أن تتفق مع أخصائيين من الأجانب لمدة معلومة قد تكون ثلاث سنوات أو أربعة مع اشراك المواطنين معهم حتى ينتهى العمل ٠

وفى ختام هذا النقاش الساخن تحدث الوزير محاولا ايضاح ما يقصده من مبررات تأخير وليؤكد على التنفيذ الجارى فقال :

أريد أن أزيل من فكرة حضرة العضو المحترم أن تأخير صرف المبـالغ معنـاه ايقاف المشروعات لأن الحقيقة غير ذلك اذ أن الحكومة مرتبطة بمبالغ تزيد عن الخمسة عشر مليونا من الجنيهات فاذا اعتمد لها مثلا نصف مليون من الجنيهات لمشروع من المشروعات وصرفت منه ثلاثمائة أو أربعمائة ألف جنيه وتبقى منه مائتان أو مائة ألف من الجنيهات فليس معنى ذلك أن المشروع أوقف لأن ما يتبقى بدون صرف ما هو الا جزء من المبالغ المعتمدة ٠ على أن الوزارة لا تجد صعوبة الا فى السنة الأولى لكل مشروع للأسـباب التى سـبق أن قدمتها وهى أنه لا يتسنى للوزارة الارتباط والبدء فى العمل الا فى وقت متأخر من السنة المالية وبذلك لا تتمكن الا من صرف جزء من المبلغ المعتمد ٠

وأن ما تتأخر فى صرفه فى العام الأول تنفقه فى غالب الاحيان فى الأعوام التالية بعد أن تكون قد ارتبطت بالعمل وشرعت فى التنفيذ فعــلا .

ولا يمكننى أن أعد بأن تصرف الحكومة فى هذا العام كل المبالغ المعتمدة فى الميزانية مادام أن هذه الأسباب قائمة وانما تعمل جهد المستطاع فى أن تصرف أكثر ما يمكن من المبالغ المعتمدة .

أما ان يطلب حضرة العضو من الحكومة برنامجا للأعمال الكبرى فليس هذا محل استجواب ولحضرته اذا أراد أن يتقدم باقتراح معين .

على أن هذه الأعمال الكبرى مبينة فى مشروع الميزانية وقد تقدمت الحكومة بالبيـــانات اللازمة عنها الى لجنتى المالية بمجلسى النواب والشيوخ وعرضت على حضراتكم فى تقريرى هاتين اللجنتين وأقررتموها .

وعندما انتهى الوزير من هذا الايضاح أعلن رئيس المجلس ان هناك اقتراحا مقدما من خمسة اعضاء وهم : عزيز ميرهم أفندى ، عبد العزيز رضوان بك ، ابراهيم نور الدين بك ومعالى محمد شفيق باشا ، كامل صدقى بك يطلب اقفال باب المناقشة والانتقال الى جدول الأعمال. نوافق المجلس. الا أن من الملاحظ ان اثنين من هؤلاء قد تحدثوا متضامنين مع المستجوب وآخر معارض له واثنين لم يتحدثوا فى نقاش هذا الاستجواب ، وعند هذا انتهى نقاش استجواب المجلس فى هذا الموضوع الهام والحيوى .

□ □ □

الفصل الرابع

اليهود والآثار الفرعونية

(اليهود .. والآثار الفرعونية)

وكان من ابرز اهتمامات النواب اليهود ، آثار مصر الفرعونية وهذا مرجعه لعدة اعتبارات منها : أولها ان معظم نواب هذه الطائفة اليهودية المصرية كانوا ينحدرون من عائلة كبيرة وهى عائلة قطاوى وموطنها بمنطقة كوم امبو وهى ثرية بالآثار ، بالاضافة الى أنها جزء من جنوب مصر الغنى بالآثار القديمة وخاصة الفرعونية منها .

وثانيهما ان السياحة الأجنبية كانت تتجه فى مصر - أول ما تتجه الى الجنوب وذلك للمشاهدة والاطلاع والتمتع بالآثار الفرعونية القديمة وبالتالى فان الاهتمام بالآثار والمحافظة عليها وان كان يعد موردا قوميا الا أنه يعد أيضا موردا محليا على مستوى الجنوب وما يستتبع ذلك من التنشيط السياحى هناك تنشيط حركة التجارة التى يمكن ان يموج بها الجنوب من خلال النشاط السياحى والأثرى .

وثالثها ان هذه الطائفة المصرية كانت ترى انها جزء من التراب والتراث الوطنى المصرى ومن ثم وجوب الاهتمام بهذا التراث الذى يفاخرون بالانتماء اليه دون يهود العالم الآخرين .

ومن ثم كانوا يهتمون أيضا بحماية البيئة المصرية من التلوث وضرورة تشجيرها والاهتمام بالآثار الفنية وكل الآثار القديمة .

ومن ذلك على سبيل المثال : سؤال برلمانى تقدم به النائب رينيه

قطاوى بك الى محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف حيث وقف يعارضه قائلا :

لا يخفي على معـالى وزير المعارف العمومية ، وهو المهيمن على الفنون الجميلة وكل ما يتصل بها ، أن منبع الفن هو ما يحيط بنا من المناظر سواء أكانت تلك التى رسمتها الطبيعة أم التى خلفتها لنا يد الانسان على الأجيال المتلاحقة والحضارات المتعاقبة ، كما لا يخفى أن آثار مصر ومناظرها هي التى تجلب فى كل عام عشرات الألوف من الأجانب الذين يفدون الينا ليروا عن كثب ما صوره لهم الخيال ، خيال الفنانين من جمالها الرائع على الحجر واللوحة أو الوتر ٠

فسواء من جهة تكوين الملكة الفنية عند أبناء الوطن أو من جهة جذب السائحين وما تكسبه مصر منهم ماديا وأدبيا يظهر جليا أن من أوجب واجباتنا المحافظة على ما حـــوته بلادنا من آثار ومناظر والســـعى لاخراج ما كمن من الأولى ومنع العبث بالأخيرة ، وهذه يصعب تحديدها لأنها قد تتكون من مساحات واسعة كمعالم المدن والمناظر الريفية وشواطىء النيل وجزره وسواحل البحـر الخ ٠ ويقصد بحمايتها منع امتداد يد الانســـان اليها بتعديل قد يزيل بهجتها ويضيع انسجامها وأكبر مشوه لها اقامة المبانى المبعثرة فى غير نظام ذات الأحجام والألوان البستانية أو وضع ألواح الاعلانات الكبيرة أو غير ذلك ٠

فهل يرى معالى الوزير أنه قد حان الوقت لاصدار قانون لحماية مناظر البلاد من كل تعد من نوع ما سبق ذكره ولازالة كل ما يعوق ظهور تلك الآثار والمناظر حتى تعود الى بهجتها الأصلية(١٧) ٠

وقد رد الوزير باجـــابة مقتضبة حيث قـــال : وضـعت الوزارة مشروعا يرمى الى تحقيق جميع الأغراض التى أشـار اليها حضرة النائب المحترم فى سؤاله وهذا المشروع قيد البحث الآن بقسم القضـــايا ٠

ثم عاود ذات النائب التقدم بسؤال آخر ــ بعد ثلاث سنوات حيث كان يدور حــول الآثار فقال فى سؤاله :

ان تلك الآثار الخالدة التى خلفها لنا الفراعنة العظام من رسوم ونقوش على جدران المعابد والمقابر المبعثرة فى أنحاء وادى النيل ، لتعتبر حقا تراثا تاريخيا وفنيا وعلميا لا مثيل له ولا يقدر بثمن ، ومن أهم واجبات الحكومة صيانة تلك الآثار والمحافظة عليها تماما ، حتى لا تبلى أو يتطرق اليها أى تلف مهما كان بسيطا أو ضئيلا ٠
وأردف قائلا :

ولكن مع الأسف الشديد فان تلك النقوش والرسوم قد تركتها الحكومة تحت رحمة عوامل الطبيعة الهدامة تنشب فيها أظافرها فيأخذ البلى يتطرق اليها بعد ان يكشفوا عنها مباشرة ، والكثير من هذه الرسوم وبعضها لم يدرس ولم ينشر شيء عنه تفككت أجزاؤها ثم تساقطت أو غيم نقوشها وألوانها بفعل الرطوبة والاملاح ٠

ثم استدرك بقوله :

ولعل نقوش مقابر بنى حسن ومقبرة الملكة نفرتيتى (نمرة ٦٦ بيان الرسم) التى اكتشفتها بعثة ايطالية فى عام ١٩٠٤ ، والآخذة نقوشها تاريخيا فى التساقط وألوانها فى الانحدار ــ على تلك الحالة المؤسفة ٠

ثم تساءل وقال :

فهل لحضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية ان يبين لنا ما هى الطرق أو الاحتياطات التى اتخذتها أو ستتخذها الحكومة لصيانة هذه الكنوز الفريدة والمحافظة عليها محافظة دقيقة ، خصوصا أنه طبقا لأراء خبراء علماء الآثار فان هذه النقوش والرسوم ان تركت هكذا بعد بضع سنين ستصبح أثرا بعد عين ولن يمكننا وقتئذ تعويض هذا التراث بتاتا ؟(١٨) ٠

ووقف محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف ليرد على السؤال فقـــال :

لم تقصر مصلحة الآثار فى حماية الآثار وصيانتها من كل خطر ، وهى تضاعف العنـــاية بهذا الأمر كلما ظهرت الحاجة الى ذلك ، ويتولى القسم المختص فى كل عام أعمال الترميم والصـيانة فى حدود الاعتمادات المقررة سواء أكانت من المشاريع واسـعة المدى كترميم الكرنك والدير البحرى والعرابة المدفونة مما حاز تقـدير العـــالم أجمع •

ولكن الوزير استدرك قائلا :

على أن هناك صعوبات مفاجئة تنشأ عن قدم عهد الآثار وعن طوارىء جوية لا يد للمصـلحة فيها ، فعند ظهور هذه المصـاعب تبذل الوزارة كل الجهود الممكنة للتغلب عليها ، وصيانة الآثار من نتائجها ، كما حدث فى مقابر طيبة التى فتحت منذ قرن وأصبحت أحجارها الرخيصة غير قادرة على المقاومة ، فقد جدت المصلحة فى العناية بهذه الآثار وهى تتخذ كل اجراء لكى تتم صيانتها فى أقرب وقت ، ومن أجل ذلك ومبالغة فى الاحتياط ، قررت الوزارة ان تنشىء قسما خاصا لصيانة الآثار بالطـــرق العلمية الناجعـــة وأدرجت الاعتماد اللازم لهذا الغرض وسيعرض على البرلمان فى هـذه الـدورة •

وقد ختم اجابته بالاشـارة الى ما جـاء فى تساؤل النائب حيث قال :

أما نقوش مقابر بنى حسن فلا خطر عليها ، لأنها عملت على صخر صلب لا خوف عليه من التفتت ، وكل ما فى الأمر أنه ظهرت عليها طبقة من السلكيات عن رشـــح الصـــخر الذى هى عليـه ، وقد أجرت المصلحة تجارب لازالة هذه الطبقة ، ولابد من الانتظـار بعض الوقت لامكان معرفة نتائج هذه التجـارب والتحقق من أن الطرق الكيميائية التى اتبعت لا تؤثر فى هذه النقوش •

كما برز هذا الاهتمام الحضارى لدى العضو أصلان قطاوى بك والذى خلف أخاه يوسف قطاوى باشا فور استقالته من مجلس الشيوخ لأسباب صحية • حيث صدر فى الحادى عشر من يوليو عام ١٩٣٨ مرسوم بتعيينه عضوا بمجلس الشيوخ وأقسم يومها اليمين الدستورية وأصبح شيخا بمجلس الشيوخ •

وبعد سـنوات • كان هناك السؤال الذى توجه به أصلان بك الى الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى باشا وزير المعـارف العمومية فى ١١ يناير عام ١٩٤٦ • الا أنه قد تأجلت الاجابة عنه ثلاثة أسابيع ، وكان يدور حول الآثار الفرعونية وفى الثانى عشر من فبراير عام ١٩٤٦ ناقش مجلس الشيوخ هذا السـؤال حيث عرضه أصلان قطاوى بك فقال : الآن وقد أتم مؤتمر التعويضات أعماله بعد ان قدمت مصر فيه طلباتها ، ألا ترى الحكومة أن الفرصة سانحة لطلب تمثال رأس الملكة نفرتيتى الذى استولت عليه بعثة المانية فى ظروف لم تنفك مصر عن الاعتراض عليهـا وادخاله فى حساب ما هو مقرر لمصر مع التعويضات •

فرد الوزير قائلا :

لما أذاعت الصحف أن تمثال رأس الملكة نفرتيتى موجودة فى وايزبادن بالمانيا ، اهتمت وزارة المعارف بهذا الخبر اهتماما شديدا ، وعرضت الأمر على لجنة الآثار فقررت اللجنة وجوب المطالبة بالتمثال، قد أعدت وزارة المعارف مذكرة بينت فيها كيف أن البعثة الألمانيـة التى كان يشرف عليها الأستاذ بورشار قد أخفت حقيقة التمثال ، وتمكنت بذلك من أن تنقله الى ألمانيـا فيكون حصولها عليه مبنيا على الغش ولذلك تطالب الحكومة المصرية باسترداده •

وختم رده بقوله : وقد أرسلت وزارة المعارف هذه المذكرة الى وزارة الخارجية لتبلغها الى الجهات المختصة وهى تنتظر نتيجة هذا السعى ، ولن تدخر وسعا فى المطالبة بهذا التمثال واسترداده •

الفصل الخامس

اليهود وحماية الصحة العامة

(اليهود .. وحماية الصحة العامة)

واذا كانت الصحة العـامة هى العمـــاد الأساسى والرئيسى لقوة الأمة وقدرتها على التقدم والبناء والحضارة والانتاج والحماية فان النواب اليهود لم يفتهم هذا المعنى .. وهذا الفهم للصحة العامة للمواطن المصرى .

وفى ذلك المجال تقدم يوسف أصلان قطاوى باشا بسؤال لوزير الداخلية فى ٤ مايو عام ١٩٢٧ يدور حول البرك والمستنقعات وعن سبب التباطؤ فى تنفيذ قانون خاص بردمهـا ؟ .

وبعد أيام قليلة ـ وعلى غير العـادة ـ ناقش المجلس هـذا السؤال حيث وقف النائب يشرحه قائلا :

اتجهت غاية البرلمان وعناية الحكومة الى تحسين حالة الفلاح الصحية ، وتجلت قدرة الرغبة فيما تقدم من الاقتراحات وما دار من المناقشات العديدة فى البرلمان . ولا شك أن أفعل الوســائل فى تحسين حالة الفلاح الصحية تقوم على تطهير القرى وتنظيفها وردم ما يحيط بها من المستنقعات والبرك التى يستعملها الفلاحون فى شربهم وفى غير ذلك من حاجات معيشتهم وهى منبت قتال للجراثيم والعدوى بمختلف الأمراض الفتاكة ، فردم هـذه المستنقعات من أولى ما ينبغى أن تتجه اليه همة الحكومة اتجاها خاصا .

ثم استدرك يوسف قطاوى باشـا بقوله : ومن حسن الحظ أن لدى الحكومة قانونا هو القانون رقم ١٨ لعـــام ١٩١٦ يهيىء للحكومة الوسائل القانونية لردم البرك والمستنقعات ولكن مع الأسف الشديد فان الحكومة لم يبد منها شىء من الهمة فى تنفيذ القانون ،

مع أنه لو نفذ بعزيمة وحزم لتحسنت حالة القرى تحسنا عظيما جدا، وزادت بذلك مقدرة البلاد على الانتاج ازديادا كبيرا • ومن هنا كان سؤالى عن سبب التباطؤ فى تنفيذ ذلك القانون على الوجه الذى تقتضيه العناية بصحة الفلاح ؟

ثم رد عليه أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحقانية بالنيابة عن وزير الداخلية باجابة مقتضبة حيث قال : ترجع أسباب التأخير فى تنفيذ القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٦ الخاص بردم المستنقعات الى هذه المواد المتعلقة بالتنفيذ فتقتضى اجراءات قانونية وادارية طويلة تتولاها الجهات المختصة طبقا لأحكام هذا القانون ، ولما رأت مصلحة الصحة العمومية أن طول هذه الاجراءات يؤدى الى استمرار الضرر الناشىء من البرك بادرت الى سن مشروع قانون يفى بالغرض الذى ترمى اليه مصلحة الصحة من كل الوجوه ليحل محل القانون الحالى وذلك بواسطة لجنة شكلت من مندوبى مختلف الوزارات والمصالح المختصة وقد أتمت اللجنة أعمالها وسيعرض القانون قريبا •

ومن هذا السؤال • يتأكد لدينا أن هذا النائب اليهودى العقيدة والمصرى الانتماء يهدف الى قضية الصحة العامة وارتباطها بالفلاح المصرى ومدى تأثيرها على زيادة الانتاج من خلال وجوب صحة جيدة لهذا الفلاح الذى كان منتجا للأرض تضرب به الأمثال دائما وكان صريحا بالتلويح فى وجه الحكومة انها لا تهتم بهذا الأمر الاهتمام الكافى والمناسب لتحقيق صحة جيدة للفلاح وقد بدت دقته فى الاستناد على قانون قائم لا ينفذ بعزيمة كاملة ومن هنا كان سؤاله •• وصراحته منبعها دوافع وطنية لأهداف قومية •

ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا فقط : بل أن أصلان قطاوى بك قد التقط الخيط ـ وان كان ذلك بعد سنوات ـ والخاص بالصحة العامة وخاصة عندما اعترى البلاد مرض الملاريا وبدا ظاهرة وأزمة

صحية • فقد تقدم بسؤال لوزير الصحة العمومية فى الثانى من سبتمبر عام ١٩٤٢ حيث شرحه أمام مجلس الشيوخ فقال(١٩) :

لا يخفى على معاليكم أن حمى الملاريا من الأمراض ذات الفتك الذريع فى مناطق شمال الدلتا بسبب اتساع زراعة الأرز •

ونظرا للظروف الناشئة عن الحرب (الحرب العالمية الثانية) نقصت كمية « الكينين » الموجودة بالقطر المصرى نقصا كبيرا ، ولذلك فان الوزارة ترفض صرفها لغرض الوقاية ، قاصرة الصرف على الحالات التى تثبت فيها الاصابة بهذا المرض • ولا شك أنه من الواجب أن يكون فى الوسع اتخاذ احتياطات كفيلة لمنع انتشار الملاريا بين الأهالى المقيمين فى تلك المناطق •

فهل لمعالى الوزير ان يتفضل بافادتى عن الاجراءات التى اتخذتها وزارة الصحة أو تعتزم اتخاذها علاجا لهذه الحالة •

فأجابه الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة العمومية حيث قال :

حينما نشأت الحرب قدرت الوزارة صعوبة استيراد « الكينين » فحصلت منه على كميات غير قليلة ولكنها زيادة فى الاحتياط قررت قصر استعماله على علاج الملاريا وبعض الأمراض الأخرى التى يعتبر جوهريا فى شفائها •

كما أوقفت استعماله للوقاية من الملاريا وهو استعمال كان محدودا من قبل لما هو ثابت عمليا من عدم امكان الاعتماد عليه فى منع ذلك المرض على نطاق واسع •

ثم يستدرك الوزير قائلا : وما يدل على صحة هذا التصرف من جانب الوزارة أن السلطات الصحية فى انجلترا ، اتخذت أخيرا مثل

ذلك القرار وكان هذا بمناسبة احتلال اليابان لجزر الهند الشرقية التى تنتج ٩٠٪ من « الكينين » فى العالم والوزارة توجه من زمن عناية كبرى لمقاومة الملاريا فى مناطق الأرز شمال الدلتا ، فأنشأت بها ست محطات ثابتة لبحث ومقاومة انتشار ذلك المرض بخلاف سبع محطات سواها فى جهات أخرى بالقطر ، هذا فضلا عن أربعة مستشفيات متنقلة للملاريا خاصة ، وثمانية مستشفيات للأمراض المتوطنة بما فيها الملاريا وغيرها من المستشفيات العمومية والمركزية والوحدات القروية ٠

ثم اضاف بقــوله : وبمناسبة التوسع فى زراعة الأرز تراقب الوزارة حالة انتشار الملاريا مراقبة دقيقة ولم تحدث لحسن الحظ الى الآن فى شمال الدلتا زيادة عن اصابات السنين السابقة ، فاذا ظهر فان الوزارة مستعدة لانشاء وحدت اضافية فى الحال ٠ هذا فضلا عن أنها تقوم الآن بتجارب مختلفة لمنع توالد البعوض الناقل لذلك المرض فى مياه الأرز كما أن توفر المياه النيلية هذا العــام سيساعد على تقليل ذلك التوالد بتجديد مياه تلك الحقــول ومنع ركــودها ٠

□ □ □





اليهود
.. والتوفير
.. والقطن

اليهود .. والتوفير والقطن

وليس بجديد أن نشير الى اهتمامات اليهود دائما بالمسائل المالية والاقتصادية فان هذا الأمر يعد من أبرز سماتهم المعروفة عنهم فى أى مجتمع كانوا يمثلون فيه أقلية أو طائفة .

بل ان النواب اليهود المصريين كانت لديهم هذه الاهتمامات من حيث انهم كانوا يديرون بنوكا كيوسف قطاوى باشا ومن رجال الأعمال أصلان قطاوى بك وغيرهم .

واذا تفحصنا هذا الأمر ودوافعه لديهم فى مصر . فاننا لن نسبق المقدمات قبل الوصول الى النتيجة . ولذلك فسنعرض لاهتماماتهم المالية فى البرلمان لنستجلى الأمر على واقعيته فى اطار القومية المصرية الحقة .

فقد تقدم **أصلان قطاوى بك** باقتراح هام وحيوى للاقتصاد القومى المصرى فى الثانى عشر من أبريل عام ١٩٣٩ وهو خاص باستثمار المبالغ غير المستعملة والموجودة بصناديق التوفير وقد جاء به :

أن أفضل وأسرع الوسائل لتمصير المشروعات العامة وفى مقدمتها الشركات المساهمة هو أن تكون أغلبية الأسهم الخاصة بهذه الشركات فى أيد مصرية .

لذلك أرى الانتفاع من النزول الحالى لجميع الأوراق المالية المصرية وشراء جزء من أسهم الشركات المهمة ، ومن الممكن البدء فى تنفيذ هذا المشروع تنفيذا عمليا باستثمار المبالغ غير المستعملة والموجودة بصناديق التوفير والتى تبلغ قيمتها حوالى أربعة أو خمسة ملايين من

الجنيهات المصرية ، والأسهم التى نشير بشرائها هى التى تخص شركات الدرجة الأولى التى تقدم الضمان الكافى بحسن ادارتها واحتياطها المالى ٠

وقد احال مجلس الشيوخ هذا الاقتراح فى الثالث عشر من يونية عام ١٩٣٩ الى لجنة المالية والجمارك ٠ وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعين لمناقشة هذا الاقتراح حضر الأول فيه وزير المالية فى ٣٠ مايو والثانى حضره مقدم الاقتراح فى ٥ يونية ١٩٣٩ ٠ وقد شرح فيه الغرض من تقديم اقتراحه هذا وهو تمصير هذه الشركات فعلا وذلك بأن يكون للمصريين أغلبية الأسهم فيها ، كما شرح ما هو متبع بشأن الأموال المودعة فى صناديق التوفير بفرنسا وانجلترا ٠

وبعد مناقشة أعضاء اللجنة لأصلان قطاوى بك ، رأوا أنه لا محل لاملاء خطة معينة على الحكومة فى استثمار هذه الأموال فربما نتج عن شراء بعض الأوراق المالية خسارة مالية كبيرة تكون الحكومة ملزمة بتحملها ٠ كذلك قررت اللجنة المالية احالة هذا الاقتراح الى وزارة المالية كى تضعه موضع البحث (٢٠) ٠

ثم كان سؤال أصلان قطاوى بك والذى وجهه الى وزير المالية فى ١٩ يونية عام ١٩٤٤ والخاص بالموقف المالى بالبورصة وحيث جاء بالسؤال :

أعلنتم معاليكم مرارا بحق بصفة كونكم وزيرا للمالية ، أنكم تتبعون بعناية جميع الوسائل الممكن اتخاذها لاستيعاب الأموال الفائضة بالقطر المصرى ، التى هى فى رأى جميع الاقتصاديين من الأسباب الرئيسية لحالة غلاء المعيشة السائدة ومن الأسباب التى يمكن أن تؤدى الى التضخم ٠٠ وهذه الأموال تترقب الفرصة الملائمة لاستخدامها فى عقد صفقات شراء كبيرة ، على أنه كلما جد عامل من العوامل الهامة التى تسبب نزولا فى سوق الأوراق المالية ، تبادر الحكومة فتتدخل لمنع تجاوز هذا النزول عن ٤٪ من أسعار

اليوم السابق ، وهذا ما يحول فى النهاية دون استخدامها رأس المال الفائض فى هذه السوق ·

ومن هنا يتساءل أصلان قطاوى بك بقـــوله :

أفلا ترون معاليكم أنه اذا ما ترك السوق حرا للنزول وفقا لقانون العرض والطلب فان مركز السوق يصبح سـليما ويؤدى من جهة الى هبوط الأسعار التى تضخمت بالمضـاربة ، ومن جهة أخـرى يهيىء الفرصة لاستخدام رؤوس الأموال استخداما مفيدا للبـلد بشراء أسهم بأسعار معقولة ؟

ثم يعـــود قائلا :

أن لتحديد الحكومة للحد الأدنى للأسـعار ما يبرره فى حالة وقوع ذعر ناشىء عن اضطرابات فى الموقف المالى ، ولكن ألا ترون معاليكم ان مركز مصر المالى سليم وطيد الأركان وأنه من المصـلحة للبلد فى هذه الظروف أن يترك السوق حرا بدون أى تدخل بتحديد الحدود الدنيا للأسعار ؟ (٢١) ·

ثم جاء دور الحكومة فى الرد على هذا السؤال فى ١٢ يولية عام ١٩٤٤ وقد أجاب عنه محمد صبرى أبو علم باشا وزير العدل بالنيابة عن وزير المالية وقد أودع هذه الاجابة فى سكرتيرية المجلس نظرا لطـولها ·

وبالقاء نظرة عليها · نتبين أنه قد جاء بالاجابة ما يأتى :

يتناول سؤال حضرة الشيخ المحترم ثلاث نقط سأتولى الاجابة عنها فى شىء من الافاضة ·

١ – ترك سوق اوراق المالية حـــرة ·

٢ – امتصاص جزء من الفائض من الأموال ·

٣ – هبوط الأسعار التى تضخمت وتهيئة الفرصة لاستخدام رءوس الأموال بشراء أسـهم بأسعار معقولة ·

ففى النقطة الأولى أوافق حضرة الشيخ المحترم على ترك السوق حرة وقد نفذت ذلك بالفعل اذ أشرت فى ٧ سبتمبر ١٩٤٣ بالغاء الحدود الدنيا للأسعار التى كانت مقررة منذ الحرب (الحرب العالمية الثانية) •

وليس معنى هذا ان وزارة المالية تنازلت عما لها فى حق الاشارة بوضع حد أدنى للاسعار كلما دعت الظروف الى ذلك ، لأن تجربة الأحداث الماضية دلت على أنه كلما وقع من الأحداث السياسية أو العسكرية كسقوط روما أو بدء غزو القارة الأوربية ما يحمل على الظن بأن الحرب وشيكة الانتهاء تردد صداه فى سوق الأوراق المالية وساد الاعتقاد بأنه قد يصبح من الميسور استثمار الأموال المدخرة فى شراء قراطيس مالية فى أوجه أخرى يسهل تحقيقها متى أنتهت الحرب ، كان من المتعين على كوزير للمالية له الهيمنة على سوق الأوراق ان أدبر لجمهور المتعاملين فيها فرصة يتدبرون فى خلالها أمورهم ويقررون ما فيه مصلحتهم •

ولا سبيل الى ذلك الا بوضع حد للنزول ريثما تتجلى الحالة وهذا ما وقع فعلا اذ امتد هذا التحديد من ظهر يوم الثلاثاء ٦ يونية الماضى الى الجمعة التاسع منه ، ثم افتتحت السوق صبيحة يوم الأثنين ١٢ يونية وهو أول أيام العمل بعد الجمعة ٩ يونية ١٩٤٤ •

وكان التحديد ضيق المدى أى بواقع ٢٪ عن السندات الحكومية والسندات ذوات السريع الثابت و ٤٠٪ عن سائر القراطيس المالية ، أن لم تصل الأسعار بصفة عامة الى هذا الحد الأدنى • ومثال ذلك :

القرض الوطنى ٣¼ ٪ كان سعره فى يوم الأثنين ٥ يونية ١٩٤٤ ، ١٠١٨٠ قرشا فحدد سعره فى يوم ٦ يونية بواقع ٩٩٧٥ قرشا ، ومع ذلك كان سعره عند الأقفال ١٠١٩٥ و ١٠٢٣٥ فى يوم ٧ يونية و ١٠١٢٠ فى يوم ٨ يونية و ١٠١١٥ فى يوم ٩ يونية •

البنك الأهلى ــ كان سعره يوم ٥ يونية ١٩٤٤ ، ٤٠١٠ قرشا وحدد له ٣٨٤٠ قرشا بنزول ٤٪ وكان اقفاله على النحو الآتى :

يوم ٦	٤٠٠٠ قرش
يوم ٧	٣٩٢٦ قرشا
يوم ٨	٣٩٢٦ قرشا
يوم ٩	لم يحصل تعامل

وبعد أن ألغى التحديد اتخذت قرارات من شأنها تشديد الرقابة على السوق وهى :

١ ــ منع المياومين (الجوبر) من البيع الا اذا كانوا يملكون فعلا الأوراق المالية الراغبين فى بيعها ٠

٢ ــ الزام السماسرة بعدم تنفيذ أوامر البيع الا اذا كانوا على ثقة من أن العميل يملك فعلا الأوراق المالية ، والتى أمر ببيعها فان أشكل عليهم الأمر وجب عليهم مطالبة العميل بتقديم الأوراق المالية قبل تنفيذ أمر البيع ٠

ورغبة فى التأكد من تنفيذ هذه التعليمـــات بدقة طلب الى السماسرة ان يقدموا فى نهاية كل يوم كشفا بالعمليات التى لم تتم تصفيتها فى الميعاد القانونى لمعرفة ما اذا كانت هناك أسباب قوية تبرر هذا التأخير ٠

وعلى كل حال فحضرة الشيخ المحترم يعرف حق المعرفة اسم المتعاملين فى سوق الأوراق الماليـة وهم فريقان ، فريق يرغب فى استثمار أمواله لتدر عليه دخلا معقولا وهذا الفريق يتولى اختيـار القراطيس التى تجمع بين ضمان الأموال المستثمرة فيها ويحقق الربح المنشود وهو لا يقدم على الشراء الا اذا وثق بقدر المستطاع من تحقيق هذين الشرطين ، وفريق يجرى وراء الكسب عن طريق المضاربة وليس من المرغوب فيه كثيرا حماية هذا الفريق ٠

واما عن النقطة الثانية : فان صح ان هناك امتصاصا للفائض من الأموال بسبب استثمارها فى القراطيس المالية فليس من حسن

التبصر أن يضمن بأى سوق الأوراق المالية وطمأنينتها لغرض لن يعدو أثره أن يكون غير محسوس ٠

وفيما يختص بالنقطة الثالثة : لا أتردد فى تكرار القول بأن مهمة وزير المالية كمهيمن على الادخار القومى المحافظة على الأموال المستثمرة فى القراطيس المالية كلما حدثت عـوامل استثنائية قد تؤدى الى هبوط مصطنع فى أسعار هذه القراطيس ٠

ومرة أخرى يتقدم أصلان قطاوى بك بسؤال لوزير المالية عن أسعار الأوراق المالية وعوامل هبوطها وكان ذلك فى أوائل مايو عام ١٩٤٩ وقد تأجلت الاجـــابة عنه من ١٥ الى ٢٩ مـــايو عـــام ١٩٤٩ وقد جاء بالسؤال :

لا شك فى أن معاليكم مطلعون على الأخبار غير الحقيقية التى تذاع فى الخارج عن حالة مصر الاقتصادية ، وبالأخص المقالات التى تنشر بالجرائد وترد فيها الوقائع على غير حقيقتها وتذاع فى بعضها أخبار مزعجة لا صحة لها ٠

حتى ان بعض البنوك (المصارف المالية) الأجنبية الكائن مركزها بأوربا ترسل خطابات دورية لعملائها تصف فيها حالة مصر السياسية والاقتصادية بصورة قاتمة وبها تشير ببيع الأوراق المالية المصرية ٠

ألا يرى معالى الوزير أنه من الواجب الاسراع فى نشر أخبار حقيقية عن الحالة الاقتصادية فى مصر لمقاومة الاشاعات الكاذبة التى تنشر ضدها ؟ ٠

وهل لمعالى الوزير ان يتفضل بالادلاء للمجلس بما اتخذته الحكومة وما تنوى اتخاذه فى المستقبل من التدابير لايقاف هذا التيـــار الخطـر ؟

وقد أجاب محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف بالنيـابة عن وزير المالية حيث قال :

تروج أحيانا اشاعات كاذبة عن الحالة الاقتصادية فى البلاد المختلفة ومنها مصر ، تؤدى الى بعض الاضطراب فى الأسواق المالية ، وتعمد الحكومة المصرية فيما يتعلق بها الى تكذيبها كلما وصل الى علمها شىء من ذلك ، كما أنها تنتهز المناسبات الجدية لاصدار بيانات عن حقيقة الحالة وتتصل بوزرائها المفوضين فى الخارج لتكذيب مثل هذه الاشاعات المختلقة الضارة ، وستعمل الحكومة باستمرار على وضع الأمور فى نصابها وان كان من الصعب القضاء على مثل هذه الاشاعات القضاء التام ·

كذلك ان القطن كان من الزراعات التى جذبت النواب اليهود الى الاهتمام به اقتصاديا وماليا حيث انه كان يمثل أهم عناصر ميزان المدفوعات المصرى لتصديره وشهرته العالمية وفى ضوء ذلك كانت هناك تساؤلات عديدة ·

فكان عضو مجلس الشيوخ بتشوتو بك قد تقدم باستجواب لوزير المالية محمد محمود باشا فى يوم ٦ يونية عام ١٩٢٨ · وعندما حدد موعد لمناقشته وكان ذلك بعد أسبوع من التقدم بالاستجواب وهى فترة سريعة نادرا ما حلت أو وقعت بالحياة النيابية فى مصر فانه عدل عن توجيه استجواب وطلب تحويله الى سؤال فقط وبالطبع فان هناك فرقا بين الاستجواب كاتهام وبين السؤال الذى هو أقرب الى الاستيضاح أو الاستفسار أو التنبيه أو لفت النظر من أن يكون اتهاما ·

وفى ضوء ذلك وقف الشيخ يوسف بتشوتو بك يشرع فى تساؤله لوزير المالية حيث قال :

فى يوم ٢ أبريل سنة ١٩٢٨ قدمت لمعاليكم السؤال الآتى :

« ان الحكومة قد أحسنت عملا فى تدخلها عام ١٩٢٥ لشراء القطن عندما اقتضت الحاجة اليه لمنع نزول أسعاره وتلافى الضرر

الذى كاد يصيب البلاد من جراء ذلك النزول • فالآن ازاء الصعود الذى حصل أخيرا أستسمح بتوجيه سؤالى لمعاليكم راجيا اجابتى اذا كانت الحكومة تفكر فى اغتنام هذه الفرصة لبيع القطن الموجود لديها أولا خوفا من اضعاف رتبته اذا طال تخزينه • وثانيا لتجنى من وراء هذا البيع ربحا يذكر ربما لا تجده فى فرصة أخرى وهذا الربح يكون لها أكبر معضد تستند عليه للمستقبل اذا لا سمح الله — اقتضى الحال لدخولها فى ظروف أخرى عصيبة لانجاد البلاد فاذا كان الجواب ايجابا فليعجلنا معاليه بسرعة نفاذ ذلك تدريجيا لمصلحة الحكومة والبلاد • واذا كان الجواب سلبا فنرجو التكرم باعطاء الأسـباب ولمعاليكم مزيد الشكر سلفا •

ومعاليكم أجبتم هكـذا :

دخلت الحكومة سوق القطن مشترية مراعاة للمصلحة العـامة وهى تراقب الآن أسعاره بيقظة تامة ومتى سنحت الفرصة المناسبة ستبيع الحكومة أقطانها مراعية فى ذلك التوفيق بين مصلحة الخزينة والمصلحة العـامة •

وها قد مضت عشرة أسابيع على تلك الاجابة ولم تأخذ الحكومة أى قرار نحو تصفية هذا القطن مع أنه من البديهى أن الوقت الحاضر هو الوقت المناسب للخلاص منه حيث بقاء هذا القطن يعتبر عبئا ثقيلا على السوق ويكون ما يسـمونه « قطن الحكومة » أداة رعب مستديمة بيد حزب النزول يفزعون به السوق كلما وجد هذا للصعود سبيلا ، وسبب مناسبة بيعه فى الوقت الحالى عن كل وقت آخر هو الأقطان السكلاريدى الموجودة الآن فى مينا البصل قليلة من جهة وملك من جهة أخرى للتجارة أو للصناعة مع أنه من جهة أخرى اذا امهلت الحكومة بيع القطن فى هذه الآونة فلا يمضى ثلاثة أو أربعة شـهور الا ويتقاطر المحصول الجديد وعندئذ يكون قطن الحكومة علة كبرى

على السوق وسببا أعظم لنزول أسعاره وفى هذه الحالة تضطر الحكومة لمنع بيعه وتركه الى أن يتلف لدرجة أن تضيع قيمته وتخسر الحكومة مبلغا جسيما وهذا ما ينافى مصلحة الخزينة والبلاد •

ثم فى سؤالى السابق لم أطلب بيع هذا القطن دفعة واحدة بل وضحت أن يكون ذلك تدريجيا أى باعتبار ألفين الى ثلاثة آلاف قنطار يوميا بصفة ألا يؤثر على الأسعار فى سوق يباع فيها يوميا ما لا يقل عن عشرة آلاف قنطار من صنف السكلاريدى •

فيما تقدم يتضح أن هذا البيع لا يمكن أن يكون سببا لنزول الأسعار بل يساعد على ثباتها أن لم يكن صعودها • فضلا عن أن هذا البيع يمنع الرعب والتهويل من حالة وجود هذا القطن ويرتاح السوق مما يحرج مركزه لا سيما بالنسبة لقرب دخول المحصول الجديد •

وبما أنه على أى الأحوال هـذه الاقطان لابد من بيعها يوما ما وازاحتها من السوق اذ يستحيل أن تكون الحكومة قابلة بالاحتفاظ بها الى الأبد أو عازمة على اتلافها والزمن الحاضر هو أكثر ملاءمة لهذا البيع بالنظر لخروج المحصـول الحالى من أيدى الزراع وبالنظر لموافقة الاسعار الحالية وللخلاص من هذه الاقطان قبل ورود المحصول القـادم • حيث بحالة اتمام هذا البيع يأتى المحصول الجديد على الرحب والسعة خاليا من عبء أقطان تسمى أقطان الحكومة • وعلى الحكومة أن تحدد سعرا أدنى يوميا وتمارس البيع بطريق المزايدة بين المشترين حسب العادة المتبعة فى مينا البصل •

فكل النظـريات تقضى على الحكـومة بالاسراع فى بيع قطنها تدريجيا كما ذكرنا حيث من المرجح أن ذلك سوف لا يكون ميسورا فى المستقبل فى الاحوال المرضية الآن للأسباب المشار اليها فضلا عما تفقده هذه الاقطـان من جودتها من جراء مرور الزمن عليها • وهذا كله فضلا عما تقتصده الحكومة اذا باعت فى الوقت القريب من

نفقات على تخزين هذه الاقطان وعما تربحه من استثمار الأموال التى تقبضها ثمنا له فان أربعمائة ألف قنطار من الرتب العالية لا يقل ثمنها على معدل السعر الحالى عن ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات ومثل هذا المبلغ لا تجهل فوائده لو وجد فى خزينة الحكومة نقدا • علاوة على كونها تربح من جراء هذا البيع نحو نصف مليون جنيه بعد ما كانت ترى فى أقطانها خسارة توازى هذا المبلغ • وقبل أن تعرض نفسها لمثل هذه الخسارة أو ما يربو عليها اذا هى استمرت فى تأجيل البيع فضلا عن استمرار التأثير السيىء الذى ينتج من حفظ هذا القطن على السوق •

والمصلحة تقتضى أن تتخلص الحكومة من هذا القطن بأحسن نتيجة لتكون على استعداد للتدخل مرة أخرى اذا — لا سمح الله — أوجبت الظروف ذلك لمصلحة البلاد •

فبناء عليه أرجو من صاحب المعالى وزير المالية أن يتكرم بافادتنا اذا كانت الحكومة عازمة على بيع هذا القطن ومتى وبأى طريقة تشرع فى ذلك حرصا على الخزينة ومصلحة البلاد ؟ وبهذه الحالة نرجو من معاليه أن يعدنا بنفاذ ذلك ابتداء من هذا الاسبوع منعا لضياع الوقت المناسب • واذا كانت الحكومة مصرة على حفظ هذا القطن وتأجيل بيعه فنرجو توضيح الأسباب التى يفهم منها عدم حصول أى ضرر للخزينة وللبلاد •

ثم رد محمد محمود باشا وزير المالية حيث قال :

ليس عندى ما أضيفه الى ما أجبت به فى جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٢٨ على السؤال الذى سبق أن وجهه الى حضرة الشيخ المحترم فى موضوع بيع القطن المخزون لدى الحكومة وهو :

دخلت الحكومة سوق القطن مشترية مراعاة للمصلحة العامة وهى تراقب الآن أسعاره بيقظة تامة ومتى سنحت الفرصة المناسبة

فستبيع الحكومة أقطانها مراعية في ذلك التوفيق بين مصلحة الخزانة والمصلحة العامة (تصفيق) ٠

ولكن يوسف بتشوتو بك ـ عاد لحديثه وقال :

أشكر معالى الوزير على اجابته ولكن ليسمح لى معاليه أننى الاحظ أن نفس هذه الاجابة قيلت منذ عشرة أسابيع وللآن لم تجد الوزارة فرصة مناسبة لبيع هذا القطن فأنا ألفت نظر معالى الوزير مرة أخرى الى أن القطن مخزون منذ ثلاث سنوات والمشاع هو أن كميات كبيرة منه قد بدأ يصيبها التلف ٠

فتدخل رئيس المجلس فقال لقد أجاب معالى الوزير على هذا ٠

ثم عقب يوسف بتشوتو بك قائلا : وأنا ألفت نظر معاليه الى أن القطن اذا بقى بدون تصريف لمدة أكثر من أربعة شهور فانه يخشى عليه من التلف ٠

وحينئذ تساءل محمد محمود باشا وزير المالية بقوله :

وهل يرى حضرة الشيخ المحترم أن تبيع الحكومة القطن فى أى وقت حتى ولو ترتب على هذا البيع تدهور فى الأسعار ؟

فرد يوسف بتشوتو بك ـ على الفور : أنا لم أقصد ذلك ٠

ولكن محمد محمود باشا وزير المالية أنهى هذا الحوار بقوله : الحكومة تراعى المصلحة العامة ٠٠

وعلى أبواب الحرب العالمية الثانية التى كانت تسبب قلقا للجميع ٠ وحيث أن القطن كما سبق القول يعد أهم عناصر ميزان المدفوعات والسلعة التصديرية الرئيسية ٠

فقد تقدم رينيه قطاوى بك بسؤال الى الدكتور أحمد ماهر باشا وزير المالية حيث جاء به : أن الاهتمام بتصريف القطن يعد فى مقدمة المواضيع التى تشغل البلاد ، وكلما تعددت الوسائل التى تسهل بيعه كلما كان ذلك خيرا لنا فعلينا ان نبحث بلا انقطاع عن أبواب جديدة نفتحها له وهناك منفذ قد لا يكون من الصعب ولوجه ٠

وتدفع الحكومة أموالا طائلة لمشترياتها من الخارج وفى الوقت الحاضر تتدفق الأموال المصرية الى البلدان الأجنبية أكثر من أى وقت مضى اذ أنه علاوة على الاحتياجات العادية فان تقوية الجيش والاستعداد للطوارىء يتطلبان مشترى معدات التسلح بأنواعها وتخزين البضائع والمهمات والأدوات اللازمة للتموين وكل هذه تدفع ثمنها نقدا بينما نجد صعوبة فى تصريف محصولنا الأساسى ٠

أفلا يرى معالى الوزير ادخال نص فى شروط المناقصات يحتم على البائع قبول الثمن أو جزء كبير منه قطنا ، وبهذا نضمن تصريف كميات وفيرة منه وتحفظ أموالنا فى الداخل ؟ ٠

فاجاب الوزير بقوله : ليس من المصلحة النص بصفة عامة ضمن شروط العطاءات على الزام البائع بقبول الثمن أو جزء كبير منه قطنا اذ أن من شأن ذلك جعل مشتريات الحكومة أو أعمالها الانشائية مقصورة على البلاد التى تستورد القطن المصرى فيفوت بذلك الغرض الأساسى من عمل المناقصات وهو الاستفادة من المنافسة الحرة بين أكبر عدد من الموردين على أن الحكومة تدرس الآن موضوع عقد بعض صفقات على أساس المبادلة بالقطن وبذلك يتحقق الغرض الذى يرمى اليه حضرة النائب المحترم دون مساس بالمناقصات ٠

ثم تقدم أيضا بسؤال لاحق تساءل فيه قائلا : تبذل الحكومة قصارى جهدها لاتخاذ الاحتياطات الضرورية لحالة الطوارىء ٠٠

وهناك موضوع يهم المزارعين بل البلاد جميعا وهو معرفة ما اتخذته الحكومة بشأنه لأنه يتعلق بمحصول القطن ، فاذا ما وقعت حرب واشتبكت فيها مصر سيتعرض هذا المحصول لعقبات كثيرة يمكن تلخيصها فيما يأتى :

أولا – ايجاد طريق لايصاله الى البلدان الأجنبية .

ثانيا – ايجاد البواخر اللازمة لشحنه .

ثالثا – التأمين عليه فى الطريق .

رابعا – تخزين مالا يمكن تصديره وحمايته من الغارات .

خامسا – الاقتراض من المخزون منه .

ومما لا شك فيه أن حركة التصدير ان لم تقف تماما سوف تقل ويزداد المخزون من القطن تبعا لذلك ، وبالنسبة لتراكمه وعدم امكان تصريفه ، ولما سيكون معرضا له من الأخطار فى المخازن وامتناع شركات التـأمين عن التـأمين عليه فى هذه الظروف تهبط قيمته التجارية ويصعب الحصول على سلف عليه من البنوك فان لم تتدارك الحكومة هذا الموضوع بالتأمين على القطن المخزون حتى تضمن البنوك حقوقها سوف تشل الحركة المالية فى البلاد سنة ٣٠ وتتعرض لأزمة اقتصادية لا يمكن تحديد مداها ، اذ من هذا المحصول تستمد البلاد أموالها فان نضب هذا الينبوع فلا سبيل لايجاد غيره .

فهل فكرت الحكومة فى هذه النقط ؟ وما هى الخطوات التى اتخذتها لدرء الخطر عن القطن فى حالة الطوارىء ومنع سقوط صرح مصر الاقتصـــادى ؟ .

أجاب وزير المالية باقتضاب حيث قال :

لم يفت الوزارة بحث هذا الموضـــوع وهو من المسائل التى تدرس الآن ، وســـتعلن الحكومة عن الاجراءات التى تتخذ فى هذا الشأن اذا اقتضى الحال .

□ □ □

الفصل السابع

اليهود والخدمات

اليهود .. والخدمات

وكان للنواب اليهود نصيب فى ممارسة الرقابة البرلمانية على الخدمات والمرافق بما فيها الطرق العامة والسكك الحديدية وغيرها .

فقد أقترح رينيه قطاوى عضو مجلس النواب فى الثامن من فبراير عام ١٩٣٩ زيادة طول رصيف محطة دراو وانشاء مظلة ووضع مقاعد فيها .

فأحاله المجلس الى لجنة الاقتراحات والعرائض والتى بدورها أحالته الى لجنة المواصلات فى ٢٨ مارس ١٩٣٩ ، وفى ٣ مايو ١٩٣٩ نظرت اللجنة الاقتراح بحضور مقدمه وكذلك السكرتير العام لمصلحة السكك الحديدية والذى صرح قائلا : بأن المصلحة لاحظت قصر طول رصيف محطة دراو ولديها مشروع قديم باطالته ولما كان الأمر يستلزم هدم بعض مبانى المصلحة بهذه المحطة ، فستقوم المصلحة بتنفيذ المشروع بمشتملاته فى أول فرصة تسنح لها .

وقد وافقت اللجنة على الاقتراح ورأت توجيه الرغبة الى وزارة المواصلات لتنفيذه فى ميزانية ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ اذا لم تسمح حالة ميزانية العام الجارى بذلك وكذلك أشارت على المجلس فى تقريرها الى ضرورة الموافقة على الاقتراح لاحالته الى وزارة المواصلات للعمل على تنفيذه ، وبالفعل وافق المجلس على ذلك .

وفى مجال النقل البرى والنهرى .. كان لأحد النواب تساؤل واقتراحات ومن المفارقات البرلمانية.. أن ما طرحه مازال محل تساؤل ورقابة مستمرة من أعضاء مجلس الشعب فى الثمانينات . فقد تقدم

رينيه قطاوى بك بسؤال الى وزير المواصـــلات وقد وقف لعرضه قائلا : لا يخفى على معاليكم ان احتياجات الجيشين المصرى والبريطانى لنقل الرجال والمهمات تستنفد جهدا كبيرا من مصلحة السكك الحديدية وتشغل جزءا عظيما من القطارات والعربات مما يؤثر فى الحـــركة التجارية وحركة تموين البلاد ، ولقد تمكنت مصلحة السكك الحديدية من التغلب على الصعوبات التى نشأت بسبب ذلك حتى الآن ، ولكننا نشعر بأن تلك الصعوبات تزداد يوما بعد يوم ، وقد يجىء وقت يصبح فيه تموين البلاد متعذرا خصوصا أن مقدرة السكك الحديدية تقـل بنسبة أستهلاك معدات النقل فى المواد التى يصعب استبدالها فى الوقت الحاضر •

أفلا يرى معالى الوزير أنه يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة السريعة لدرء هذه الحالة وتسهيل الملاحة فى النيـل والترع بعد تطهيرها ووضع العلامات والاشارات التى ترشد الى الطرق الملاحية الصالحة للملاحة ؟ •

فرد عليه عبد المجيد ابراهيم صالح وزير المواصلات قائلا :

ترمى السياسة التى اختطتها هذه الوزارة فيما يتعلق بالملاحة النهرية الى توصية بمناسبة خاصة بالاتفاق مع وزارة الأشـغال لتحسين الملاحة فى النيل والترع ، وسوف تعمل على تذليل كل ما نستطيع تذليله من العقبات الفنية منها والمالية لتحقيق هـذا الغـرض •

وهذا الموضوع طرح كما سبق القول فى الثمانينات • حيث أن وزارة المواصلات تدرس الامكانيات الفنية لتنفيذ هذا الاقتراح •

وعندما وقعت حرب ١٩٤٨ بين الصـهيونية والعـرب ومنهم مصر ، فان هذا لم يحجب او يؤثر فى ممارسة النواب اليهود لعملهم

**البرلمانى ولا سيما أيضا فى مجال الخدمات ومنها الطرق العـامة .
حيث كان هناك .**

سؤال تقدم به أصلان قطاوى بك لوزير الداخلية عن الازعاج والضوضاء ونصه : ألا ترى معاليكم ان الحاجة لاتخاذ اجراءات لحماية مدينة القاهرة من الازعاج الناشىء عن سـوء اسـتعمال أصحاب السيارات للأبواق أصبحت تزداد بشدة يوما بعد آخر .

وهل يكون من الصواب اصدار قرار وزارى بحظر استعمال البوق فى مدينة القاهرة الا لتنبيه المشاة فى حالة وجود خطر ويقضى على سائق السيارة بالاكتفاء فى جميع الحالات الأخرى بالاشارة باليد أو بالآلة المخصصة لذلك بالسيارة (٢٢) .

وقد أجاب وزير الصحة العمومية (بالنيـابة عن حضرة وزير الداخلية) فقـال :

لقد عهـد الى قسـم التشريع بمجلس الدولة صياغة مشروع يتضمن الأحكام التى تعالج الحالة التى يشير اليها سـؤال حضرة الشـيخ المحترم .

□ □ □

الفصل الثامن

(اليهودية والصهيونية .. فى مصر)

لا شك أن حـــركة ، الصـــــهيونية ، قد بدأت أول نشاطها الفعلى مع بداية هذا القرن بعد عدة مؤتمـرات أشـــهرها المؤتمـــر الذى تقرر فيه اقامة وطن قومى لاسرائيل . وهو ما اشتهر بمؤتمر هرتزل .

وقد بدأ نشاط هذه الحركة فى جميع الدول العربية ولا سيما دول منطقة الشرق الأوسط .

ولا شك أيضا ان بعضا من يهود الدول العربية قد رفضوا فكرة هذا الوطن القومى من خلال انتمائهم للبلاد المتوطنين والمقيمين فيها وهناك البعض قد استمالتهم الفكرة وتعـاونوا مع الحـــركة الصهيونية من أجل تحقيق هذا الغرض وتقديم تلك الفكرة .

وقد فطن البعض من المصريين الى نشـــاط هذه الحركة فى مصر ، حيث ان هناك الطائفة اليهودية التى تتمتع بكل ألوان الحرية والكرامة بل أنها رغم صغر حجم هذه الطائفة الا أن عناصرها قد بلغت أعلى المراتب والمراكز المرموقة فى مصر كما سبق الاشارة الى ذلك فى الفصول السابقة .

وكانت بداية النشاط الصهيونى قد تجلت فى تأسيس عدد من يهود الاسكندرية عام ١٩٠٨ « جمعية بنى صهيونى » التى أعلنت تأييدها لبرنامج بال ، ثم جمعيـة ثانيـة من يهود الاســـكندرية (أصلهم من روســـيا) باسم زئير صهيونى .

وكان نشاطهم محصـــورا فى بداية الأمر فى دائرة ضيقة ثم توسع الى عدد كبير من يهود الاسكندرية ، وبدأت تنظم المحاضرات

والاجتماعات والاحتفالات التى تدعو الى تحقيق أهداف المنظمة الصهيونية العالمية .

وعندما هاجر اليهود من فلسطين وسوريا بعد ترحيل الدولة العثمانية لهم أثناء الحرب الأولى بتهمة النشاط المعادى للدولة ، أحسنت الحكومة المصرية وفادتهم ونظمت أساليب مساعدتهم ، وتكونت فى معسكر اللاجئين اليهود بالاسكندرية فى ١٩١٥ نواة الفرقة اليهودية (راكب البغال) التى خدمت الحلفاء فى العمليات العسكرية فى جاليبولى .

وزاد النشاط الصهيونى بعد الحرب فتشكلت منظمات الشبيبه الصهيونية الطلائعية ورابطة نوادى المكابية ، كما أكتتب يهود الاسكندرية بنحو ١٣ الف جنيه لشراء مساحات من فلسطين لا تزال جالية من يهود المانيا فيها (١٩٣٦) .

وبعد ظهور النازية انضم بعض يهود القاهرة الى (العصبة الدولية لمقاومة الاسلامية) المسماه LICA ليكا وكانوا فعالين جدا فى مقاطعة البضائع الألمانية ، كما تعمد وايزمان وجابوتنسكى أن يجيئا الى مصر لبث الدعوة الصهيونية بين اليهود فيها .. وقد ازداد هذا النشاط بعد مجىء الفرقة اليهودية الملحقة بالجيش البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية (٢٣) .

ومن الملاحظ أنه رغم الدعاية الصهيونية لم يساهم يهود مصر بالهجرة الى فلسطين قبل ١٩٤٨ الا بعدد ١٨٤٥ فردا .

ولكن بازدياد هذا النشاط الصهيونى بدأ يظهر فى أوساط بعض شباب مصر تيار للوقوف ضده وتكونت (جماعة معادية للصهيونية) كان يمثلها قطاوى باشا نفسه ، وقد شرح وجهة نظره أمام أحد أعضاء اللجنة الانجلو أمريكية ووجه الاتهام الى الصهيونيين

وأنه « لو حصل يهود فلسطين على أمالهم السياسية فقد يكون هذا خطرا على يهود البلاد العربيــة » .

ولم يمثل أحد من يهود مصر امام اللجنة رسميا وعلم CRUN ان قطاوى باشا وأعضاء المنظمات الصهيونية اتفقوا فيما بينهم أنه اذا لم يظهر أحد امام اللجنة فلن يظهر الطرف الآخر ، ولكن ممثل اللجنة أطلع على وجهة نظر الطرفين فى حفلة كوكتيل اقامتها الرابطة الأمريكية لأعضاء اللجنة .

وحين قدمت الوكالة اليهودية تقريرها الى اللجنة الانجلـو امريكية ذكرت أن « يهود مصر يعيشون فى أمان » .

وقد حذر أحد النواب البرلمانيين من النشاط الصهيونى وتزايده بعد صدور قرار التقسيم ، وعلى ذلك تقدم النائب عبد الرحمن نصير وتسعة من النواب باقتراح بقانون لمكافحة الصهيونية فى مصر .. حيث وضعت لجنة العرائض والاقتراحات تقـريرا فى هذا الاقتراح حيث جاء به :

أحدثت الحركة الصهيونية فى البلاد العربية جميعا منذ الحرب العالمية الماضية هزة عنيفة فى الرأى العام . وتبدت خطورة الحركة بشكل واضح بعد هذه الحرب الأخيرة . وما أظهره الصهيونيون من نشاط ارهابى مسلح بغية تحقيق أهدافهم لا داخل حدود فلسطين فقط . بل تعداها الى مصر وغيرها من دول العالم كما هو ثابت من حادث مقتل اللورد « موين » الذى كاد يجر على مصر أخطر مشـكلة دولية لولا ضبط مرتكبيه ومعرفة مصدر الجريمة .

وكل ذلك دعا جامعة الدول العربية الى اصدار قرار يلزم البلاد العربية ومصر من بينها باصـدار تشريع لمكافحة هذه الحـــركة ، وتنفيذا لهذا القرار الذى التزمت به مصر من جهة ، ومن جهة أخرى فان الرأى العـام المصرى قد أظهر على اختلاف طوائفه استنكاره

الشديد للحركة الصهيونية بمختلف نواحي نشاطها ، ولم يتخلف عن أظهار هذا الاستنكار الشديد يهود مصر الذين أعلنوا فى أكثر من مناسبة تضامنهم مع العرب مسلمين ومسيحيين فى الدفاع عن عروبة فلسطين وبوحدتها ، ومن الواجب أن يعبر التشريع عن هذا الاستنكار بتحرى الصهيونية ومعاقبة دعاتها ومروجيها ·

لذا كان من المتعين اصدار هذا القانون ، لأن التشريع الحازم هو أول خطوة فى سبيل مكافحة هذه الحركة الضارة لا بفلسطين وحدها وانما بمصر والشرق الأوسط كله ذلك أنها حركة دولية عنصرية يخشى أن تغرى دعايتها ببعض الطوائف فتنزلق فى تيارها مما يهدد وحدة الأمة المصرية ويثير بها فتنة داخلية خطيرة ·

وقد رئى وضع مواد هذا القانون ضمن قانون العقوبات وقد أضيف فى نهاية الباب الأول من الكتاب الثانى لأن هذه الجرائم انما هى موجهة ضد أمن الدولة فى الخارج بصفة أساسية (وان كانت الحركة الصهيونية تهدد الأمن الداخلى لمصر أيضا) لأنها تريد القضاء على بلد شريك لمصر من حيث عروبتها وحدودها ، وهى أيضا عضو فى جامعة الدول العربية ، فمن غير شك أن ما يهدد أوضاع هذه الدولة على أساس الفكرة الصهيونية يهدد أيضا كيان الدولة المصرية وأمنها ·

ولما كانت قد صدرت وسوف تصدر قوانين وقرارات واجراءات لمكافحة الصهيونية مثال ذلك ما يتعلق بمقاطعة البضائع الصهيونية ومنع التهريب ، فان القيام بأعمال لابطال أثر هذه الاجراءات والقرارات هو فى الواقع وسيلة لتمكن اقامة الصهيونية فى فلسطين عن طريق التشجيع الاقتصادى ، وكان لابد من اعتباره شكلا من أشكال النشاط الصهيونى المحرم والمعاقب عليه ·

وقد اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض يوم ١١ يناير عام ١٩٤٨ ونظرت الاقتراح بالقانون المقدم من حضرة النائب عبد الرحمن نصير وتسعة من النواب لمكافحة الصهيونية فى مصر وهؤلاء النواب هم : محمد محمود جلال ، محمد عبد الرحمن نصير ، سعد اللبان ، عبد الخالق منصور ، محمد خالد ، نجيب ميخائيل بشارة ، جعفرى بطرس غالى ، حامد العلايلى ، رضوان السيد ، محمد فتحى المسلمى ٠

وقد رات اللجنة انه اقتراح بقانون وأنه مقبول شكلا لتوافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١١ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب وأنه جدير بالنظر ٠ وبناء على ذلك وعلى نص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ١١٣ من اللائحة الداخلية تقترح اللجنة احالته على لجنة الشئون التشريعية ٠

وقد جاء بهذا الاقتراح بقانون أنه كل من انشأ أو أسس أو نظم أو أدار فى المملكة المصرية جمعيات أو هيئات أو نوادى غرضها أو من أغراضها الترويج للحركة الصهيونية أو مدها بالمعلومات أو مساعدتها ماليا أو بأية طريقة أخرى وكذلك كل من وجه أو سعى فى توجيه نشاط هيئة أو ناد أو جمعية موجودة فعلا الى غرض من هذه الأغراض ٠

كما جاء به تجريم كل من دعا بأية وسيلة علنية كانت أو غير علنية الى الانضمام الى جمعية أو هيئة أو ناد يزاول فى نشاطه كله أو بعضه شيئا مما ذكر سواء كان مقره أو مقرها داخل المملكة المصرية أو خارجها ٠

ويعاقب بالسجن كل من انضم بصفته عضوا أو بأى صفة أخرى الى جمعية أو هيئة أو ناد من المشار اليها وكذلك كل من قام بأية طريقة من الطرق بعمل من أعمال الترويج أو التمجيد أو

المساعدة للحركة الصهيونية أو اشترك فى شيء من ذلك ٠

فاذا كان مرتكب الجريمة موظفا أو مستخدما عموميا أو قائما بخدمة عمومية مستغلا فى ذلك سلطة وظيفته أو ارتكب الجريمة أثناءها أو بمناسبة تأدية وظيفته أو خدمته العمومية فتكون العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة ٠

ونص الاقتراح أيضا على كل من تسلم مباشرة أو بالواسطة بأية طريقة من الطرق نقودا أو منافع من أى نوع أو حصل على وعد بشيء من ذلك فى سبيل القيام بأمر من الامور المذكورة فى هذا الاقتراح بقانون سواء تم هذا الأمر أو لم يتم ويحكم فى هذه الحالة فوق عقوبة السجن بغرامة تعادل ضعف قيمة المبلغ أو المنفعة التى استفادها المحكوم عليه أو التى وعد بها على الأقل وخمسة أضعافها على الأكثر ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من شجع بطريقة المساعدة المالية أو المادية أو بأى طريقة أخرى على ارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة فيما سبق الاشارة اليه دون ان يكون قاصدا الاشتراك فى ارتكابها ، ويقضى فى هذه الحالة فوق عقوبة السجن بغرامة تعادل ضعف المبلغ المدفوع أو الموعود به على الأقل وخمسة أمثاله على الأكثر ٠

وتقضى المحكمة دائما عند الحكم بالادانة فى الأحوال المبينة بحل التشكيلات المذكورة واغلاق أمكنتها وبمصادرة النقود والأمتعة والأوراق وغيرها مما استعمل فى ارتكاب الجريمة أو تحصل منها ٠

وفى حكم ما سبق يقصد بالصهيونية كل فكرة أو مشروع أو حركة أو منظمة أيا كان الشكل الذى تتخذه يكون غرضها نقل المهاجرين اليهود الى فلسطين أو تمكين اقامتهم فيها بأية وسيلة كانت أو السعى فى تكوين دولة أو حكومة يهودية فى فلسطين أو تأييد هيئة تزعم لنفسها هذه الصفة أو العمل على أحباط أو عرقلة

تنفيذ القـــوانين أو القـــرارات والاجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية والحكومات العربية لمقاومة هذه الأغراض •

ومن خلال هذا الاقتراح والتقرير السابق تتبين عدة نقـــاط هـــامة منهـــا :

أولا ــ ان التصدى الوطنى للحركة الصهيونية كان نتيجـة الارهاب العنيف والمسلح الذى كانت تمارسه هذه الأخيرة من أجل تحقيق أهــــدافها • وما يمكن أن يحدثه ذلك من تورط وطنى فى مشـــاكل دولية •

ثانيا ــ ان هذا التصدى العربى العام لهـــذا العنف الصهيونى وان الطائفة اليهودية المصرية استنكرت هذا الارهـــاب خشـــية على وضعها وموقفها الوطنى داخل مصر وكذلك لرفضها لذلك الأســـلوب المنفر وخوفا من رد فعـــل انتقامى من جانب الآخرين نتيجـــة هذا الارهـــاب •

ثالثا ــ وقد طالب مقدمو الاقتراح ادراج هذا القانون أو هذه المواد الجديدة لقانون العقوبات بحيث تصبح رادعة ومؤثرة فى هذا العنف والإرهاب الصهيونى •

رابعـــا ــ ان هذا الاقتراح قد أخذ بالمنهج الوقائى أو الردع السابق لأى نشاط صهيونى وخاصة ما يتعلق بمقاطعة البضـــائع الصهيونية ومنع التهرب وكان ذلك قبل صـــــدور قرارات الجامعة العربية بهذا الموقف الاقتصادى للتصدى لوجود اسرائيل الصهيونى فى فلسطين •

خامسا ــ ان اللجنة قد فرقت بين الصهيونية واليهودية عندما تصدت لتحديد مفهوم الصهيونية كحركة لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين والهجرة اليهودية الى فلسطين لتحقيق هـــذا الغرض ــ

ومن هنا كانت هذه التفرقة واجبة منعا للخلط بين اليهودية كدين سـماوى والصهيونية ٠

واذا كان اليهود المصريون قد مارس نوابهم قوميتهم المصرية تحت قبتى مجلسى النواب والشـيوخ ٠ الا أنه تثار عدة تساؤلات هـامة عن مدى تفرقة هذه الممارسة قبل وبعد حـرب ١٩٤٨ بين اليهودية ٠٠ والصهيونية فماذا عن الموقف الرسمى من هذه الطائفة اليهودية المصرية من قبل أجهزة الحكم والمؤسسات الدسـتورية أثناء فترات الصراع العربى ـ الاسرائيلى قبل هذا وذاك ؟! وهل كانت هناك حساسية او حرج لكل من هذه الطائفة او الأغلبية المسلمة أو الأقلية القبطية وسط هذا الصراع ؟! وهل كانت هناك حواجز فى مناقشة كل ما يمس موضوع هذا الصراع بشكل أو بآخر ؟! ٠

والعديد من الأسـئلة التى تدور حول هذا الأمر ٠ سنجد بعض اجاباتها من خلال بعض المواقف التى أثيرت فى البرلـمان ٠٠ ولنضعها نصب الأعين وصـولا الى نتيجة محددة فى هذه القضية الوطنية ٠

وكانت بداية التعبيرات الاسرائيلية التى وردت الى البرلمان ٠٠ كانت تهنئة من رئيس الطائفة الاسرائيلية بالاسكندرية بمناسـبة افتتاح مجلس النواب لدورته العادية حيث تلا رئيس مجلس النواب رسالته والتى جاء بها ٠

ترجمة تلغراف :

رئيس البرلمان بمصـر :

مجلس الطائفة الاسرائيلية بالاسكندرية يرجوكم قبول تمنياته لرفاهية البلاد وعظمتها بمناسبة افتتاح البرلـمان ٠

الرئيس ـ الفريد ثلثى

وقد تجددت هذه التهنئة أيضا فى الدور العادى الرابع والذى امتد من ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ حتى ٢٨ مارس ١٩٢٧ ٠

وفى الرابع من يونية عام ١٩٣٨ تقدم النائب **محمد عبد المجيد العبد** بسؤال الى وزير المالية عن فرض ضريبة على الاملاك الواقعة فى الضواحى ٠ وبعد عشرة أيام فى ١٤ يونية نوقش هذا السؤال وقد عرضه النائب قائلا :

استطاع بعض المرابين الاسرائيليين الاستحواذ على أراض زراعية فى ضواحى عدة بلاد كالاسكندرية والقاهرة وحلوان ، واستخدموا وسائلهم المشهورة فى الحصول على مساعدة بعض القائمين بالشئون العامة فى ادماج هذه الأراضى ضمن النطاق الذى يعتبر تابعا لهذه المدن وفتحت فيها الشوارع العامة ومدت بالماء والانوار مما كان سببا فى رفع قيمة هذه الاملاك دون فضل المالك بل تبعا لحركة العمران العامة ٠

الا يرى صاحب الرفعة فرض ضريبة تتناسب مع الأرباح الفاحشة التى يجنيها هؤلاء الملاك دون أى مجهود وهى ضريبة تفرضها بعض الممالك الأوربية (٢٥) ؟! ٠

ثم تحدث حسين سرى باشا وزير الاشغال بالنيابة عن وزير المالية ولم يعتبر حديثه ردا أو ايجابا انما بدا حديثه تعقيبا أو عتابا على كلام النائب فقال الوزير يؤسفنى الا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال لأنه مصوغ بأسلوب غير برلمانى ولأن به طعنا على فريق كبير من سكان مصر وتعريضا خطيرا ببعض موظفى الحكومة المصرية ٠

فرد عليه النائب قائلا : أنا لم أقصد الطعن على الفريق الذى يشير اليه معالى الوزير ، وكل ما فى الأمر أن العبارة الخاصة بالقائمين بالشئون العامة قد يفهم منها فكرة غير التى قصدتها ٠

وهنا تدخل محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ فقال : لم يفت الرياسة ما ورد فى عبارة هذا السؤال ولذلك تحدثت فى شأنها مع حضرة الشيخ المحترم مقدمه فوافق — مع الارتياح التام — على ان يقدم سؤالا جديدا فى صيغة جديدة ٠

فرد النائب باستنكار منفعلا بقوله : لكنى الآن سأقدم استجوابا ٠

وقد يبدو من هذا الحوار القصير عدة نقاط تلفت النظر وهى :

١ — **لو كان النائب** مقدم السؤال قد اقتنع بتجديد سؤاله بصيغة أخرى لكان قد تقدم به ولا يدرج السؤال المشار اليه فى جدول أعمال المجلس المسئول عن وضعه هيئة مكتب المجلس برئاسة رئيس المجلس الذى أشار على النائب بتجديد السؤال بصيغة جديدة ٠

٢ — **وحيث أن هذا لم يحدث** ٠ فان الغرض منه ليس ايذاء اليهود فى مشاعرهم كما ألمح بذلك الوزير انما الهدف منه حينذاك دق ناقوس الانتباه والخطر لنمو الصهيونية فى مصر من خلال بعض منها لا يمثل اليهود المصريين لأنها فى حقيقتها جالية أجنبية يهودية قد حصلت على الجنسية المصرية وهذا ما دعا الوزير الى الأسف لمنع حرج يصيب هذه الطائفة اليهودية ٠

٣ — بل قصد الوزير أيضا انه لو كان حديث النائب صحيحا ٠ فلا مجال لاستخدام هذا الاصطلاح السياسى واستخدام اصطلاح طائفى انما يكون السؤال عاما حول بعض المرابين دون تحديد عقيدتهم أو مذهبهم وبالتالى يكون الأمر بعيدا عن اثارة الفتنة ٠

٤ ـ **وازاء ملاحظات رئيس المجلس** ورفض الوزير للاجـابة فمن الطبيعى ان ينفعـل النائب محتجا على رد فعل سؤاله ويهدد بالتقدم باستجواب وهذا ما لم يحدث طبقا لاستقراء ومتابعة هذا الأمر ٠

الا أنه فى ذات الجلسة ٠ وفور ذلك أيضا ٠ فقد كان هناك سؤال آخر لنفس النائب موجه الى وزير الداخلية حول استخدام الشركات والبيوت الاسرئيلية للمهاجرين اليهود وتفضيلهم على الشبان المصريين ؟ ٠

وقد عرض النائب محمد عبد المجيد العبد لسؤاله فقـال :

كثير من الشركات والبيوت الاسرائيلية التجارية لازالت تتشبث بروح الانانية الطائفية التى تتنافى مع حقوق مصر القومية وتقاطع اللغة العربية فى دخائرها والبضـــائع المصرية فى متاجرها وهى بذلك تساعد على زيادة عدد جيوش العاطلين من شـــبان مصر المتعلمين وتفضل بدلهم شــبانا من مهاجرى اليهـــود الذين وفدوا على مصر كالجرادة (٢٦) .

ألا يرى وزير الداخلية ان هذه المسألة تحتـــاج الى يقظة واجراءات ملزمة لهم بالعدول عن هذه الخطة حتى لا يثيروا انشقاقا فى هذا البلد الهادىء خصوصا ان الكثير من شبابنا العاطلين يكاد يجمع أمره على التجمع والذهاب الى تلك المحال ومطالبتها باستخدام جانب منهم ؟ ٠

فاجاب حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن وزير الداخلية حيث رد فى كلمات قائلا :

تنبهت وزارة الداخلية من عدة سنوات الى الضرر الذى ينجم من السماح للأشخاص الذين يهاجرون الى القطر المصرى للارتزاق فوضعت تعليمات مشددة أبلغت الى أقلام الجوازات والى القنصليات المصرية فى الخارج بالأ يسمح لهؤلاء المهاجرين بدخول القطر المصرى

بحيث انه لم يدخل فى مدة الثلاث سنين الأخيرة الا ستة أشخاص لهم ظروف خاصة بررت قبولهم ٠

فعقب النائب بغضب بقوله : ليس فى هـذا الرد اجـابة عن سـؤالى ! :

ومن هذا الحـوار أيضا يبدو الآتى :

١ _ اصرار النائب على الاصطلاح السياسى « الشركات والبيـوت الاسرائيلية » فى سؤاله الثانى ٠

٢ _ اشارته الى انها تستخدم يهودا وفدوا الى مصر فهذا يؤكـد تفسيرنا السابق بأنها جالية أجنبية يهودية حصلت على الجنسية المصرية ٠

وان هذا يتعارض مع حقوق مصر القومية لهو مقصـود ان تشغيل هذه الطائفة لبنى عقيدتها فقط فانما يؤدى ذلك الى تفشى روح الانانية الطائفية بين أبناء الوطن الآخرين ٠

٣ _ ان أجنبية هذه الطائفة يؤكدها عدم استخدام اللغة العربية فى دخائرها ٠

٤ _ الا أن النائب يلمح الى نمـو الصهيونية فى هـذه الطائفة وبالتـالى تخوفه ان تصيب الطائفة الوطنية اليهـودية هذه الانانية التى لم تكن قائمة من قبل ومن خلال هذا المنظـور فهو محق تماما فى تخوفه وحماسه الوطنى ٠

٥ _ ومن جهـة أخـرى فان الوزير يؤكد على معنى أجنبية هذه الطائفة واستقبالها لستة اخرين أجانب ٠ بل ان السلطات فطنت الى ذلك وأتخذت حذرها حتى لا تتسرب أو تتسـلق الحركة الصهيونية داخل الطائفة اليهودية المصرية ٠



الفصل التاسع

النواب اليهود وتقسيم فلسطين . . . والحرب

(النواب اليهود .. وتقسيم فلسطين والحرب ؟)

واذا كنا قد تعرضنا لموقف المؤسسات الرسمية من الطائفة اليهــودية فى خضم الصراع العــربى ــ الصهيونى قبل قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلســطين فان هذا القرار لا شك ــ أنه يعد حدا فاصلا لما هو يهودى أو صهيونى من هذه الطائفة المصرية من الناحية الرسمية والسياسية التى قد بدت على مسرح الأحداث السياسية فى مصر حينذاك ·

ولا جدال أيضا أنه اذا كان للنواب اليهود موقف متعاطف أو متضامن مع القومية المصرية نحو قضية فلســطين .. الا أنه يمكن القول بداءة تفسيرا لهذا الموقف أنه رد فعل الموقف الرسمى المصرى تجاه وضع الطائفة اليهودية المصرية فى مصر ·

ومع ذلك فبقدر ما كان هناك تعاطف وتضامن كما سيتبين بعد الا أن ذلك لا ينفى أن هذه الجالية قد تفرقت على نفسها من الناحية العملية فى موقفها تجاه اسرائيل · فمنهم من هاجر اليها ومنهم من هاجر الى أوروبا والولايات المتحدة وكندا ومنهم من فضل البقاء فى مصر بعد قرار التقسيم وحرب فلســطين الأولى عــام ١٩٤٨ ·

فقد كان هناك رد فعل برلمانى لقرار التقسيم الصــادر من الأمم المتحدة حيث تقدم عشرة أعضاء فى مجلس الشيوخ باقتراح بمشروع قرار باستنكار هذا القرار · وهؤلاء العشرة هم : محمد

محمد الوكيل – على زكى العرابى – محمد العشماوى – فؤاد سراج الدين – محمد على علوبه – عباس الجمل – محمد حلمى عيسى – أحمد رمزى – الدكتور زكى ميخائيل بشاره – جمال الدين اباظه – أصلان قطاوى – توفيق دوس ٠

ويلاحظ أن هؤلاء ينضمون تحت لواء القومية المصرية بما فيهم الأعضاء المسلمون والاقباط واليهود أيضا والممثلون فى أصلان قطاوى بك ٠

وعرض الاقتراح فى الثامن من ديسمبر ١٩٤٧ أى بعد أسبوع واحد من صدور قرار التقسيم ٠ وحاول أحمد رمزى بك – وهو احد الموقعين – ان يقترح تعديلا بسيطا على حد قوله الا أن رئيس مجلس الشيوخ الدكتور محمد حسين هيكل باشا أشار عليه بالانتظار حتى يتلو مشروع القرار ونصه :

« يعلن مجلس الشيوخ المصرى استنكاره للقرار الذى أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتمزيق فلسطين وتقسيمها الى دولتين معتدية فى ذلك على أقدس حقوق أهلها ومخالفة فى ذلك نصوص ميثاق الأمم المتحدة الواجب عليها العمل به واحترامه تحت تأثير وسائل لا يقرها قانون ولا عرف ولا خلق ٠

ويعلن المجلس شكره للأمم التى وقفت الى جانب الحق عند صدور القرار المشئوم ٠

ويدعو المجلس الحكومة الى التعاون مع جميع الحكومات العربية ومن يناصرها من الحكومات الأخرى الى الحيلولة دون تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل الممكنة ٠

ودارت مناقشات حول هذا الاقتراح وتحدث على زكي العرابى باشــا ..

وكذلك توفيق دوس باشا والذى أشار بقوله الى أن هنـــاك فرقا كبيرا جـدا بين اليهـــودية والصهيونية ، فاليهـــودية دين والصهيونية مذهب سياسى نستنكره جميعا ثم أضاف :

ولأول مرة فى التاريخ نرى دولة تقام على أساس دينى وفى هذا خطأ شديد اذ يترتب عليه وعلى سوء فهمه ان اليهود فى البلاد الأخرى ستكون لهم جنسيات مختلفة وأعتقد أن هذا القرار المشئوم الذى صدر يضر اليهود أكثر من ســـواهم .

ثم توجه بنداء بقوله : لذلك أرجو أن توفق الدول العربيـــة جميعا واليهود معهم الى درء هذا الخطر عن فلسطين ، وأن يؤيد اليهود الدول العربية فى الدفاع عن فلسطين العربية لتبقى عربية لجميع ساكنيها على اختلاف أديانهم ومذاهبهم على السواء .

ثم تحدث حسين الجندى معارضا لصدور مثل هذا الاستنكار مبررا ذلك : بانه لا يصـــح أن تأتى أمة عظيمة كمصر ممثلة فى مجلس شيوخها الموقر وترسل برقية لتلك الهيئة التى ينسب الى بعض أعضائها أن أصوات ممثليها اشتريت بالمال لتعطى صوتها ضد عرب فلســـطين .

وقد طالب الأعضـــاء باســتبعاد هذا الاقتراح المعروض لأنه لا يساوى الورق الذى سيكتب عليه اذ أنه لا فائدة منه . ثم دعا المجلس الى الموافقة على اقتراح له بنصح الحكومة بالانســحاب من هيئة الأمم المتحـــدة .

ولكن رئيس المجلس أراد توضيح مفهوم أو معنى هذا المشروع بقرار حيث قال : أنه لا يراد به تبليغه لأية هيئة انما هو يدعو الحكومة الى التعاون مع جميع الحكومات العربية ومن يناصرها من الحكومات الأخرى للحيلولة دون تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة بكل الوسائل الممكنة ٠

ولكن اقتراح الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة قد لقى موافقة محمد بدير باشا عضو المجلس الا أن هذا الأخير قد وافق على صدور هذا الاستنكار وتلك الدعوة ٠

بل ان حاخام اليهود المصرى حاييم ناعوم قد تحدث أمام الصحافة باسم الطائفة حيث أعلن « أن اليهود المصريين موالون لمصر » كما أعلن أيضا ان على يهود مصر ان يدافعوا عن بلدهم ضد الصهيونيين ، وحثهم على التبرع لعرب فلسطين وللجيش ، فساهم يهود الاسكندرية بمبلغ ٨٠٫٠٠٠ دولار ويهود القاهرة بمبلغ ١٦٠٫٠٠٠ دولار (٢٧) ٠

وبعد عشرة أيام من اعلان قيام اسرائيل وحيث بدأت الحرب فقد تقدم فى ٢٤ مايو ١٩٤٨ الاستاذ ابراهيم زكى بسؤال الى رئيس الوزراء ونصه :

هل يتفضل رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام باجابتى عما اذا كان يرى وضع أموال الصهيونيين أفرادا وجماعات وشركات تحت الحراسة العامة للحكومة نظرا لما ثبت من موقفهم تجاه مسألة فلسطين التى أخذت مصر على عاتقها الدفاع عنها ؟

وبعد ما يقرب من اسبوعين وبالتحديد فى ٧ يونيو ١٩٤٨ وتحت قبة المجلس اجاب أحمد عبد الغفار وزير الزراعة بالنيابة عن

رئيس الوزراء فقــال :

ان الموضوع الذى يسأل عنه حضرة الشيخ المحترم ما هو الا حلقة فى سلسلة المســائل التى استرعت نظـر الحكومة فى الآونة الأخيرة ، وعكفت على مراقبتها بيقظة واهتمــام بالغين ، ولما تجمع لديها ـ مع الأسـف الشـديد ـ من المعلومات ما يقطع بقيام بعض الاشخاص والهيئات الذين تظلهم سماء مصر من المصريين وغيرهم ممن لهم أموال فيها بأعمال ضد أمن الدولة وسلامتها الأمر الذى يهدد فى الوقت ذاته سلامة جيوشنا التى تقاتل خــارج الأراضى المصرية رئى من الضرورى اتخــاذ التدابير اللازمة لاحبــاط تلك المحاولات الضارة وكف أيدى هؤلاء الأشخاص عن ادارة أموالهم للحيلولة بينهم وبين مواصلة أى نشاط من شأنه الاضرار بمصالح البلاد العليا وفى مقدمتها سلامة جيوشنا وجيوش الدول العربية الأخــرى ٠

واســـتدرك الوزير قائلا :

وتحقيقا لهذه الغاية أصدر الحاكم العسكرى العام الأمر رقم ٢٦ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٨ بتخويل وزير المالية سلطة اخضــاع أموال أولئك الأشخاص من الأفراد والهيئات سواء كانوا فى الاعتقال أم تحت المراقبة تنفيذا لتدابير الاحكام العرفية أم كانوا موجودين خارج المملكة المصرية ولهم نشاط ضــار بالدولة على الوجه المتقــدم ذكره لادارة خاصة تعمل تحت اشرافه ويتولاها مدير عــام يعينه الوزير لهذا الغرض ٠

وعقب **أحمد عبد الغفار** حيث لا تفوته فرصـــة التنويه بان سؤاله كان باعثا ودافعا لصدور هذا الأمر الذى أشــار اليه الوزير فقال معقبا :

لقد تقدمت بسؤالى هذا فى ٢٤ مايو وفى يوم ٣٠ مايو صدر الأمر العسكرى وكنت أود ان يكون ذلك الأمر عقب اعـلان قيـام جيوشـنا لتأديب الطغاة البغاة من الصهيونيين الذين لم يدخروا وسعا فى محاربتنا بشتى الوسائل ، وكنت أود أن يكون هـذا الاجراء سابقا للوقت الذى صدر فيه الأمر العسـكرى الخاص بوضع أموال هؤلاء الناس تحت الحراسـة ٠

ثم أردف حديثه بقول الله سبحانه وتعالى : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين » ٠

ثم قال : وأود أن يكون الصهيونيون واليهود على الاطلاق فى مصـــر ٠٠٠

وعند هـذا المقطـع من الحديث : وقعت ضـجة بالمجلس من الأعضاء حتى لا يستطرد أحمد عبد الغفار فى حديثه ويسبب حرجا أو يثير حساسية للطائفة اليهودية المصرية الوطنية ولا سيما وجود ممثلها أصلان قطاوى بك والذى سـبق أن شارك فى التوقيع على استنكار مجلس الشيوخ لقرار التقسيم ٠

وأثناء هذه الضجة أيضا تدخل رئيس المجلس الدكتور محمد حسين هيكل باشا وأعلن أنه لقد نصت اللائحة الداخلية على التعليق المختصر على الاجابة وحضرة الزميل المحترم قد أسترسل فى التعليق وهذا غير جائز بحكم اللائحة ٠

وفور ذلك أيضا ٠ نودى على سؤال آخر ٠٠ تقدم به أصلان قطـاوى بك فى الرابـع والعشرين من مايـو ١٩٤٨ ، لوزيـر الاشغال العمومية ونصـه :

ألا ترون معاليكم ان الأمر يدعــــو بصفة عاجلة الى اعــادة الكوبريين على ترعة الزمر العمومية والواقعين على يمين ويســار محطة بولاق الدكرور ، الى حالة سليمة ، حيث ان حالتهما الآن – للمرور – تعرض الجمهور للخطــر ؟

وهل بلغ علم معاليكم ان احدى عربات الكارو قد انقلبت يوم ٢٧ ابريــل المــاضى على أحد هذين الكوبريين وأن أثنين من ركابها قد غرقا فى الترعة ؟

ثم تحدث عن الاخطار الفعلية لمضمون سؤاله حيث قال :

وقد شاهدت بنفسى الحادثة حيث احتجزت عجلتان من عجلات العربة المذكورة فى فجوة تقع فى وسط الكوبرى مما كان سببا فى انقلاب تلك العــربة •

وهل بلغ معاليكم كذلك أن أحد الكوبريين قد منع المرور عليه أخيرا مما يضطر معه الأهالى الى السير من طريق آخر أطول من طريق الكوبرى بأكثر من أربعة كيلو مترات ؟

ألا ترون معاليكم أن الامر من الأهميــة بحيث يقتضى عــدم الاقتصار على اصلاح طفيف حيث توجد تلك الفجوة بل اعادة تجديد سطح هذين الكوبريين بطريقة فعالة يمكن معها مرور العربات عليهما ويجعلهما صالحين للاغراض التى انشئا من أجلهــا •

واذا كان السؤال السابق قد تقدم به اصلان قطاوى بك عضو مجلس الشـــيوخ فى غضون حرب ١٩٤٨ ودلالته على التفرقة بين نيابته البرلمانية فى اطار الوطنية المصرية وبين ما يقع فى فلسطين من جانب الصهيونية ، وربما يعنى بذلك تأكيد هذه التفرقة فان أصـــلان قطاوى لم يتوان عن متابعة تنفيذ ما طالب به رغم ان الوزير أحمد مرسى بدر بك وزير العدل بالنيابة عن وزير الاشغال

قد أجابه فى ٣٠ يونيو ١٩٤٨ ، بأن الوزارة قد أصدرت التعليمات اللازمة لاصلاح الكوبريين المشـــار اليهما بسؤال حضرة الشـــيخ المحترم ٠

وكما سبق القول فانه قد تابع مدى تنفيذ ما جاء بهذه الاجابة حيث توجه بسؤال لاحق لنفس الموضـــوع فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٨ وكانت صيغته واضحة اللوم والتأنيب للحكومة حيث جاء به :

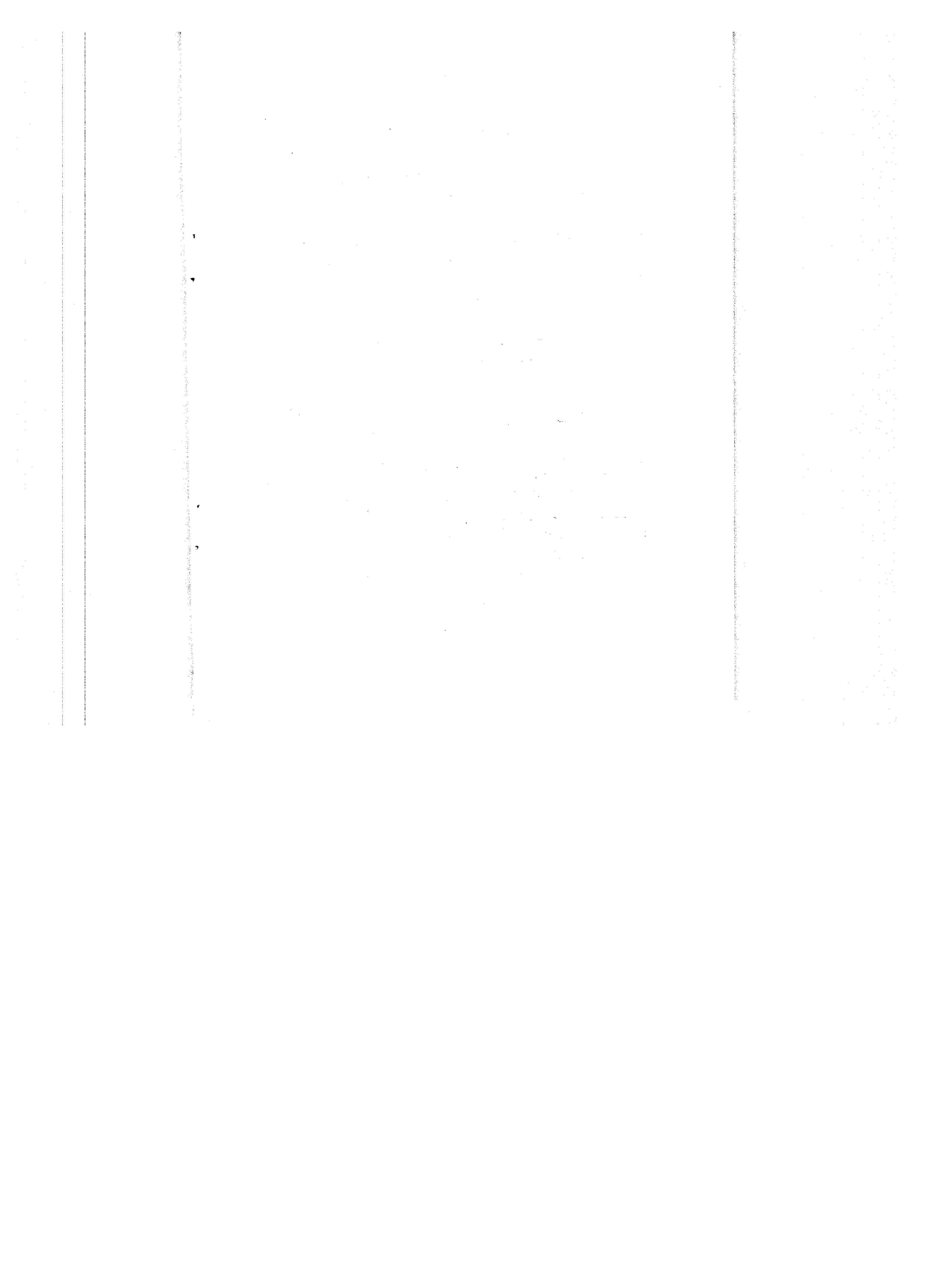
سبق ان أعلن حضرة صاحب المعالى وزير الاشغال العمومية بجلسة ٣٠ يونية ١٩٤٨ ، أن الوزارة أصدرت التعليمات اللازمة لاصلاح الكوبريين ، ولما كان لم يتخذ بعد أى اجراء نحو الاصلاح المذكور ومازال أحد الكوبريين على حاله الموصوفة فى سؤالى سالف الذكر ، فهل لمعالى الوزير ان يتفضل باعارة هذا الأمر عنايته العاجلة لوضع حد لهذه الحالة المعطلة للمرور ، ولمصالح الأهالى ومعظمهم من الفقراء الذين هم أولى برعاية الحكومة وعطفها ؟

وهل يتفضل معاليه بافادتى عن الوقت الذى سيتم فيه اصلاح الكوبرى المشار اليه ؟

فرد عليه احمد عبد الغفـار باشا وزير الاشـغال العمومية بالنيـــابة قائلا :

لقد رست عملية اصلاح الكوبريين موضـــوع السؤال على المقاول ومن المنتظر انهاؤها فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخه ٠

وهذا الموقف البرلمانى الرقابى قد اتخذ طابع الحيدة والمتابعة ويبدو ذلك متسقا مع موقف سابق وهو التضامن مع الموقف المصرى الرسمى ازاء قرار تقسيم فلسطين ٠ ومن هنا فلا حرج على هـذا النائب اليهودى فى ممارسة نشاطه البرلمانى محاولا التأكيد على قوميته المصرية من خلال تلمس بعض قضايا الخدمات بالذات والتى تمس الجمـــاهير ٠



الفصل العاشر

هجرة اليهود المصريين إلى اسرائيل

(هجرة اليهود المصريين الى اسرائيل)

ولعل من الضرورى ان نســـتوفى مع ذلك ـ كيف هاجر اليهود المصريون الى اسرائيل ؟ وما هى الفترات التى شهدت تلك الهجرة ومداها ؟

وما هى دلالات ومؤشرات هذه الهجرة ومدى حجمها من هجرة يهود الدول العربية الى اسرائيل وخاصة فى فترة الصراع من أجل استصدار قرار التقسيم ثم الحرب الأولى عام ١٩٤٨ وما بعدها ؟!

الهجرة اليهودية من آسيا وافريقيا من ١٥ مايو ١٩٤٨ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وهى : (٢٨)

آسـيا	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
تركيـا	٤٣٦٢	٢٦٢٩٥	٢٤٣٩	١١٩٨
العراق	١٥	١٧٠٩	٣٢٤٥٣	٨٩٠٨٨
ايـران	٤٣	١٧٧٨	١٠٥١٩	٩٤٤٤
اليمن	٢٧٠	٣٥٤٢٢	٨٦٥٠	٦٩٨
بلدان اخرى	٤٦	٦٣٥١	٣٦٩٩	٢٨٩٩
الاجمـالى	٤٧٣٦	٧١٠٥٥	٥٧٧٦٠	١٠٣٣٢٧
افريقيـــا :				
مصـــر	١٨٩	٧١٤٥	٧١٨٧	٢٠٨٦
ليبيـا	١٠٦٤	١٤٣٥٢	٨٩٥٦	٦٥٧٠
تونس	ـــــ	ـــــ	٤٧٩٢	٣٤٦٩
مراكش	ـــــ	ـــــ	٤٢١٣	٧٦٣١
الجـزائر	٦٨٢١	١٧٣٥٤	٤٥٧	٢٦٩
جنوب أفريقيا	ـــــ	ـــــ	٤٢١٣	٤٢
بلدان اخرى	١٧٩	٣٠٧	ـــــ	٥٦
اجمـالى	٨٢٥٣	٣٩١٥٨	٢٥٧٨٤	٢٠١٢٤

وأما الاحصائية الثانية فهي قد قدمت من جانب الوكالة اليهودية الى اللجنة الانجلو ـ أمريكية عام ١٩٤٦ وهي خاصة بعدد السكان اليهود في البلاد العربية كما يلي :

سوريا ولبنان ١٦ ـ ١٨ ألف يهودى .

اليمن وعدن ٤٥ ـ ٥٠ ألف يهودى .

العراق من ١٢٠ ـ ١٣٠ ألف يهودى .

مصر من ٧٠ ـ ٨٠ ألف يهودى .

تونس من ٧٠ ـ ٨٠ ألف يهودى .

الجزائر ١٢٠ ألف يهودى

مراكش الفرنسية ١٧٠ ـ ١٩٠ ألفا .

مراكش الاسبانية وطنجه ٣٠ ألف يهودى .

مناطق أخرى (حضرموت ـ البحرين ـ السودان ـ الخ) ٣ الاف يهودى أى أن عدد اليهود فى البلاد العربية يقارب ٨٠٠ر٠٠٠ ألف فى التاريخ المشار اليه وهو عام ١٩٤٦ وكان يتمثل حينذاك من ٥ ـ ٦٪ من مجموع اليهود فى العالم .

واذا استعرضنا هذه الاحصائيات فانها ستلقى لنا ببعض النقاط الهامة :

أولا ـ ان الهجرة فى عام ١٩٤٨ لم تكن كبيرة بقدر ما زادت بصورة ملحوظة بعد تأسيس دولة اسرائيل وقد تبدى ذلك واضحا فى عام ١٩٤٩ وما بعده .

ثانيا ـ أنه فى الفترة المذكورة من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ فان الاحصائيات تشير الى أكبر الجاليات أو الطوائف اليهودية العربية المهاجرة الى اسرائيل كانت من العراق ١٢٣٢٦٥ ثم ليبيا ٣٠٩٤٢ ، الجزائر ٢٥٠٠١ مصر ١٦٦٠٧ ، واليمن ١٥٠٤٠ ، ومراكش

١١٨٤٤ ، وتونس ٨٢٦١ ، ويكون اجمالى هذه الهجرة ٢٣٠٫٩٦٠ ألـف يهـودى ٠

ولكن اذا كانت هذه الاحصائية حتى عـــام ١٩٥١ فان هناك احصائية أخرى تحصر الهجرة من ١٥ مايو ١٩٤٨ حتى مايو ١٩٦٠ ولا سيما أن حرب عام ١٩٥٦ والتى شاركت فيها اسرائيل للعدوان على مصر تتخلل هذه الفترة الأخرى وبالتالى فقد ساهمت فى تزايد الهجرة الى اسرائيل ٠

وهذه الاحصائية هى : (٢٩) من العراق الى اسرائيل ١٣٠٫٠٠٠ ألفا ومن اليمن ٥٠ ألفا ومن تونس والجزائر ومراكش ١٥٠ ألفا ومن مصر ٢٥ ألفا ومن ليبيـا ٣٢ ألفا وبالتالى يصـل الاجمالى الى ٣٧٧ ألف يهودى بالاضافة الى المهاجرين من بلاد عربية أخرى كعدن وحضرموت ودول الخليج العـربى ٠

ثالثا — واذا كانت الهجرة وصلت الى ٣٧٧ ألفا الى اسرائيل فان هناك ١١٣ ألف يهودى قد فضلوا البقاء فى البلاد العربية حتى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد حاولت اسرائيـل تهجيرهم الا انها فشلت فى هـذا ٠

رابعا — واذا كان اجمالى اليهود المهاجرين الى اسرائيل ٣٧٧ ألفا والباقى بالبلاد العربية ١١٣ ألفا فان هناك ما يقرب من ٣٠٠ ألف ممن كانوا بالبلاد العربيـة أيضا قد هاجروها ولكن ليس الى اسرائيـــل وانما الى بلاد أوروبا وخاصة فرنسـا وانجلترا وكنـدا والولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا وهولندا ٠ وهذه الفئة معظمها ممن كانوا يحملون جنسيات أجنبية فى البلاد العربية وان كانوا أيضا قد اعتبروا من المتوطنين فيها منذ سنوات طويلة ٠

وأما بالنسبة لهجرة اليهود المصريين الى اسرائيل فمرجعها أربعة دوافع وهى :

أولا ــ ما كانت تجرية الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية من نشاط فى مصر لدفع هذه الهجرة الى اسرائيل مستخدمة فى ذلك وسائل الارهاب والعنف الذى كان من أجله وافق مجلس النواب فى يناير ١٩٤٨ على مشروع قانون بمكافحة الصهيونية فى مصر . ولعل أبرز هذه النشاطات فضيحة لافون فى عام ١٩٥٤ والتى أدت الى اجراء بعض الترتيبات وقبض على شبكتها وهى فى حالة مشروع لتخريب آخر .

ثانيا ــ ان اشتراك اثنين من اليهود المصريين فى هذه الشبكة التى وصل عددها الى أثنى عشر واعدامهم كان سببا مباشرا فى هجرة البعض أيضا بالاضافة الى عدوان اسرائيل عام ١٩٥٦ على مصر مما سبب حرجا لهؤلاء اليهود رغم أن رجال ثورة ١٩٥٢ قد حرصوا على رعاية الطائفة اليهودية والاهتمام بها ومشاركتها فى احتفالاتها الدينية وخاصة يوم الكيبور حيث كان هناك مندوب من رئاسة الجمهورية يشاركهم الاحتفال دائما .

ثالثا ــ حركة التاميمات والمصادرات التى تمت فى أعقاب حرب ١٩٥٦ وقبلها تمصير بعض الشركات والبنوك وان كانت حركة عامة الا أن جزءا منها خاص باليهود والجدير بالتنويه بأن اليهود المصريين قد كونوا اتحادا خاصا بهم فى اسرائيل بعد الهجرة .

رابعا ــ وهذا السبب الأخير وان كان يعد الأول حقيقة حيث كان قد بدا على سطح الحياة السياسية عقب حرب ١٩٤٨ من جانب بعض السياسيين ولا سيما البرلمانيين منهم . وقد تبدى ذلك فى موقفين :

أولهما ــ ما تقدم به النائب عثمان أباظه من سؤال لوزير الحربية والبحرية ونصه : هل صحيح أن الوزارة تعقد صفقات مع محال يهودية ؟ فاذا كان الرد بالايجاب أفلا يرى معالى الوزير أنه من الأفضل ان يحصل الجيش على حاجته من هذه المحال اليهودية عن طريق الاستيلاء اذا لم تكن موجودة فى محال تجارية أخرى غير يهودية ؟ (٣٠) .

فأجاب وزير الشئون الاجتماعية بالنيابة عن وزير الحربية فقـــال :

ان الطريقة الأساسية فى حصـــول الوزارة على حاجياتها هى طريقة الشراء العادية بالمناقصة طبقا للتعليمات والقواعد المالية مراعية ان يكون تعاملها قاصرا على المصريين أو الشركات المصرية بقـــدر الامكان ، اذ يتعذر معرفة مدى نصيب رؤوس الأموال اليهودية فى بعض الشركات ٠

ولكن النائب المتسائل عقب على ذلك بقـــوله :

ان الحكومة لم تعمل مناقصة ولم تلجأ الى الاستيلاء فى الوقت الذى تكون فيه البضاعة متوفرة فى المحال اليهودية وغيرها ، والذى كانت تتبعه الحكومة هو أن تبعث ببعض الضباط الشبان الى المحال اليهودية للشراء بالمساومة من غير نظر الى معرفة الأسعار فى المحال الأخـــرى ٠

وهناك خطر كبير فى تردد هؤلاء الشبان على المحال اليهودية ، وكنت أود أن يكون معالى وزير الحربية والبحرية حاضرا الآن ليعد المجلس بأنه لن يلجأ الى هذه الطريقة مرة أخرى ، وأنه سيغير هـذا الوضع الشـــاذ ٠

وثانيهما ـ سؤال من النائب سـيد جلال عضو مجلس النواب موجه الى وزير التجارة والصناعة حيث تساءل بقوله : هل صحيح ان لجنة احتياجات الجيش بوزارة التجارة والصناعة قد اتفقت مع أحد التجار اليهود على توريد ٢٠ ألف زوج من الأحذية للجيش بســعر ٣٩٧ مليما للزوج الواحد وذلك بتاريخ ١٩٤٩/١/١٧ دون اخطار اصحاب المصـــانع المصريين المختصين والمعروفين لهذه اللجنة ؟

وهل يعلم معالى الوزير أن وزارة الحربيـــة والبحرية عملت مناقصة بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٧ عن توريد ٢٥ ألف زوج من النــوع نفسه فرست المناقصة على المصريين بسعر ٢٨٥ مليما للزوج ؟ ٠

واذا كان هذا صحيحا فما هى الحكمة من أن اللجنة اشترت بغير اجراء مناقصة عامة ؟ (٣١) ٠

فأجـاب الوزير بقـــوله :

انها أحذية خاصة بالالعــــاب الرياضية ، بقصد اســتعمالها للطوارىء •

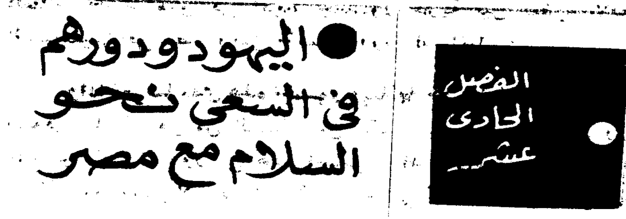
وقد نشرت المناقصة العامة فى الأهرام بالعدد ٢٢٧١٩ وجريدة المصرى بالعــــدد رقم ٣٩٨٦ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣ ، وقد رسـت المناقصة على بلاتش وشركاه بســعر ٣٩٠ مليما للحذاء الأبيض و ٣٩٧ مليما للحذاء البنى ، وكانت الأخيرة مطابقة للمواصفات من حيث السعر وعينة سلاح الاسلحة والمهمات ، أما المحــلان الآخران اللذان شــاركا فى العطاءات فقد تقدما بعينات لا تنطبق عليهــا المواصفات الموضـــوعة وهى الشركة المصرية لصناعة الكاوتشــوك والأحذية ومحل سليم وعبده بدران •

ولكن النائب ســـيد جلال عقب قائلا :

كان من الواجب على وزارة التجارة واللجنة ان تفضل الموردين المصريين ولو كان السعر الذى يتقدمون به يزيد على ما تقــدم به الصهيونى خصوصا وان هذا الأخير لا يؤمن جانبه بالنسبة للجيش اذ قد يحدث ان يدس فيمــا يورده أشــياء أخـــرى ضـــارة بالجيش •

ومن خلال هذين الموقفين تبين مدى الحساسية التى كانت لدى البعض من التعامل مع اليهود •• ومنهم من أشيع عنه أنه صهيونى ولا شك ان لمثل هذه المواقف ، ظلالا على اليهود الآخرين ولا ســيما التجار منهم ورجال الاعمال والذين هاجروا ـ بعد حركة التأميمات ـ الى اسرائيل حيث كانت هذه الاجراءات حاسمة وقاطعة لتواجدهم المالى والتجارى ومصالحهم الخاصة •

□ □ □


الفصل الحادى عشر
اليهود ودورهم في السعي نحو السلام مع مصر

(اليهود ودورهم فى السعى نحو السلام مع مصر

ورغم أن موقف المؤسسات الرسـمية فى مصر هو رفض ومعارضة ومناقضة الصهيونية واقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ـ والمشاركة الرسمية أيضا من جانب ممثل الطائفة اليهودية المصرية فى ذلك الموقف الرسـمى والذى قد تجلى فى رفض قرار تقسيم فلسـطين وبعض التبرعات وأيضا اعـلان ممثل الطائفة بأنهم موالـون لمصـر .

الا أن بعضا منهم قد هاجر بالفعل الى اسرائيل كما سـبق الاشـارة الى ذلك ولم يكتف بذلك .. بل أن بعض أقطـاب هـذه الطائفة قد ساهموا فى ايجاد جسـور سرية بين بعض الاقطـاب السياسيين فى مصر وبين مؤسسى دولة اسرائيل .

واذا تعرفنا مدى هذه الجسور وبنائها .. فاننا نجد ان اسماعيل صدقى باشا وهو من السياسيين الكبار فى مصر ورئيس وزرائها الأسبق كان له دور فى هذه الجسور وقد كان رئيسا لمجلس ادارة شركة كوم أمبـو لاستصلاح الأراضى والتى كانت تملكها أسرة قطاوى باشا أبرز أسرة يهودية مصرية .. وكانت رئاسـته لهذه الشركة تختلف عما اذا كان فى منصب رسمى أو غير ذلك .

فعندما كان رئيسا للوزراء أو وزيرا فهو يكون رئيسا لمجلس الادارة شرفيا وعندما يترك المناصب الرسـمية فهو رئيس فعلى للشركة .

وعلى هذا • كان لاحد أفراد هذه الأسرة القطاوية دور في بناء جسر بينه وبين الياهوساسون رئيس القسم العربى بالوكالة اليهودية بفلسطين •

وربما كان الموقف الرسمى لاسماعيل صدقى باشا من حرب عام ١٩٤٨ حيث كان مجلس النواب قد انعقد فى جلسة سرية لتقرير ما اذا كانت مصر تخوض هذه الحرب من أجل فلسطين أم لا ؟ وكان موقف اسماعيل صدقى رافضا ومعارضا لهذا التدخل العسكرى المصرى وان كان قد غلف هذا الرفض بأن مصر ليس لديها الاستعداد والامكانيات الكافية وموقف مصر الدولى •• الا أن من أسباب هذا الرفض وتلك المعارضة _ لا شك هذ الجسر الممتد بينه وبين الياهوساسون والد السفير الاسرائيلى بالقاهرة فى عام ١٩٨٥ •

وهذه الاتصالات السرية قد بدأت فى منتصف الاربعينات حتى بداية الخمسينات • ولعل من تفحص الوثائق الاسرائيلية التى أفرج عنها الآن •• تطالعنا ببعض خبايا هذه الاتصالات •• وذلك الجسر •

ففى الخامس من يونيو عام ١٩٥٠ ، كان قد تقدم عضو مجلس الشيوخ أحمد أبو الفتوح بسؤال للحكومة الوفدية التى كانت فى الحكم حينذاك ، عما أشيع عن مفاوضات تجرى بين دولة اسماعيل صدقى باشا ومندوبين من اسرائيل بجنيف (٣٢) ••

ولم تتصد الحكومة للاجابة عنه ، انما وقف أحد الأعضاء وهو ابراهيم رشيد يستأذن رئيس المجلس محمد حسين هيكل باشا فى الحديث فقال : ان هذا السؤال يتعلق بشخص ليست له صفة

رسمية وليس موجـــودا بيننا ، ولا يمكن للحكومة ان تعرف هل التصرفات التى نسبت اليه حصلت أم لا ؟ بل أن السؤال يتعلق بتصرفات فوضت فى أن أذكـر لحضراتكم أنها غير صحيحة ٠٠ فلم يحدث اتصال بين دولة صدقى باشا ومندوبى اسرائيل فى جنيف ، ولهذا أرجو من المجلس ان يستبعد هذا السؤال من جـدول أعماله ٠

فعقب مقدم السؤال بقـوله : لقد وجهت سؤالى الى معالى وزير الخارجية عما أشيع عن مفاوضات تجرى بين دولة صدقى باشـــا ومندوبين من اسرائيـــل ، وعن مدى معلومات الحكومة عن حقيقة المسألة وللحكومة ان تجيب على ذلك ٠

ولكن رئيس المجلس تدخل بعرض الاقتراح باســتبعاد هذا السؤال على الأعضاء ، فوافق المجلس على هذا ٠

وبعد هذه الســـنوات الطويلة ٠٠ ماذا عن حقيقة ما طرحه العضو في سؤاله ؟! وما حقيقة الاجابة التي فوض فيها العضـــو الآخـــر ؟! ٠

نجد الاجـــابة عن هذا السؤال فى رســالة من الاسكندرية الى القدس حيث بعث الياهوساسون رئيس الشئون العربيـــة بالوكالة اليهودية الى موشى شرتوك رئيس قسم الشئون الســياسية بالوكالة ومؤرخة بتاريخ ١٦/٩/١٩٤٦ وقد جاء بهـا :

فى مكتب اسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء ، أجريت معه مقابلة قد استمرت خمسا وأربعين دقيقة ، وكان حديثنا وديا ومريحا للغاية ، حتى أنه خيل لى بأننى جالس فى مكتبى بالوزارة مع أحـد أصدقائى نتجاذب أطراف الحديث معا ٠

وقد بادرنى رئيس الوزراء المصرى بتوجيه شكره على المساعدة

الكبيرة التى قدمتها له سواء فى انجلترا أو الولايات المتحدة • وكان مقتنعا بأننا نفى بوعدنا •

وعندما حاولت أن أشرح له بأن طريق كل منا غير منفصلين فى لندن وأن الخلاف الوقتى مع بريطانيا لن يقحم فى مساعينا لصالح القضية المشتركة قاطعنى بقـــوله :

لا تكن متواضعا لهـــذه الدرجـة ، وأننــا اذا نظـــرنا الى المذكرات الدبلوماسية والانباء التى توفرت لدى فى خلال الاسبوعين الماضيين لوجدنا انكم فعلتم الكثير وكان هناك مقابل لاعمالكم ، فلقد قرر الانجليز تجديد المحادثات وايانا مع الاستجابة لعدد من مطالبنا •

عندئذ انتقل فى حديثه معى ، بغرض اختلاف وجهات النظـر بينهم وبين الانجليز فى مسألة الجلاء البريطانى عن مصر والدفاع المشترك والسودان ، هذا وقد أكد مرارا فى حديثـه معى على أن هذه الامور سرية ، لكنه رغب فى اطلاعى عليها حتى اتمكن من عرضها جيدا فى لنـــدن •

واسماعيل صـدقى يأمل ان أقدم القضية المصرية فى زيارتى للندن وفى أحاديثى مع رجال مكتب « بورين » وأمام الصحافة فى العاصمة البريطانية بالصـــورة التى يرغبها وترغبها حكومته مثلما سأفعل بالنسبة لقضية اليهود •

ثم سألته عن التغيير فى تأليف حكومته وهل سـيكون هـذا التغيير سببا فى منعه من الوفاء بالتزامه نحونا ، فأجاب بالسلب ، ثم أضاف قائلا : فى الواقع أنا أحدد السياسة الخارجية لبلدى •

وسألته عن موقف رجاله فى لندن وهل فى استطاعتهم ابلاغ « بومين » وزملائه أنه أى رئيس وزراء مصر يقصد الرأى فيما يتعلق بحل مسألة أرض اسرائيل على أساس التقسيم أجاب بقوله :

لا يجب ان يفسر الأمر على أنه اضرار بالعالم العربي أو يفسر على أنه محاولة للحصول على تنازلات لصالح مصر على حساب مصالح عرب أرض اسرائيل ، وكان من رأيه ابلاغ « بورين » بأنهم لم يقوموا بتهيئة العالم العربي من أجل انجاح مؤتمر لندن ، وكان أيضا يرى أنه على بريطانيا ان تقوم أولا باجراء محادثات منفردة مع كل دولة عربية على حدة ، ثم بعد ذلك تقوم بعقد مؤتمر لندن ·

ومن الواضح انهم لا يدركون أنه لا يوجد مندوب واحد فى أى بعثة عربية يغامر أو يجرؤ على أن يوافق على أقل مما يطلبه عرب أرض اسرائيل وعليه أيضا ابلاغهم بأن هذا التقدير للموقف هو تقدير دولته ودول العــالم العربي كله ·

وبريطانيا تعلم ان العلاقات بين الدول العربية ليست على ما يرام بالرغم من اقامة الجامعة العربيـــة ، فالمستشارون الســياسيون البريطانيون فى الشرق العربي هرموا فى العمر وفى وجهات نظرهم أيضا ، فلديهم أفكار عتيقة عن كل شىء ، ومنهم من يسير على خط سياسى تقليدى ولا يرغبون فى التزحزح عنه · كما قال : أنه من الواضح أنهم لا يدركون الخطر الشيوعى المتربص بالعالم العربي ·

وفى مجرى الحديث ، أشار اسماعيل صدقى باشــا بعصبية الى الضيف الموقر الذى وجد ملجأ فى بلده بعــد فــراره من باريس (أقصد مفتى القدس الحاج الحسينى) وقد وصفه بأنه شخص يسعى الى مصالحه الشخصية فقط ، ولا يكترث بدمار العالم العربي كله فى سبيل تحقيق ما يريده ، لذا فقد اقترح على ان تقوم بالعمل معا على كشف مخططات مفتى القدس ودعواه فى مصر والدول العربية الأخـــرى ·

كما كان محدثى من المؤيدين بحماس لضم الضيف الموقر للبعثة المدعوة الى لندن ، ويأمل بهذا اصطياد عصفورين بحجر واحد وهو

ان يبدو أمام الآخرين بأنه صديق لمفتى القدس وفى نفس الوقت التخلص منه ، وقد استجبنا لطلبه بالعمل على الحصول على معلومات وأخبار عن نشاطه « العنيف » ورجـاله فى مصر واسرائيل والدول المجـاوره الأخـرى ٠

وفى سياق استعراض اسماعيل صدقى لزيارتى الى لنـدن ، طلبت منه ان يصلنى برسوله فى المحادثات أو بمندوبه فى العاصمة البريطانية ، ولكنه قال : أن ما أطلبه منه غير مرغوب فيه من جانبه ، لأن رجاله لن يتفهموا الهدف من التعاون بيننا ، وسيفسرون هـدفه ووجهات نظره تفسيرا مشوها ، وقد أعرب عن أسـفه الشديد لأن مندوبه الرئيسى فى العاصمة البريطانية ، وهو موضـع ثقته التامة يتواجد حاليا فى القاهرة ومنشـغل تماما فى المحادثات المصرية البريطانية ، لكن اذا أمكننى زيارة سفير مصر فى باريس أستطيع ان أتبادل معه وجهات النظر وأطراف الحديث ، فقد سمع عني وعلى علم بالتعاون القائم بيننا ٠

وقد قال رئيس الوزراء المصرى : أنه من الواضح ان المحادثات فى لندن لم تتقدم ، فكلا الطرفين سواء الجانب العربى أو البريطانى، فان كلا منهما متمسك بموقفه بالاضافة الى اقتناع الجانب العـربى بأنه متفق تماما مع بريطانيا بعرض « المشروع الفيدرالى » على اليهود والعرب وأن كل المحادثات ما هى الا خداع وتلاعب فقط ٠٠

وفى الختام كان الوداع ٠٠ وداعا حارا ٠

وفى خطـاب آخر بعث به الياهوساسور من لندن الى الادارة السياسية فى القدس ٠٠ ومؤرخ بتاريخ ١٩٤٦/٩/٣٠ جاء به :

ان اسماعيل صدقى رئيس وزراء مصر والذى حـددت معه ونظمت ما تم الاتفاق عليه بيننا قدم استقالته فى أعقاب فشل محادثاته

مع بريطانيا وكل محادثاته ، ووعوده أصبحت بالنسبة لنا ماضيا سيسطره التاريخ فقط ولم يعد لها أية قيمة فعلية الآن ٠

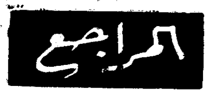
ويفسر البعض فى اسرائيل ان فشله مع بريطانيا جاء نتيجة ان انجلترا قد تسرب اليها ان له علاقة مع الاسرائيليين من خلال علاقاته التجارية مع رجال الأعمال اليهود فى مصر مما أثار عليه غضب الانجليز حيث قرروا أن موقفه من تأييد مشروع التقسيم كان بسبب هذه العلاقات وكذلك الاتصالات السرية ٠

مما أفشلوا محادثاتهم معه ٠٠ وبالتالي اضطراره الى الاستقالة ٠

ولن نعلق على محتويات هذه الرسالة لضيق المكان ٠٠ كما انها ترتبط بخطوط أخرى ليس هنا مجال عرضها ٠٠ انما سيكون ذلك فى معرض دراسة أكبر ٠

وهنا تنتهى هذه الدراسة التاريخية ٠٠ والتى تبدو لمحة عن تاريخ اليهود السياسيين قبل الثورة ــ ولا سيما من خلال نيابتهم البرلمانية وممارسة نشاطهم النيابى الى حين تتاح الفرصة لأن تكون هذه الدراسة ذات حيز واسع تتوافر لها مقومات توسيعها وكبرها ٠٠ ان شاء الله ٠٠

□ □ □



المراجع

١ ـ مضبطة الجلسة الثامنة من الجمعية التشريعية ـ ٢٢ يناير عام ١٩١٤ .

٢ ـ مضبطة الجلسة الثامنة عشرة ـ الاثنين ـ ١٤ أبريل ١٩٢٤ .

٣ ـ المضبطة الثالثة ـ شيوخ ـ الثلاثاء ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٣١ .

٤ ـ مضابط مجلس الشيوخ ـ ٢١ مارس ١٩٢٧ .

٥ ـ مضابط مجلس الشيوخ ـ ٢٦ ابريل ١٩٢٧ .

٦ ـ مضابط مجلس الشيوخ ـ ١٦ مايو ١٩٢٧ .

٧ ـ مضبطة الجلسة ٢٣ ـ شيوخ ـ الاثنين ٢١ مايو ١٩٣٤ .

٨ ـ جريدة الوقائع المصرية ـ العدد ١٨ ـ صدر فى ١٥ فبراير ١٩٢٥ .

٩ ـ جريدة الوقائع المصرية ـ العدد ٢٠ ـ السنة ٩٥ ـ صدر فى ٥ يناير ١٩٢٥ .

١٠ ـ جريدة الوقائع المصرية ـ العدد ١٨ ـ السنة ٩٥ ـ صدر فى ١١ فبراير ١٩٢٥ .

١١ ـ جريدة الوقائع المصرية ـ العدد ٢٦ ـ السنة ٩٥ ـ صدر فى ٩ مارس ١٩٢٠ .

١٢ ـ جريدة الوقائع المصرية ـ العدد ٣١ ـ السنة ٩٥ ـ صدر فى ١٩ مارس ١٩٢٥ .

١٣ ـ جريدة الوقائع المصرية ـ العدد ٣٣ ـ السنة ٩٥ ـ صـدر في ٢٣ مارس ١٩٢٥ ملحق ٠

١٤ ـ جريدة الوقائع المصرية ـ العدد ٤٤ ـ السنة ٩٥ ـ صدر في ٢١ أبريـل ١٩٢٥ ٠

١٥ ـ جريدة الوقائع المصرية ـ العدد ٢١ ـ السنة ٩٥ ـ صدر في ٢٦ فـبراير ١٩٢٥ ٠

١٦ ـ مضبطة الجلسـة ٤٥ لمجلس الشـيوخ ـ يوم الاثنين ـ ٢١ مايو ١٩٢٨ ٠

١٧ ـ مضبطة الجلسة ٤٥ لمجلس النواب ـ ٢٩ مارس ١٩٣٩ ٠

١٨ ـ مضـبطة الجلسة ٢٦ مجلس النواب ـ ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ٠

١٩ ـ مضبطة ٤١ ـ مجلس الشيوخ ـ ٢ سبتمبر ١٩٤٢ ٠

٢٠ ـ مضبطة مجلس النواب الثلاثاء ـ ١٣ يونيه ١٩٣٩ ٠

٢١ ـ مضبطة مجلس الشيوخ ـ جلسة ٧٥ ـ ١٢ يوليه ١٩٤٤ ٠

٢٢ ـ مضبطة مجلس الشيوخ ـ جلسة ١٧ ـ أول مايو ١٩٥٠ ٠

٢٣ ـ يهود البلاد العربية ـ د٠ علي ابراهيم عبده وخيرية قاسم ٠

٢٤ ـ لجنة الاقتراحات والعرائض بمجلس النواب ـ ١١ ينـاير ١٩٤٨ ٠

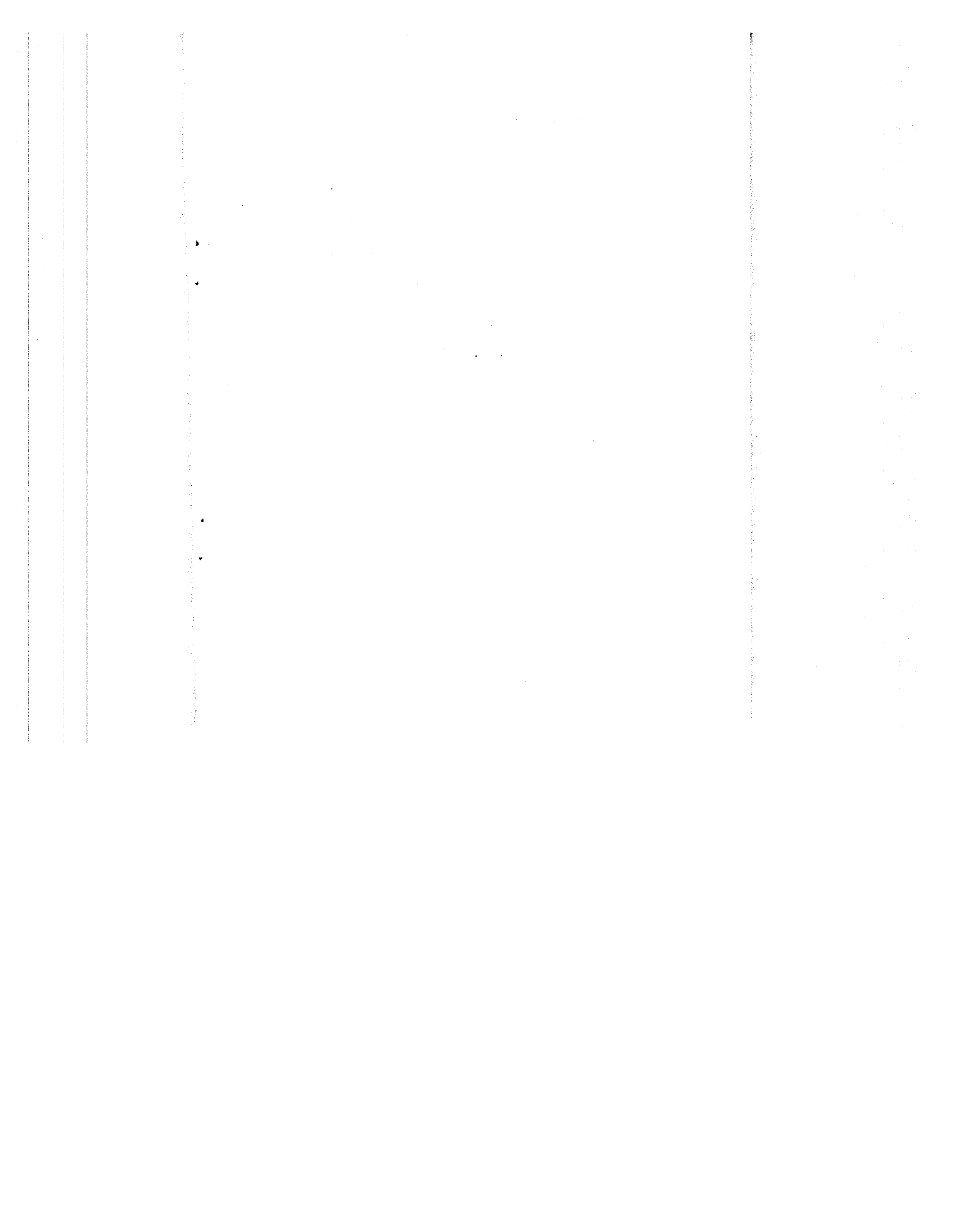
٢٥ ـ مضبطة مجلس الشيوخ ـ ١٤ يونيو ١٩٣٨ ٠

٢٦ ـ المرجع السـابق ٠

٢٧ ـ يهود البلاد العربية وعلي ابراهيم عبده وخيريه قاسم ٠

٢٨ ـ المصور جامعة الدول العربية ـ الهجرة اليهودية الى فلسطين ٠
٢٩ ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ الهجرة اليهــودية الى فلسطين المحتلة ٠
٣٠ ـ مضبطة مجلس النواب ـ ١٦ ـ الاثنين ٢١ فبراير ١٩٤٩ ٠
٣١ ـ مضبطة مجلس النواب ـ ٣٠ ـ الاثنين ٣٠ مايو ١٩٤٩ ٠
٣٢ ـ جلسة مجلس الشيوخ ـ ٢٤ ـ الاثنين ـ ٥ يونيه ١٩٥٠ ٠

□ □ □



الفهرس

صفحة

رقم الايداع ٢٦٠٢/١٩٨٨

مطابع دار الشعب بالقاهرة